د. محمد السويدي

مقدمة في
دراسة المجتمع الجزائري

تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر

ديوان المطبوعات الجامعية



هذه النسخة مخصصة فقط للأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على النسخة الأصلية من الكتاب





□ د . محمد السويدي □

مقدمة في
دراسة المجتمع الجزائري

تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر

ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية . بن عكنون . الجزائر

© ديوان المطبوعات الجامعية : 07 - 90

Codification : 4 - 03 - 2172

المقدمــة

الموضوعات التى تناولتها فصول هذا الكتاب نشرت خلال فترة امتدت من سنة 1972 إلى سنة 1984 ، أى على مدى اثنتى عشرة سنة ، نشر أغلبها فى صحيفة « المجاهد » اللسان المركزى لحزب جبهة التحرير الوطنى ، والبعض منها فى مجلة « الثقافة » ، فى حين قدمت مادة بعض الفصول كبحوث فى ملتقيات علمية دولية وعربية أو وطنية ... ، وإن كانت قد تعرضت لموضوعات شتى ، فإنه يجمعها هدف واحد ... هو تركيزها على قضايا تمس المجتمع الجزائرى ...، منها ما هو سياسى ، ومنها ما هو ثقافى ، ومنها ما هو ديموغرافى ، ومنها ما هو تنموى ، ومنها ما هو ريفى ، ومنها ما يمس ظاهرة البداوة ... وغيرها ، موضوعات سايرت سياسات التنمية والتخطيط فى المجتمع الجزائرى منذ الاستقلال ، وعالجت بعض مظاهر التغير فيه ، وهى فى مجموعها تمثل مدخلا أو مقدمة سوسيولوجية لدراسة المجتمع الجزائرى المستقل ، ويمكن أن تثير انتباه طلبتنا لإعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا ذات الطابع السوسيولوجى ، خصوصا تلك التى كانت نتيجة لمخططات التنمية ... ، فمست البناء الكلى للمجتمع الجزائرى ، أو مست أبنيته الجزئية ... وعلاقاته المختلفة ... ، كالأسرة ، والشباب ، والانحراف ، والضبط الاجتماعى ، والثقافة ، والتصنيع ، والتحديث ، والتحضر ، والإسكان المخطط ، وتوطين البدو ... إلخ .

بدأ الكتاب بالثورة الجزائرية كمتغير أساسى فى المجتمع الجزائرى ... ، على اعتبار أن الثورة من أهم عوامل التغير الاجتماعى ، ذلك أن التغير هو لب الثورة وجوهرها ، لأنه ينبع من ذات الجماعة التى تستشعر الحاجة إلى الثورة ، فيكون تعبيراً عن إرادة أفرادها ، معتمدا على إمكانياتهم وطاقاتهم الذاتية ، مستوعبا حاجاتهم ومشكلاتهم ، هادفا إلى تحقيق آمالهم فى مستقبل أفضل .

كما أنه تغير سريع ، لأنه يتجاوز – وقد يحطم – الحواجز الاجتماعية من أجل بناء مجتمع جديد على أسس جديدة ... خلال جيل واحد على الأكثر ، وفى عدد قليل من السنوات ، ومن ذلك الثورة الجزائرية ... التى لم تحقق الاستقلال السياسى فحسب ، وإنما وضعت أسس حياة اجتماعية جديدة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والفكرية – الثقافية .

حاول الكتاب أن يربط - فى أغلب الأحيان - بين الثورة والمراحل السابقة عليها ... على أساس أن الربط بين الثورة الجزائرية وما قبلها يعتبر من ضرورات الدراسة الموضوعية التى توضح لنا مسارات التغير ، كما توضح لنا الأسباب الكامنة وراء هذا التغير ، فضلا عن وسيلة تقويم الأعمال الثورية ، ومعرفة الصعوبات التى تعترض مسار الثورة ، وحركة المد والجزر التى قد تتعرض لها الحركة الجديدة للمجتمع ، والوسائل التى يستخدمها فى تحقيق هذه الحركة .

كما حاول أن يتجاوز المفهوم التقليدى « للثورة الجزائرية » الذى يجمد فاعليتها عند « العمل العسكرى » لتحقيق الاستقلال السياسى ، حيث ربط بين مختلف مظاهر التغير وفاعلية الثورة الجزائرية ... وذلك على اعتبار أن الثورة الجزائرية لم تقف عند تاريخ (5 جوليت 1962) ، وإنما حملت فى طياتها تحوّلا حاسما وبعيد المدى فى النظام السياسى والنظام الاقتصادى وفى العلاقات الاجتماعية ، وفى البناء الفكرى للمجتمع الجزائرى ، يسندها فى ذلك تخطيط ... موجه بفلسفة اجتماعية (أيديولوجية) تستوعب تاريخ الشعب الجزائرى وحاضره ، من أجل وضع قواعد متينة لمستقبله .

وهكذا اعتبرت هذه الدراسة الثورة الجزائرية كمتغير أساسى ، ومن ثم عالجت الشخصية والثقافة والشباب ، وظواهر الهجرة والتحضر والتحديث ، وسياسات تنمية الريف والبادية ... وغيرها ، كمتغيرات تأثرت - إلى حد كبير - بإنجازات الثورة ، فمسها التغير ، بما فيه من إيجابيات عميقة ، وبما يحمله من سلبيات عارضة ... ، وهذه طبيعة التغير ... طبيعة الثورة .

الدار البيضاء فى : 1984/10/01

د . محمد السويدى

□ الفصل الأول □

الثورة الجزائرية وبنــاء المجتمع الجــديد

أولا : جبهة التحرير الوطنى وبناء الدولة الجزائرية الحديثة :

أ) التكامل بين جبهة التحرير وجيش التحرير :

لايختلف اثنان على أن جبهة التحرير الوطنى ، مرت بظروف وملابسات فى بداية نشأتها ، ما كان غيرها ليقوى على الصمود ويتجاوزها فى فترة وجيزة من مرحلة التكوين ، إلى مرحلة الإنجاز والتنظيم المحكم لصفوفها . وفى الوقت نفسه استقطاب جميع فئات الشعب الجزائرى : سياسييه ، ومثقفيه وعماله وفلاحيه ، وشبابه ونسائه ... وذلك كله من أجل تحقيق الاستقلال ، وتخليص البلاد من سيطرة الحكم الأجنبى الاستيطانى .

وإذا كانت جبهة التحرير وليدة الثورة ، وكمنظمةسياسية ـــ حربية ، يقوم نظامها على أسس متينة ، فإنها من جهة أخرى تمثل جميع فئات الشعب الجزائرى الثائر ، والذى نبذ جميع الحلول السلمية (المبتورة) التى كانت تلوح بها بعض الأحزاب السياسية ، فى الربع الثانى من القرن العشرين . ولهذا جاء فى أحد بيانات جبهة التحرير الوطنى ، بعد نشأتها : ... نعد العدة للكفاح والنضال ضد الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال ، وعندما نقول إن الشعب الجزائرى قد هب عن بكرة أبيه ليكافح الاستعمار ، فإننا نقول ذلك لأن الثورة القومية لم تقف عند طريق حزب سياسى أو فئة قليلة معينة ، ولكن جبهة التحرير الوطنى تكونت منذ بزغت شمس الثورة الكبرى ، ومن كافة أفراد الشعب بأكمله بصرف النظر عن اختلاف ميولهم وطبائعهم ، وأن جبهة التحرير التى يساندها الشعب ويعاضدها ، قد أصبحت السلطة العليا فى البلاد .

ولو عدنا قليلا إلى الوراء ، إلى فترة الثورة المسلحة ، وألقينا نظرة على تنظيم جبه التحرير وجيش التحرير ، لوجدنا تكاملا على درجة كبيرة بين القادة العسكريين والسياسيين وبين مختلف الوظائف التى يؤدونها ، وذلك من خلال تطبيق الجبهة لقوانينها على جهازيها السياسي والعسكرى على حد سواء .

وإذاكانت مهمة جنود جيش التحرير هى القتال وجها لوجه مع العدو ، فإن المسئولين السياسيين تتعدى مهماتهم إلى إعداد الميدان للعمليات الحربية عن طريق الدعاية والنشاط الإعلامى ، وإلى إقامة إدارات وتنظيمات محلية تهتم بالقضايا غير العسكرية ، سواء أثناء إقامة الجيش فى منطقة معينة أم عند اتخاذه من مكان ما قاعدة دائمة له . وكما قال أحد الكتاب الغربيين فى تلك الفترة :

« ... كان المجهود الأساسى للجبهة داخل هذا المحيط هو إقامة دولة داخل دولة ، تقوم للجزائريين سرا ، أو علنا فى المناطق المحررة ، بكل الوظائف التى كانت تقوم بها الإدارة الفرنسية من قبل .. » .

ب) العمل السياسى وبناء الدولة :

ويبرز دور جبهة التحرير الوطنى فى الميدان الاجتماعى ، وعلى مستوى القاعدة الشعبية ، وذلك من خلال المهام الموكلة إلى المحافظين السياسيين ، كالعمل على تشكيل وتنظيم الخلايا الشعبية فى كل قرية ، وكما أن جبهة التحرير ترفض « تقديس الفرد » فى قمة القيادة ، فإن القيادة فى القاعدة جماعية أيضا ، والوظائف الرئيسية لهذه القاعدة عليها أن تنشىء روابط وثيقة بين قوات الثورة وبقية الشرائح الشعبية ، كما تعمل على تعبئة المنطقة للحرب ، وفى الوقت نفسه تقوم بتلبية كل الاحتياجات المحلية ، وتتجسد ديموقراطية التنظيمات الشعبية فى أنها تقوم على الانتخاب ، ويرأسها مناضل مسئول عن الشؤون المدنية ، يقوم بمهمة رفع الشكاوى المحلية للسلطات العليا ، مع ملاحظة أن كل قرار لا بد أن يفوز بتأييد جميع أعضاء التنظيم الشعبى .

وهناك مهام أخرى يقوم بها مناضلون حسب التخصصات التى تحددها لهم جبهة التحرير الوطنى ، وتعتبر إلى حد كبير ذات طابع مدنى – اجتماعى فهناك المسئول عن شؤون الشرطة والأمن ، من حقه أن يستدعى الشرطة العسكرية إذا دعت الضرورة ، ويوجه بعض الأعمال الحيوية فى القرية مثل توزيع المياه وتنظيم الدفاع السلبى ضد سلطات الاحتلال ، وهو الذى ينقل الأخبار فورا إلى الجبهة ، ويقوم بالعمل على إخفاء

الفدائيين وجنود جيش التحرير فى القرية عند الضرورة ، كما يسهر على انعقاد الاجتماعات داخل حدود المنطقة ، كما يوجد مسئول عن الشؤون المالية ، وآخر عن التموين والإمدادات ، وهى الاختصاصات التى تقتضيها الظروف العسكرية والمدنية فى تلك المرحلة من الكفاح .

وهكذا تركزت معظم جهود جبهة التحرير الوطنى ، خلال السنوات الأولى من الثورة ، فى تنظيم القتال واستقطاب القاعدة العريضة من الشعب الجزائرى وتنظيمها ، وإن لم تتوان لحظة واحدة عن تأكيدها على الأهداف السياسية الكبرى منذ البداية ، وهى الاستقلال الكامل ، ولكن بعد أن ثبتت أقدامها فى الميدان العسكرى ، أصبح من الضرورى تقوية الجبهة فى الميدان السياسى ، وذلك بالعمل على تحقيق مبدأين أساسيين :

1) إقامة تشكيلات سياسية وإدارية تكون نواة للدولة الجزائرية الفتية بعد الاستقلال .

2) وضع أيديولوجية سياسية واضحة تشمل القضايا الداخلية والخارجية ، والتى تمثل فكر جبهة التحرير فى الحاضر والمستقبل .

ولأجل هذا ، انعقد مؤتمر وادى الصومام على أرض الجزائر ، بين طلقات الرصاص ودوى المدافع ، وذلك يوم (20 أوت 1955) . وكان من أهم مقرراته إنشاء مجلس وطنى يتكون من 24 عضوا ، نصفهم أعضاء دائمون ، والنصف الآخر أعضاء احتياطيون . والمقصود من هذا المجلس هو إعطاء جبهة التحرير الصفة النيابية فى وقت لم يكن من المتيسر فيه إجراء انتخابات فى الجزائر ، وقد رفع بعد ذلك عدد أعضاء المجلس المذكور إلى (54 عضوا) . ثم إلى (72 عضوا) قبيل الاستقلال . وللمجلس الرأى النهائى فى مسألة وقف إطلاق النار ولا بد من أن يصدر قراره فى هذا الصدد بأغلبية (أربعة أخماس الأصوات) مع عدم جواز الامتناع عن التصويت .

كما تم تنظيم جيش التحرير أثناء مؤتمر وادى الصومام . فتم وضع الرتب ، ومرتبات

جنود وضباط الجيش . بالإضافة إلى تحديد الإعانات المخصصة لأرامل الشهداء وأبنائهم .

ومن جهة أخرى رأى المؤتمر أن يخلع على جبهة التحرير صفة إدارية اجتماعية ، إلى جانب صفتها العسكرية والسياسية . فقرر إنشاء دوائر للفصل فى القضايا بين المواطنين ، ومن الطبيعى أن يكون الالتجاء إلى هذه المحاكم اختياريا ، ومع ذلك فقد انصرف المواطنون فى كثير من مناطق الجزائر عن قضاة المصالحات الفرنسيين ، إلى التقاضى وحل مشكلاتهم أمام قضاة جبهة التحرير .

لقد أفادت هذه التنظيمات فى إيجاد قاعدة شعبية للجبهة ، لذلك توسعت فى إثبات وجودها خصوصا بعد إقامتها لعدد من المنظمات الجماهيرية فقد أنشأت الاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956 الذى استقطب أعداداً كبيرة من العمال الجزائريين المنخرطين فى عدد من التنظيمات النقابية الفرنسية آنذاك . كذلك كونت الجبهة اتحاد الطلاب الجزائريين . وقد اشترك هؤلاء مع العمال فى تمويل جبهة التحرير . كما أصدرت الجبهة ، فى الوقت نفسه ، مجلة (صحيفة) عربية أسبوعية تمثل لسان حالها ، هى صحيفة (المجاهد) .

وهكذا تمكنت جبهة التحرير ، وفى وقت قصير ، من إقامة نواة لدولة متكاملة على أرض الوطن ، وظلت مبادؤها ثابتة حتى تحقيق الاستقلال .

ج) وأصبح الحلم حقيقة :

إن مسيرة الثورة الجزائرية ، كانت ولاتزال ، مسيرة طويلة وشاقة ، ذلك أن المرحلة الأولى من الثورة المتمثلة فى حرب التحرير ، انتهت بانتصار ساحق ، حيث عادت الأرض (تلّها وصحراؤها) دون التنازل عن شبر واحد منها ، وهو الهدف الرئيسى لجبهة التحرير الوطنى .

ثم بدأت مرحلة جديدة فى حياة الثورة ، هى مرحلة البناء ... بناء الدولة الجزائرية الحديثة عن طريق إيجاد مؤسسات اقتصادية وثقافية وسياسية تتناسب وثقل مخلفات العهد الاستعمارى . كما تتناسب وتطلعات ومطامح القاعدة العريضة من الشعب الجزائرى .

ولهذا كان لا بد ، لكى تعطى الثورة الجزائرية للاستقلال السياسى محتواه الحقيقى ، أن تخوض معركة التأميمات ، وهى المعركة التى قامت على استرجاع ثروات البلاد ، وذلك بهدف بناء اقتصاد قوى ومستقل متحرر من أى تبعية ، ولم تمض إلا فترة قصيرة حتى ظهرت مداخن الثورة الصناعية تتحدى 132 سنة من الاحتلال والاستنزاف لخيرات وثروات الجزائر .

وفى سنوات قليلة ، أصبح الحلم حقيقة ، وتعددت الشركات الوطنية ذات الأهداف الاقتصادية ، كما بدأ تطبيق سياسة التوازن الجهوى بين مختلف مناطق البلاد .

وبعد هذه المرحلة من البناء الاقتصادى ، كان لا بد من إضفاء المحتوى الديموقراطى على المؤسسات الاقتصادية ، فكان صدور ميثاق وقانون المؤسسات الاشتراكية ، ثم القانون الأساسى للعامل الذى يعتبر ضماناً للإنسان العامل فى جزائر الثورة .

وإلى جانب معركة البناء الاقتصادى هذه ، لم تهمل الثورة بناء الإنسان الجزائرى عقليا وثقافيا ، فأعطت الأولوية للتعليم والتكوين ، حيث تمكن أكثر من خمس الشعب الجزائرى من الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات ، دون إهمال لمبدأ التعريب لأنه « ضمان لوحدة الأمة الجزائرية واختيار استراتيجى من اختيارات الثورة الجزائرية » .

بعد كل هذا ، أصبح من الضرورى إيجاد بناء فكرى يجمع كل هذه القوى والمبادىء على أساس برنامج عمل واضح يجد قاعدته فى مواثيق الثورة الجزائرية وهى المواثيق التى صدرت منذ اندلاع ثورة التحرير وحتى الآن ، وتمثل فى مجموعها سلسلة مترابطة الحلقات ، انصهرت فى آخر الأمر في المبادىء التي تضمنها (الميثاق الوطنى) الذى يعتبر تتويجا لإنجازات الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطنى منذ الاستقلال ومنطلقا

طموحا نحو آفاق المستقبل ووثيقة تاريخية ، طورتها مختلف فئات الشعب الجزائرى .

ثانيــا : جيش التحرير الوطنى من التنظيم الإدارى إلى التطبيق الميدانى

أ) ملامح البناء السياسى لجيش التحرير :

سبق أن عرفنا أن الثورة الجزائرية قامت على تكامل متين بين القيادة العسكرية والسياسية ، أى بين جبهة التحرير وجيش التحرير ، فعلى مختلف مستويات جيش التحرير يعمل المحافظون السياسيون بحيث يتمتعون بالرتب نفسها التى يتمتع بها رجال جيش التحرير .

لا يقتصر دور المحافظين السياسيين على إعداد الجو للعمليات الحربية بواسطة الدعاية وإعداد الرأى العام بالناحية ، وإنما يتعداه إلى إقامة إدارات على مستوى محلى تهتم بالمشاكل غير العسكرية أثناء إقامة جيش التحرير فى منطقة ما ، ونتيجة لهذا التنظيم الدقيق ، برزت ملامح الدولة الجزائرية فى إطار الثورة، هذه الدولة التى بدأت بخدمة الجزائريين سرا أو علنا فى المناطق المحررة .

إن المحافظ السياسى مسئول عن عقد الجمعيات الشعبية فى كل قرية ، وانطلاقا من أن جبهة التحرير ترفض تقديس الفرد فى قمة القيادة فإن القيادة فى القاعدة تقوم أساسا على نظام جماعى لأن من أهدافها توثيق وتنسيق الروابط بين الثورة والشعب مع العمل على تعبئة المنطقة للعمليات الحربية ، وأن تلبى جميع الاحتياجات المحلية .

يضم التنظيم السياسى المحلى – عموما – عدة اختصاصات ومهام حسب ما تتطلبه الثورة الجزائرية ، فهناك مسئول عن الشؤون المالية وعن تحصيل الضرائب على أساس « القدرة على الدفع » ، وهناك

وهناك موظف آخر مسئول عن الإعلام والدعاية المتمثلة فى نشر أنباء جبهة التحرير وجيش التحرير ، كما يقوم بمهمة رفع الروح المعنوية لأفراد الشعب ، والبحث عن الخونة وتحديد هوياتهم ونشاطاتهم ، ونظرا لأهمية الدور الذى يقوم به هذا الموظف ، فإنه يعتبر المساعد المحلى للمحافظ السياسى داخل المنطقة كلها كما يوجد موظف مسئول عن المواد الغذائية والإمدادات بصورة عامة .

أما الموظف الخامس فمهمته شؤون الشرطة والأمن بحيث تخول له سلطته المحلية استدعاء الشرطة الحربية إذا دعت الضرورة كما يقوم بتنظيم الدفاع السلبى ضد العدو داخل القرية ، وينقل الأخبار بسرعة إلى الجبهة ، بالإضافة إلى أنه يسهر على إخفاء الفدائيين وجنود جيش التحرير فى القرية ، كما يدير الاجتماعات التى تعقد داخل حدود المنطقة .

ب) هيكل جيش التحرير الوطنى :

أما جيش التحرير فيعتبر العمود الفقرى للثورة الجزائرية . إذ بدونه يتجمد أى نشاط سياسى ، ويفرغ من محتواه ، لم يكن جيش التحرير فى الشهور الأولى من اندلاع ثورة أول نوفمبر أكثر من مجموعات منظمة ، كثيرا ما تغير على بعض القوات الفرنسية أو على معسكراتها للحصول على الأسلحة والذخائر ، ولم تحل سنة **1956** حتى أصبح جيش التحرير يتمتع بنظام دقيق بعد أن وضع قواعد تنظيمه فى (وادى الصومام) حيث تم تقسيم القطر الجزائرى إلى ست ولايات ، وكل ولاية إلى مناطق ، وكل منطقة إلى أقسام ، وكل قسم إلى أجزاء . وكل مركز لجيش التحرير له قائد سياسى عسكرى وثلاثة مساعدين للعمل العسكرى والسياسى والمخابرات والمواصلات .

وعلى مستوى الولاية يوجد قائد برتبة عقيد . وهى أعلى رتبة عسكرية في جيش التحرير (ثم في الجيش الوطني الشعبي بعدالاستقلال) .

كما تم تحديد وحدات جيش التحرير ، بحيث تبدأ بالفوج الذى يتكون من أحد عشر جنديا ، وتليه الفرقة التى تضم من اثنى عشر إلى خمسة وثلاثين جنديا . فالكتيبة تتكون من مائة وعشرة جنود ، ثم الفيلق ويتكون من ثلاثمائة وخمسين جنديا .

أما مرتبات جنود جيش التحرير فكانت تتراوح بين ألف فرنك قديم (عشرة دنانير) للجندى المتوسط ، إلى خمسة آلاف فرنك (خمسون ديناراً) – للعقيد ، غير أن كثيرين من جنود جيش التحرير كانوا يتنازلون عن مرتباتهم ولو كانت رمزية ، كما أوجد جيش التحرير نظاما دقيقا للمنح العائلية لمساعدة عائلات المعتقلين وضحايا الحرب التحريرية .

نشرت صحيفة « المجاهد » لسان حال جبهة التحرير سنة 1957م بمناسبة فاتح أول نوفمبر ، واصفة جيش التحرير : « إن جيش التحرير الوطنى جيش نظامى ، مسلح على الطريقة الحديثة وسر فاعلية جيش التحرير الوطنى وقوته يكمن فى التأييد الذى لا حد له الذى يمنحه له الشعب » .

ولم تحل سنة 1957 إلا وكان جيش التحرير قد نظم خدماته الصحية بالصيدليات والمستشفيات ، كما نظم خدماته الاجتماعية للضحايا وعائلاتهم ، بالإضافة إلى الدعاية والإعلام والتعليم ، كما أصبح الالتحاق بصفوف جيش التحرير انتقائيا .

إن إحدى شعارات جيش التحرير ، والتى يقوم عليها تنظيمه هى « قواعد النظام العام والقانون العسكرى » التى أصبحت مطبقة فى جميع الولايات ابتداء من أبريل سنة 1958 م .

وقد فرض القانون الجديد عقوبات للمخالفات البسيطة (السلوك السيىء التشاجر الكسل) . والمخالفات الخطيرة (الشرع في القتل ـــ فقد السلاح ـــ السرقة السُكر) ، والمخالفات الخطيرة جداً (الفرار ـــ التمرد ـــ الخيانة ـــ الجُبن في مواجهة العدو ـــ الخيانة الزوجية) . وفي الطائفة الأخيرة يقدم الجندي إلى محكمة عسكرية ويمكن أن يحكم عليه بالأعدام .

يعرف الجزء الأول من القانون العسكرى المجاهد بأنه (المحارب من أجل الحرية) ، ويحدد واجباته وحقوقه بأنه متطوع طول مدة الحرب على أن يكون قد « استقر فى قلبه حب بلاده » ومخلصا إلى حد تضحيته بحياته من أجل الحرية والدفاع عن الجزائر « ويجب أن يكون » مهتما ومتحمسا للشعب الذى نبت فيه والذى يحارب من أجله ، « وأن يكون شريفا مخلصا ، كما يجب أن يتخلص من آفة حب النفس ، ويحسن أن يمارس كل مجاهد مبادىء الدين الإسلامى » . إن المجاهد مدين بالاحترام لرئيسه وعلى رئيسه أن يكون مثلا للتضحية والشجاعة والعدل والإخلاص .

ج) جيش التحرير فى الميدان (معارك 20 أوت 1955) :

لم تمض عشرة شهور على اندلاع الثورة الجزائرية حتى صمم الاستعمار على ضربها فى مهدها ، خصوصا بعد الانتصارات التى أحرزتها على الصعيدين الداخلى المتمثل فى تأييد الشعب الجزائرى لها والتحاقه بها ، والخارجى المتمثل فى تأييد المنظمات الدولية وفى مقدمتها (مؤتمر باندونج) الذى انعقد فى الفترة من (18 إلى 24 أبريل سنة 1955) ، كما بدأ الكلام فى تلك الفترة عن فكرة إدراج القضية الجزائرية فى جدول أعمال الأمم المتحدة التى كانت تستعد للانعقاد آنذاك (سبتمبر سنة 1955) .

لهذا كله قامت السلطات الفرنسية بسرعة بتجنيد جميع الأجهزة السياسية والعسكرية لضرب الثورة ، ولإفشال فكرة تدويل القضية الجزائرية ، على أساس أنها « مشكلة داخلية » تخص فرنسا وحدها ، قامت بتجنيد أجهزتها الإعلامية من صحف وإذاعة وغيرها ، لنشر تحقيقات تصف

الوضع فى الجزائر بأنه « هادىء » وأن الأمور قد رجعت إلى سالف عهدها ، كما ادعت أن الثورة هى من صنع أيد أجنبية ، كما صرح بذلك الوالى العام (روجيه ليونار) ، ومرة تقول إن الثوار التونسيين الذين وقع عليهم الضغط من الجيش الفرنسى فى تونس هم الذين دخلوا إلى الجزائر ليجدوا متنفسا وأنهم قد استسلموا ، الواحد بعد الآخر ، كما يقول « جاك شوفالييه » عميد بلدية الجزائر .

أما على الصعيد العسكرى ، فقد قامت السلطات آنذاك بشن مجموعة من الإجراءات المشددة ، منها عزل المدن الجزائرية عن بعضها ، بحيث يصعب على الجزائرى أن ينتقل بينها ما لم يستخرج رخصة من السلطات العسكرية بالناحية .

ولم يحل تاريخ (20 أوت 1955) حتى قام جيش التحرير الوطنى بسلسلة منظمة من الهجمات فى وقت واحد وفى أكثر من 14 مدينة وقرية بمنطقة قسنطينة ، ومن أهمها سكيكدة والقل وقالمة ، ونظرا لقوة وشدة هذه العملية ، اتخذ الجيش الفرنسى عددا من الإجراءات القاسية (القمعية) بمعاونة سلاح الطيران .

لقد تأكدت جبهة التحرير من الضربة التى وجهها جيش التحرير إلى قوات الاحتلال فصرحت بما يلى : كسرنا قبضة قوات العدو ، وتنفس الناس ، وعادت إليهم الثقة ، بعد أن كسبنا معركة ولاية قسنطينة نهائيا ، وعلى المستوى الوطنى قام الدليل مرة أخرى على أننا نستطيع أن نهز كيان العدو الإدارى والعسكرى ، وأن نجعله فى خطر .

وفى شهر سبتمبر من السنة نفسها أصدرت جبهة التحرير نشرة ردت فيها على الدعاية الفرنسية التى تقول بأن الجبهة لا تمثل الشعب الجزائرى ، وقد ردت الجبهة على التصريحات التى تدعى أن الثوار هم جماعة من قطاع

الطرق والفارين من العدالة ، فقالت إن 99 ٪ من المجاهدين الجزائريين هم من الفلاحين الشبان الذين لم يدخلوا السجون أبدا ، وأن 8 ٪ سجنوا لأسباب سياسية .

وردا على القول بأن النجاح العسكرى الذى حققته الجبهة خلال معارك (20 أوت) يرجع إلى الشحنات الهائلة من الأسلحة التى تأتى إلى الثوار من الخارج ، كررت الجبهة أنها قد حصلت على أسلحتها من الفرنسيين أنفسهم ، وردا على قول العسكريين الفرنسيين بأن الجبهة كانت مكونة من فدائيين متعطشين لسفك الماء ، وكائنات غير بشرية تجهل كل قوانين الحرب ، أعلنت الجبهة أنها لم تعدم أيا من الأسرى الفرنسيين .

كما ردت جبهة التحرير على مفكرى ومنظرى الاستعمار ، الذين برروا ثورة الجزائريين على الاستعمار الفرنسى بأنها ثورة جوع وبطالة ، فقالت : لقد حملنا السلاح من أجل أن تستعيد الجزائر حريتها واستقلالها ، إننا جزائريون ونريد أن نبقى كذلك لأننا فخورون بذلك ولن يستطيع أى اضطهاد مهما بلغت وحشيته أن يجعلنا فرنسيين ، وإن أى رخاء اجتماعى لن ينسينا حريتنا المفقودة .

ثالثا : الثورة الجزائرية بين افتراء الأعداء وصراحة الأصدقاء :

عندما كانت الثورة الجزائرية فى مرحلة كفاحها المسلح ضد الاستعمار ، لم يكن هناك إلا أحد موقفين ، لا ثالث لهما : تأييدها ... أو الوقوف ضدها ، ذلك أن ظروف العمل السرى للنشاط السياسى ، وصمود جيش التحرير على أرض المعركة والإرهاب الاستعمارى فى مقابل كل ذلك ، كان يتطلب أن يكون تأييد الثورة مطلقا بدون قيد أو شرط ... ، إذ عندما يتكلم الدم ، من أجل الحرية ، لا يصبح للتردد ولا للانتقاد أى معنى ... ، ولأن من تردد فى الوقت الذى كانت فيه الثورة تنطق بالدم ... يعتبر مناهضا لها ، وهل بعد الدم من كلام ؟ .

أ) تفسيرات الساسة الفرنسيين :

عندما نشبت الثورة أول نوفمبر 1954 لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد تحسنت عما كانت عليه أثناء الحرب العالمية الثانية ، فقد بقيت أحوال الشعب الجزائرى تسير من سيىء إلى أسوأ فى شتى المجالات .. ، لكن على أن تفسر ثورة أول نوفمبر بأنها كانت نتيجة لتفاعل تلك العوامل .. ، وبصفة خاصة العامل الاقتصادى ، **فهو** تفسير مرفوض من أساسه ، لأنه ببساطة تفسير « استعمارى » .

إذ لو تصفحنا الحلول التى وضعها الاستعمار لحل المشكلة الجزائرية بعد اندلاع الثورة ، لأمكن استنتاج اتجاه واحد فى الحل الفرنسى...مؤداه أن ثورة الجزائر إنما قامت لأسباب اجتماعية..من اقتصادية وسياسية وثقافية..هادفين من وراء هذا التفسير إثبات عدم وجود دافع وطنى وراء الثورة الجزائرية ، وبالتالى فإن حل المشكلة الاجتماعية من شأنه أن يزيل أسباب الاضطرابات..، ولا داعى لفتح باب المناقشة فى موضوع « الاستقلال » .

وبناء على هذه الفكرة وما شابهها قامت جميع المشروعات الأولى التى أرادت بها فرنسا مواجهة الثورة ابتداء من مشروع قسنطينة وحتى فكرة الاندماج .

لا شك أن للعامل الاقتصادى أهميته فى ثورة أول نوفمبر ... إذ بعد أن تحول الشعب الجزائرى فى مجموعه إلى شعب كادح ... سهل عليه مهمة العمل الثورى دون أن يخشى على مصالح اقتصادية سوف يفقدها أو يتركها وراءه ... إلا أن الخطأ كل الخطأ هو تفسير اندلاع الثورة الجزائرية فى ضوء العامل الاقتصادى وإهمال العامل الوطنى كأساس فيها ، ذلك أن الدعاية الفرنسية المضادة للثورة الجزائرية ، تركزت فى تلك الفترة على إصدار الوعود الخاصة بتحسين أحوال السكان المعاشية .

فعندما انعقدت الجمعية الوطنية الفرنسية فى(12 نوفمبر 1954) للنظر فى القضية الجزائرية قال « مونديس فرونس » أثناء المناقشة : « إن روح الإجرام المتأصلة فى حفنة من الرجال يجب أن تقابل بقمع حاسم لا يعرف الهوادة ... لأن هذا الإجراء برىء من الظلم .. وإن المشكلة لا تتعدى أن تكون مسألة اقتصادية واجتماعية » .

وعندما أرادت الكنيسة نفسها أن تتقدم بحلول عملية ــ خلال السنة الأولى من حرب التحرير ــ طالبت فرنسا بأن تواجه مسئولياتها . فتقدم للجزائر حاجتها من العون المالى لتستطيع رفع مستوى معيشة أهلها ، وكأن الكنيسة تدعو بهذا إلى سياسة استعمارية من طراز جديد ، هدفها إحداث انفعال نفسى من شأنه أن يؤدى إلى تهدئة الخواطر ضمانا لصيانة المصالح الفرنسية ... ولا شك أن هذه « الحيلة » كان يمكن أن تكون ذات أثر على بعض الجزائريين ، لكن بعد اندلاع الثورة اندفع تيار الوعى الوطنى الشامل ، ولم تعد تؤثر فيه الوعود .

وفى آخر شهر نوفمبر (54) شهر اندلاع ثورة التحرير ، أصدرت أسقفية الجزائر بيانا جاء فيه : « ليس فى وسع أحد إلا أن يشفق على ما أصاب هذا الشعب من محن ، فهو يعانى الجوع والحرمان من ضرورات الحياة ، ولاسيما فى ضواحى بعض المدن الكبرى وفى الجهات المعدمة من الجزائر ، وأن الضرورة القصوى ــ كما أعلنا مرارا ــ تقضى

مضاعفة الجهود ومكافحة البؤس والبطالة ، ومعالجة مشكلات الطبقة العاملة لتطمئن إلى أسباب حياتها ، والعمل على رفع مستوى معيشتها » .

أما السيد « فرانسوا ميتيران » وزير الداخلية آنذاك ، فقد فسر اندلاع الثورة الجزائرية بأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية .. ، لكنه يرى أن ما أورده من عيوب لا يمثل أدنى مبرر للثورة ، ذلك أن المساوىء ــ على حد تعبيره ــ إذا ما تسببت فى قيام حركات تحررية ، بالمحميات ، كانت لهذه الظواهر مبرراتها ، أما فى الجزائر فالأوضاع مختلفة ، إذ أن قيام سكان « مقاطعات ــ فرنسية » بثورة ، يعتبر خروجا منهم عن الدولة فالثوار الجزائريون هم إذن أعداء للوطن ، ولغة التفاهم الوحيدة معهم فى هذه الحال هى الحرب .

كما لاحظت الكاتبة الفرنسية « جرمين تيليون » وعالمة الأجناس فى كتابها (حقائق عن الجزائر) : « .. إن الأمر الذى لا بد منه لحدوث تغيير فى الجزائر يتمثل فى إدخال كل طفل فى التعليم الابتدائى .. وإيجاد عمل للجميع ، وتنشيط التجارة ورفع الأجور ووضع تشريع اجتماعى حديث ، ومنح كل شخص بالغ حق التصويت العام ، وبمجمل القول ، كل شىء نتمتع به ولا يتمتع به الجزائريون » .. « ويعتبر إحياء المجتمع الزراعى الجزائرى فى نطاق إطاره التقليدى أمرا ممكنا تحقيقه أيضا ولا يتطلب أكثر من ثلاثة عوامل : المال والأرض غير المأهولة ونخبة من الخبراء .

هكذا فسروا أسباب اندلاع ثورة نوفمبر المجيدة ، وكأن الأمر يتعلق بتوفير قطعة خبز تسد الرمق ، أو بحل مشكلة العمال بإيجاد العمل لهم ، أو برفع أجورهم .. فسروا التصدى للحفاظ على مقومات الشعب الجزائرى وعلى مقومات شخصيته الوطنية بأنه مجرد إحساس بالجوع والحرمان ليس إلا ...!

ب) رد جبهة التحرير :

لكن فى أواخر صيف (1955) وزعت جبهة التحرير الوطنى نشرة بينت فيها ما تم خلال الأشهر التسعة الأولى من بداية ثورة التحرير ، ومن جملة ما ورد فيها الرد على بعض الدعايات الفرنسية الموجهة ضد الفكرة التى تقول : إن جبهة التحرير هى

الممثل الوحيد للشعب الجزائري وأن لها وحدها صلاحية التفاوض باسمه كما ردت فيها الجبهة على ادّعاء فرنسا بأن الجبهة مكونة من قطاع الطرق والهاربين من وجه العدالة ومما جاء فى النشرة أن 99 ٪ من محاربى جبهة التحرير الوطنى من الفلاحين الشبان الذين لم يدخلوا السجون أبدا ، وأن 8 ٪ سجنوا لأسباب سياسية ، وردا على الاتهام الفرنسى القائل بأن الجبهة تقوم بنشاطاتها خدمة لأهداف حكومات أجنبية وبإيعاز منها ، أوضحت الجبهة أنه لا يوجد بين صفوفها أجنبى واحد ، وأنها فى خدمة الجزائر فقط .

وردا على القول بأن النجاح العسكرى الذى حققته الجبهة يرجع إلى المساعدات الهائلة التى تهرب من الخارج ، كررت الجبهة بأنها حصلت على أسلحتها من الفرنسيين أنفسهم ، وردا على الادعاء الفرنسى بأن جبهة التحرير مكونة من « برابرة بدائيين متعطشين لسفك الدماء ... وكائنات غير بشرية ، تجهل كل قوانين الحرب » أعلنت الجبهة أنها لم تعدم أياً من المسجونين .

وردا على الادعاء الذى مؤداه أن الجزائريين حملوا السلاح لأنهم كانوا جوعى وعاطلين ... وكان المستوطنون يستغلونهم بوحشية .. ، أكدت الجبهة : « .... قد حملنا السلاح من أجل أن تستعيد الجزائر حريتها واستقلالها » .. « إننا جزائريون ونود أن نبقى كذلك لأننا فخورون به .. ولا يستطيع أى اضطهاد مهما بلغت وحشيته أن يجعلنا فرنسيين .. ولن يجعلنا أى رخاء اجتماعى أن ننسى حريتنا المفقودة » .

هذا التأكيد لجوهر الثورة السياسى ، كان موجها إلى سياسات الإصلاح الفرنسية التى كانت قائمة على افتراض أن الجزائريين جوعى أكثر منهم وطنيون .

جـ) صيحة الأحرار :

لكن سياسة الاستعمار لا تنسينا صيحة الأحرار من الفرنسيين الذين لم يرضوا بالواقع المظلم الذى كانت تتخبط فيه حكومات بلادهم آنذاك . فهذا المواطن الفرنسى الحر (إيمه سيزار) يقول : « ... إن القوى التى تجهز على الاستعمار اليوم هائلة حقا ، إنها قوى الشعوب المستعمرة فى كفاحها لنيل حريتها ، والقوى الديمقراطية فى سائر أنحاء العالم ويجب ألا ننسى أبدا أن أقوى الأصوات التى انبثقت ضد هذا الوحش الضارى المسمى بالاستعمار كانت دائما هى أصوات الأحرار الفرنسيين — من (مونتاني) إلى

(كوندورسيه) إلى (فيكتور هوجو) الذى أطلق هذه العبارات النارية الرائعة : « ... ليس لأى شعب من الشعوب الحق فى فرض سلطانه على شعب آخر ، وكما ذهب زمن استرقاق الإنسان للإنسان ، كذلك عفا زمن استرقاق الشعب للشعب ، إن جريمة استعباد الشعوب هى أبشع وأفظع من جريمة استرقاق الأفراد ... وهذه هى الحقيقة » .

وهذا أيضا (أندريه فيليب) يتكلم حول أسطورة الاندماج : « ... وجدت الحكومة الجديدة نفسها أمام أمر واقع ، فالجيش وقد انخرط منذ التحرير فى معارك تأخرية دون أية إمكانيات للنجاح ... ولا حتى للتبرير الأدبى لموقفه ، قد طبقت فى الجزائر نظريته الفلسفية الخاصة ، فلكى يحقق فى عينى نفسه شرعية ما يقترف من أفعال ، قابل عقيدة الاستقلال بأسطورة الاندماج ، التى خيل إليه أنها نبيلة وكريمة وكفيلة بإعادة شعب الجزائر المسلم إلى حظيرة فرنسا ، إلا أن تلك الأسطورة التى كان من الممكن أن تكون ذات قيمة منذ مائة عام ، لم تعد تتفق مع أية حقيقة واقعة فى عالم اليوم ... سواء من الناحية الاقتصادية أم من الناحية السياسية .. » .

لأن حقيقة الأمر ، كما يقول الكاتب نفسه « يوجد وطن جزائرى » وتوجد أمة وصلت نهائيا إلى مستوى الوعى ودلت على درجة من التطور وقوة التصميم شبيهة بالبلاد الإفريقية الأخرى ولن تستطيع قوة أن تمنع شخصية تلك الأمة الجزائرية من أن تعبر عن نفسها .

وأخيرا نترك الكاتبة الأمريكية (جوان جيليسبى) تتنبأ بما سوف تكون عليه الجزائر المستقلة وذلك بعد أن استقرأت واقع الثورة الجزائرية قبل ثلاث سنوات من وقف إطلاق النار .. ، فقد كتبتْ فى أطروحتها التى تقدمت بها سنة 1959 لنيل درجة الدكتوراة فى الفلسفة عن « ثورة الجزائر » ما يلى : « .. إن استقلال الجزائر فيما يبدو لى ، مسألة وقت فقط فما الذى يمكن أن نتوقعه من حكومة جزائرية فى الجزائر ستكون حكما عربيا مسلما ، ومن المؤكد أن ضياع النبيذ والحلفاء ستكون شيئا من الماضى وستزدهر الديانة الإسلامية واللغة العربية والمساجد والثقافة ، أما الفرنسية فهى لغة صفوة التوجيه وليست فى الحقيقة لغة الشعب الجزائرى » .

« ... وسوف يكون الحكم الجيد ، على الأرجح ، نوعا من الديموقراطية الموجهة ،

حكومة قوية يكون لجيش التحرير الوطنى ، الحسن التنظيم ، دور أساسى فيها ، وسيكون إعادة البناء الوطنى والتطوير ... وإيجاد العمل لأكثر من مليون عاطل ، والتصنيع بغاز الصحراء ونفطها ، من المهام الكبرى للدولة ، وسوف يكون الإصلاح الزراعى فى مقدمة الإجراءات ، وأغلب الظن أن أراضى الكروم سوف تحول إلى إنتاج القمح والمحاصيل الأخرى للاستهلاك المحلى .

أما الكاتب المصرى المعروف (كامل زهيرى) فيرى أن : « من لم يشهد القرى الجزائرية ، لم يشهد الجزائر ... ، ما هو سر هذه المقاومة الطويلة ؟ وما هو سر هذه الثورة المستمرة ؟ لم تكن الحرب فى الجزائر بين جيش نظامى وجيش نظامى ، ولا بين جيش نظامى وقوات مقاومة وطنية .. ، ولم تكن بين الأقدام السوداء من المستوطنين وبين المواطنين الجزائريين داخل المدن ، لم تكن فى الجبال والشوارع والأقبية ومجاهل الصحراء ، إنها لم تدم سبعة أعوام ونصف عام ... ولم يكن مكانها فى الساحات والميادين والجبال والوديان والموانى ... والمقاهى والصحراء ... ، لقد كانت الحرب فى داخل كل جزائرى ، بل وكانت بين حضارتين ، إنها تشبه حرب المائة عام وحرب السبعين عاما ، وتلك الحروب التى خضبت التاريخ القديم ، لقد كانت حرب إفناء لحضارة ، ودين ، وتقاليد ، ولغة .

رابعا : انتفاضـــة 8 ماى 1948 :

بين حق الجزائريين وتكهنات المستعمرين :

خصصت صحيفة « المجاهد » ــ لسان حال جبهة التحرير الوطنى صفحة كاملة فى عددها الصادر فى (5 ماى سنة 1959) عن انتفاضة (8 ماى 1945) ركزت فيها على أعمال القمع الفرنسية حيث أوضحت أن خسائر الفرنسيين كانت (88 شخصا) قتل بعضهم من طرف أوروبيين أو بتحريض منهم ، فى حين قتل (45 ألف مواطن جزائرى ، وسجن حوالى 6 آلاف) ، وختمت « المجاهد » هذا الموضوع بعبارة : « فى ذلك اليوم تخلى الجزائريون عن أوهامهم ، وفهموا أنهم لن يكونوا محترمين إلا إذا أصبحوا أقوياء ... لقد بدأت الثورة » .

ولا شك أن سياسة ذر الرماد فى العيون التى كانت تنتهجها السلطات الفرنسية آنذاك تبين إلى أى مدى كان ساسة فرنسا يتجاهلون المطالب الحقيقية للشعب الجزائرى ، فعلى سبيل المثال وقبيل حوادث (8 ماى 1945) أصدرت حكومة ديغول قرارا بتاريخ (7 مارس 1944) يتضمن عدة نقاط من أهمها :

1) المساواة بين الجزائريين والفرنسيين .
2) تقسيم المكاتب الانتخابية إلى قسمين .

ومعنى هذا أن الجزائريين أصبحوا مواطنين فرنسيين ، يتمتعون (نظريا) بنفس الحقوق التى يتمتع بها أبناء فرنسا . غير أن روح العنصرية اتضحت فى صياغة القانون المذكور الذى نص صراحة على إنشاء مكتبين للانتخابات ، الأول منهما خاص بالفرنسيين ، والثانى خاص بالجزائريين ، وبتعبير أدق فإن (المواطنة الفرنسية) على درجتين أو مستويين ، وقد منحت الدرجة الأخيرة للمواطنين الجزائريين ، هذا أقصى ما لوحت به حكومة ديغول آنذاك ، مما يعكس تصلب السياسة الفرنسية فى إصلاح أوضاع الجزائر ، فقد سبق أن رفض الفرنسيون نصائح بعض قادتهم وحلفائهم فى معالجة الموقف فى الجزائر قبل الانفجار ، وكانوا يعتمدون على مبدأ أن (العربى لا يحترم إلا بالقوة) وهو المبدأ الذى استعملوه منذ الاحتلال .

إلا أن جزائر القرن العشرين لم تعد هى جزائر القرن التاسع عشر ، بل وحتى الجزائريون الذين كانوا قبل الحرب العالمية الثانية يطالبون بالمساواة ، أصبحوا بعدها يطالبون بالاستقلال ، خصوصا بعد انتفاضة (8 ماى 45) التى أجمع المؤرخون على أنها أعظم انتفاضة شهدتها الجزائر بعد ركود طويل ساد البلاد منذ القضاء على حركة المقرانى ، إذن فما هى الظروف والملابسات التى أحاطت بهذه الانتفاضة ؟

ا) بداية الانتفاضة :

لقد كان يوم (8 ماى 45) يوم اثنين ــ وهو اليوم الذى يعقد فيه السوق الأسبوعى لمدينة سطيف ومن الطبيعى أن تكون المدينة فى هذا اليوم مكتظة بالمواطنين

الوافدين من المدن والقرى المجاورة ومن الأرياف ، وقد استغلت السلطات الاستعمارية هذه المناسبة الأسبوعية لتقتل أكبر عدد ممكن من أبناء الجزائر . فبعد أن تشكلت المظاهرة اتجهت إلى وسط المدينة ولما اقتربت من (مقهى فرنسا الكبير) برز (الكوميسار ـــ ضابط الشرطة) محاولا نزع العلم الجزائرى من يد أحد الشبان الجزائريين ، وعندئذ أطلق الرصاص من طرف رجال الشرطة ، فسقط أول الشهداء وجرح عدد آخر ، وهنا بدأت غضبة الجماهير ، واندلعت المظاهرات لتشمل كامل القطاع الشرق من البلاد ، وهى فرصة ثمينة كان يتطلع إليها المستعمرون (الكولون) لتحقيق رغبتهم فى التنكيل بالمواطنين ، وانطلق اللفيف الأجنبى بقيادة الجنرال (دوفال) لإبادة الآلاف الأبرياء ، تعاونه فى ذلك القوات الجوية والبحرية ، ولم تمض ساعات حتى كانت (41 قرية) جزائرية أثراً بعد عين ، بعد أن هدمت على أهلها ، واعتقل من مفكرى الأمة وأعيانها (4590) ونفذ حكم الإعدام فى (99) شخصا .

لقد فاتت على مدبرى مذبحة (8 ماى) من ساسة فرنسا بالجزائر وجماعة المعمرين ، أن تتحول أعمال القمع إلى ثورة شعبية تعم شرارتها أغلب المدن الجزائرية ، وبالفعل فقد كانت نتائجها عكس ما كان يأمل (دوفال) إذ ازداد الشعور الوطنى وقويت الوحدة الوطنية ، والاقتناع بحتمية إيجاد تنظيم قوى يعتمد على العنف أساسا لتحقيق الاستقلال .

ولا شك أن حوادث (8 ماى) لم تحقق سوى هدوء ظاهرى فقط بعد التنكيل الذى صبه الفرنسيون على المواطنين الجزائريين ، ذلك أن الشعب الجزائرى ظل يعيش فى غمرة هذه الأحداث ، يستلهم من شهدائها قوة ، ومن ذكراها موعظة وعبرة ، وكلما تزاحمت أحداثها فى مخيلته وتراءت أمامه صورالإرهاب والتنكيل ، صور الضحايا الأبرياء ، أولئك الذين ساهموا بدمائهم فى تعبئة الجماهير وتهيئتها للانفجار ، الذى حدث بعد تسع سنوات ... كلما كانت قوة دفعها أشد لتفجير ثورة أول نوفمبر 1954 .

ب) « خميرة » للثورة الجزائرية :

لقد تضاربت أقوال الكتاب حول الأسباب التى أدت إلى حوادث (8 مارس 54) ، فبعضهم أرجعها إلى أسباب اقتصادية ، وأرجعها آخرون إلى دوافع سياسية ،

وهناك من عللها بأسباب دينية ، فى حين يرى آخرون أن الأسباب الرئيسية لهذه الحوادث تكمن فى الظروف التى أحاطت بالحرب العالمية الثانية ، فبالنسبة للحالة الاقتصادية فى نهاية الحرب ، تميزت بتجريد الجزائر من خيراتها الاقتصادية لسد حاجة أوروبا ، ومن ثم معاناة الشعب الجزائرى من مجاعة حادة صاحبها انتشار أمراض فتاكة ، بالإضافة إلى أن الجزائر قدمت زهرة أبنائها لميدان القتال كجنود ، أو لمصانع الإنتاج كيد عاملة فى أوروبا ، وبذلك خسرت الجزائر شبابها من عمال الأرض ، الأمر الذى أدى إلى تعطل عائلات كثيرة عن حرث أراضيها ، لأنها فقدت عائليها أثناء الحرب العالمية الثانية .

لهذا أطلق البعض على حوادث (8 مارس) « ثورة طعام » ومن بينهم السلطات الفرنسية نفسها ، إذ بعد اجتماع رسمى للحكومة الفرنسية صرح ناطق باسمها أثناء الحوادث ، بأن الأسباب تعود إلى نقص فى المواد الغذائية ، وأن الحكومة الفرنسية عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر ، كما ادعت مجموعة من الكتاب الفرنسيين فيما بعد ، بأنها ترجع إلى نقص الطعام وإلى المجاعة التى انتشرت أثناء الحرب العالمية الثانية .

لكن غاب عن هؤلاء أن معظم المناطق التى شهدت حوادث (8 مارس) كانت من أغنى المناطق فى الجزائر ، كما أن الثوار لم يهاجموا مخازن المواد الغذائية ، ولم يقوموا بنهبها ، كما أنهم عندما قتلوا بعض المعمرين لم يستولوا على المواد الغذائية التى كانت بحوزتهم ، وقد أكد هذا من لاحظ المظاهرات بأن المتظاهرين لم يستعملوا فى شعاراتهم ولافتاتهم عبارات تشير إلى المجاعة أو إلى الحالة الاقتصادية بشكل عام ، وأنها كانت ثورة سياسية على حد تعبير صحيفة (النيورك تايمز — الأمريكية) ، التى أضافت بأن الجزائريين كانوا يطالبون بحقوقهم .

أما الذين يفسرون حوادث (8 مارس) بأسباب دينية وعنصرية ، فقد تعللوا بأن الجزائريين كانوا حاقدين على الفرنسيين ، وكما كان سكان الريف والمدن على جهل كبير بالسياسة ، فقد كانوا على استعداد لتلبية نداء الجهاد ، وقد عبر عن هذا حاكم بلدة فج مزالة بقوله : « إن الحركة التى بدأت يوم 9 مارس فى فج مزالة قد أخذت طابعا ثوريا تحت راية الإصلاح » .

ومن جهة أخرى ، فقد صادف وقوع انتفاضة (8 ما ي) قيام الجامعة العربية ، ولا شك أن هذا كان له أثر فى نفوس العرب ، أينما كانوا ، فقد صورت الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى قيام الجامعة العربية على أنه حادث بارز فى تاريخ العرب ، ولعل الذين لم يكونوا سياسيين قد فهموه على أنه يعنى وحدة العرب كافة ، وقوة كبيرة للعرب ، لن يقف فى طريقها حائل ، الأمر الذى حرك مشاعر كثير من الجزائريين ، وجعلهم يتوقعون العون المادى والمعنوى من هذه المنطقة الجديدة .

ولا ننسى أن نسجل بهذه المناسبة ، أن انتفاضة (8 ما ي) لم تقتصر على مدينتى سطيف وقالمة ونواحيها ، بل لم تعم ولاية قسنطينة وحدها ، فقد ذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله فى كتابه (الحركة الوطنية الجزائرية ـــ ج 3) وقوع أحداث أخرى فى مدن البليدة وشرشال والبويرة وفى بعض المناطق فى الأوراس وجرجرة ، كما انتشرت الدعاية فى جميع أنحاء الجزائر بأن الثورة قد أعلنت ، وأن حكومة وطنية قد تشكلت ، وأن الجهاد قد أعلن .

ومهما يكن الأمر فى تضارب الأقوال حول الظروف والملابسات التى أحاطت بانتفاضة (8 ما ي) ، فالذى لا شك فيه أن الشعب الجزائرى لم يستكن قط للاحتلال ، إذ هناك انتفاضات عديدة حدثت فى فترات (1881 - 1901 - 1916 - 1945 1848 - 1871 -) وهى فى مجموعها تمثل سلسلة متلاحمة الأطراف من النضال ضد الاحتلال ، كما كانت الدافع القوى لثورة أول نوفمبر (1954) التى تمكنت من الاستمرار حتى تحقيق الاستقلال ، ولا أساس لما قاله الجنرال (توبير .. وهو الذى قاد لجنة التحقيق فى حوادث 8 ما ي 1945) : « إن القمع الدموى للاضطرابات كان غلطة كبيرة ... فالنزاع الحالى (يعنى ثورة 54) قد ولد جزئيا من هذا القمع الأعمى » .

خامسا : جيل الثورة أمام مسئوليات الحاضر وتحديات المستقبل :

1 ـــ الثورة ووضوح المواقف :

إذا كانت الثورة تولد نتيجة لتطور النظرية والممارسة ، فإنها من جهة أخرى لا تتقدم ولا تتطور بالمقابل إلا عن طريق النقد الذاتى . لكن النقد الذاتى مرتبط دائما بالظروف

التاريخية للثورة ، فحين كانت الثورة الجزائرية فى مرحلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبى ، لم يكن هناك إلا أحد موقفين ، إما تأييدها ، وإما الوقوف ضدها فى صف الاستعمار ، وإذا خطر لأى إنسان مهما كان تقدميا ، أن يتخذ موقفا نقديا ، فى الوقت الذى كانت فيه الثورة ما تزال تسقى جذورها بالدم ، فإنه يعد موقفا ، بطبيعة الحال ، مناهضا للثورة . وعليه يكون الموقف فى تلك المرحلة واحداً لا غير ، وهو التأييد المطلق بلا قيد أو شرط للثورة المسلحة .

. وإذا كان الكفاح المسلح الدامى ضد الاستعمار يفرض التأييد المطلق ، فإن مرحلة البناء تفرض بدورها موقفا واضحا ، يقوم على الممارسة الفعلية التى يوجهها عادة النقد الذاتى الإيجابى ، وإلا تصبح مثل هذه المواقف وهذه الممارسات مواقف وممارسات غير ثورية . ذلك أن الموقف الإيجابى من كل ثورة هو من حيث المبدأ موقف تحالف وتأييد مع النقد البناء .

ومن جهة أخرى فإن تطور الثورة يحتاج إلى تربية وطنية ، تقوم على أساس من الاعتماد على النفس والثقة بها ، وعلى استعداد للتضحية والتفانى فى سبيلها ، وما لم تجر هذه الروح فى عروق الجماهير وتعمق ، وما لم تعط مفهومات عملية محددة ، من خلال العمل اليومى والحياة اليومية ، فإن الجماهير تظل مفككة ، كما أن الجماهير لاتتحول إلى طاقة جبارة وخلاقة إلا من خلال هذا ، وإلا فسوف تبقى سلبية وتصحو قليلا لتعود فتنام طويلا .

وإذا كانت الثورة الجزائرية هى ثورة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والشباب الملتزم ، فإن هذا يعنى ارتباطها بالجماهير العريضة والالتزام بأهدافها ، ولن يكون هذا إلا بالاندماج بها اندماجا كاملا وشاملا ، ذلك أن أى ثورة لا تستطيع تحقيق مثل هذا الاندماج والتلاحم ، سوف تتجه إلى الزوال ، لتغرب سريعا ، ولهذا فإن قضية الارتباط بالجماهير تثير مسألتين مهمتين أمام الثورة :

أ ــ مدى قدرتها على الحركة لتكون جماهيرية فكرا وسلوكا .

ب ــ مدى قدرتها على تحريك الجماهير وتوجيهها وقيادتها .

ب ـــ جيل الثورة وواجب المسئولية :

تعتبر ثورة (1954) بدون شك من أهم الثورات التى مست آثارها شعوبا كثيرة ، وغيرت من مسارات بعضها الآخر ، كما كانت أكبرالثورات العربية والعالمية التى شهدها القرن العشرون ، أعطاها الشعب البسيط من عرقه وجهده وماله ودمه ما جعلها تظل متواصلة ، تتجاوز العراقيل والصعوبات الداخلية والخارجية .

ولهذا تبقى المسئولية . اليوم ، هى حماية الثورة وتدعيم مسارها كما أن تعزيز قوتها وفاعليتها إنما يقع بالدرجة الأولى على عاتق جيل الثورة نفسه . لأن هذا الجيل هو الذى سيعيش ، قبل غيره ، المراحل اللاحقة ، ومن المنتظر أن يواجه تحديات أكبر من التحديات الحالية بكثير ، وجيل الثورة هذا لن يستطيع مواجهة مسئوليات سنوات الحاضر أو التنصل منها ، لأنه سيبقى دائما هو الحارس الطبيعى للثورة ، حاضرا ومستقبلا ، ولأن ما تحقق من منجزات ثورية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية على مدى 30 سنة ، وما سيتحقق فى المستقبل ، يمثل تراثه وميراثه . فبالأمس سقى الآباء شجرة الثورة بالدماء والتضحية ، واليوم يرعاها الأبناء والأحفاد ليجنوا ثمارها .

ومن جهة أخرى ، فلكى يستطيع جيل الثورة أن يتأهب لتحمل المسئولية ، فلا بد لبناة صرح الثورة أن يتأهبوا من جانبهم لنقل المسئولية ، مسئولية دفع الثورة فى مسيرتها ، إلى كاهل الجيل الجديد ، جيل الثورة ، وكلما تم ذلك بوعى وفاعلية ، تحقق المبدأ الأساسى فى الثورة ، ألا وهو التجديد والاستمرار .

يكمن مفتاح هذه المهمة فى الثورة المستمرة من أجل العمل ، العمل أكثر من الكلام .. والكيف أكثر من الكم ، وعلاقات العمل قبل العلاقات الشخصية ، وإذا كان جيل الثورة لم يعش أيام المحنة ، ولم يكو بنارها ، بل ولم يعرفها معرفة الممارس المجرب ، كما عرفها جيل الثوريين المخضرمين ، وقد يكون ما اكتسبه من معارف عنها كان بواسطة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ، أو من ملاحظة الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يعيشه المجتمع الجزائرى ، ومع هذا فإن لجيل الثورة عمقا اجتماعيا ونفسيا ، يتمثل فى انتمائه لشعب صميم جابه التحديات طوال تاريخه الطويل .

ج ـ الخلق الثورى أولا :

عرف المجتمع الجزائرى خلال تاريخه الطويل بترابط علاقاته الاجتماعية الأسرية ، وقد دعم من هذا الترابط أو هذا التلاحم أن ثورة أول نوفمبر ، عندما اندلعت ، لم تمض عليها إلا فترة بسيطة حتى جعلت من هذا الشعب كتلة واحدة متراصّة ، يتألم أقصاها بما يشعر به أدناها ، بل وأصبح عشرة ملايين من المواطنين ... أذنا واحدا وقلبا واحدا ، وساعدا واحدا ، وكما يرى علماء الاجتماع والنفس الاجتماعى ، فإن الجماعة عندما تتهدد من الخارج . فإنها تتساند وتتلاحم فيما بينها ، بحيث تستقطب مصلحة الجماعة ، وأمن الجماعة ، جميع جهود الأفراد ، وعندما يزول الخطر الخارجى ينشغل الناس بمصالحهم الفردية وحاجاتهم الذاتية .

إن المتأمل لواقع المجتمع الجزائرى إبان ثورة التحرير وبعدها ، سوف لن يخفى عليه التغير الشديد والواضح الذى مس العلاقات والقيم الاجتماعية ، فأحدث نوعا مما يمكن أن نسميه بصراع القيم بين جيلين : جيل الآباء المخضرمين ، وجيل الأبناء ، هذا الجيل الذى مكنته الثورة مما حرم منه آباؤه بالأمس ، أخذت الثورة بأيدى أبناء الفلاحين والعمال وصغار الموظفين ليتقلدوا اليوم مناصب سياسية عليا على المستوى الوطنى والعالمى ، لم يكن هذا ليحدث لو لم تقض الثورة على مفهوم « ابن من أنت » لتجعل من مبدأ تكافؤ الفرص هو القاعدة .

كونت الثورة ، بعد الاستقلال ، الشباب من حيث المستوى العلمى والتكوين ، ففتحت له الدولة المؤسسات العلمية والمعاهد العليا والجامعات ... وساعدته على تكوين منظمته للعمل السياسى فى نطاق الحزب . وهذا قليل من كثير . لكن لا بد للثورة من أن تطرح على نفسها بعض التساؤلات ، وقد مر عليها ما يقرب من ثلث قرن .

... ما هى الأسباب الكامنة وراء تفكك بعض القيم الأخلاقية والاجتماعية لدى كثير من الشباب ، مما تسبب فى ظاهرة اللامبالاة التى أصبحت ، أو كادت ، تسيطر على جل أجهزتنا الإدارية والثقافية والاقتصادية ... ؟ وهل نظرت الثورة إلى الأسرة الجزائرية كوحدة متكاملة وكخلية أساسية فى بناء هذا المجتمع ، لا يمكنها أن تؤدي وظيفتها إذا

نحن نظرنا إليها كمجموع من الأفراد تربط بينهم علاقات مادية وبيولوجية فحسب ؟

... ماذا قدمنا للشباب من حيث التكوين السياسى والأخلاق ؟ وهل تحددت فى ذهن الشباب مفاهيم الثورة الجزائرية ، ومبادؤها من خلال مواثيقها ، ومن خلال دراسة تاريخها ، أم ترى لا يزال تتجاذبه الأهواء والتيارات المختلفة تحت تأثير الفراغ الفكرى والخلقى ؟

ومهما يكن الأمر ، فإننا على يقين أن شباب اليوم يمثل جيل الثورة الذى تحمل عثراتها . كما تذوق ثمارها ، هذا الجيل الذى لا نقاش فى أنه سيكون حامل رسالة الثورة وحاميها .

□ الفصـــل الثـــانى □

الشخــصية والثقــافة والشباب

أولا : الشخصية الجزائرية ... بين الإذابة والصمود :

« ... إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر الأمم ، وهى لا تزال حية ، ولم تزل ، ولهذه الأمة تاريخها اللامع كمثل سائر أمم الدنيا ، وهذه الأمة الجزائرية ليست هى فرنسا .... ولا تريد أن تصبح هى فرنسا .... ومن المستحيل أن تصبح هى فرنسا حتى ولو جنسوها ... »

« الإمام عبد الحميد بن باديس »

تعتبر الجزائر إحدى بلدان إفريقيا التى تعرضت لنوع معين من الاستعمار المعروف بـ « الاستعمار الاستيطانى » منها على سبيل المثال (كينيا ــ واتحاد جنوب إفريقيا ...) نالت كينيا استقلالها بعدكفاح طويل ، أما اتحاد جنوب إفريقيا فإن الاستيطان الأوروبى فيه لا يرتبط بدولة خارجية معينة ، ولهذا فإن الصراع اتخذ صورة نزاع داخلى ، مع دعم الدول الغربية لسلطات الميز العنصرى ، أما فى الجزائر فقد استند المستوطنون إلى تأييد دولة أوروبية ، وتعلقوا بها ، الأمر الذى أعطى للنزاع صورة دولية واضحة ، وذلك حينما وقعت ثورة أول نوفمبر سنة 1954 .

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل هنا ، أن هذه الثورة حظيت باهتمام الكتاب من مختلف الجنسيات ، وتناولوها بالتحليل والدراسة من عدة جوانب سياسية واجتماعية وعسكرية وقانونية وأدبية ، بالإضافة إلى التحقيقات الصحفية التى كانت نتيجة للزيارات الميدانية بين صفوف جيش التحرير ، كما يلاحظ اهتمام كثير من الكتاب والباحثين الفرنسيين وذلك بتسجيل أثر الثورة الجزائرية على حياة فرنسا نفسها ، فخصصت بعض البحوث لدراسة أسباب قيام الجمهورية الخامسة ، والبعض الآخر للمحاولات الفاشلة التى قام بها المستوطنون والجيش فى الجزائر لقلب هذه الجمهورية .

وبما أن الثورة الجزائرية مليئة بالصورالإنسانية ، من بطولات وتضحيات وأشكال مختلفة من التنكيل والتعذيب ... فقد خلفت وراءها ثروة للأدباء والمؤرخين ورجال السياسة والاجتماع ، بل وللفنانين والمسرحيين ... تناولها كتاب المسرح والقصة والشعراء وحتى أولئك الذين يكتبون التاريخ بأسلب أدبي . كما تناولها مؤلفو كتب الأطفال ، بل إن الثورة الجزائرية أصبحت موضوعا لعدد كبير من الرسائل الجامعية فى الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر ... نوقشت فى أقسام التاريخ والعلوم السياسية والآداب وحتى العلوم السلوكية (علم النفس) .

ا ــ صراع على جميع المستويات :

يمثل الاحتلال الفرنسى للجزائر حلقة من حلقات الصراع بين الوطن العربى والاستعمار الأوروبى ، لكن الذى لا شك فيه أن الغزو الأوروبى للجزائر يختلف شكلا ومضمونا عن الغزو الذى تعرضت له باقى أجزاء الوطن العربى . ذلك أن الاستعمار الفرنسى استطاع أن يفرض نفسه فى الجزائر إلى حد ما ، ويثبت أقدامه ، وليسير إلى أبعد الحدود فى الطريق التى اختطها لسياسته الاقتصادية والثقافية ، فكان أن طعن الشخصية الجزائرية فى الصميم وأصبح الصراع بين الشعب الجزائرى والاستعمار الأوروبى الاستيطانى يتعدى حدود الصراع السياسى العسكرى ، إلى صراع ضد العوامل المناهضة للشخصية الوطنية ، فعبد القادر ــ كمثال حى على هذا ــ لم يقد معاركه ضد الغزاة طيلة سبع عشرة سنة فحسب وإنما قاوم إلى جانب ذلك عناصر التحلل من هذه الشخصية .

وكان من الطبيعى أن ينال هذا الصراع من مقومات الشخصية الجزائرية على المدى البعيد ، خصوصا بعد أن أجهدها صراعها ضد المد الاستعمارى المتواصل الذي أراد أن يجتث أصولها ويمحو ملامحها ، فوضع التشريعات والنظم التى تتلاءم مع سياسته وتمس الحياة الاجتماعية من جميع جوانبها ، هادفا من وراء ذلك إلى خلق جيل جديد ، ينشئه هو بنفسه على أن يتحلل من كل ما يربطه بوطنه وبماضيه ، وبكلمة واحدة : القضاء على شخصيته المستقلة المتميزة ...

ولكى تتحدد أمامنا ملحمة الصمود فى الشخصية الجزائرية ، يمكن أن نقسم مراحل صمودها ومعاناتها ، إلى أن أخذت وضعها الطبيعى ، إلى مراحل ثلاث :

ا ــ مرحلة التحول الذى أراده الاستعمار للشعب الجزائرى والذى يتمثل فى التخطيط لإذابة شخصيته ، وتمتد هذه المرحلة حتى الحرب العالمية الثانية .
ب ــ مرحلة الصحو فى الشخصية الجزائرية ، وظهور ملامحها واضحة المعالم ، خصوصا خلال الربع الثانى من القرن العشرين .
ج ــ مرحلة الثورة التى تمكنت فيها الشخصية الجزائرية من فرض نفسها خصوصا بعد الاستقلال حيث اتخذت لنفسها صورا جديدة فى مختلف الميادين السياسية منها والثقافية والاقتصادية .

ب ــ نماذج حية ... :

لا شك أن فلسفة الثورة الجزائرية كرد فعل ، ضد فلسفة الاحتلال (منذ عام 1830) تعود إلى مفاهيم الاستعمار ، فى اعتبار الجزائر قطعة من فرنسا ، أو « فرنسا الجنوبية » وما يرتبط بهذا من محاولات للإدماج وغيرها ، ذلك أن الاستعمار لم يكن يهدف إلى السيطرة الاقتصادية أو السياسية فقط ، وإنما خطط أيضا لتحويل الإنسان الجزائرى إلى إنسان منسلخ عن شخصيته الوطنية ...

عندما زار الزعيم المصرى المعروف (محمد فريد) الجزائر فى مستهل القرن العشرين ، رأى ولاحظ عن قرب ما كان يتهدد الكيان الجزائرى والشخصية الجزائرية فقال من جملة ما قاله فى هذا : « ... تأكد لى أن مسلمى الجزائر فى تعاسة ليست بعدها تعاسة فلا مطالبة للحرية الشخصية ولا للملكية العقارية ، بل ولا للحقوق الشخصية ، أراض تسلب وأراض تنزع ملكيتها لتوزع على المهاجرين الفرنسيين بلا ثمن .. ومسلمون يمنعون من نيل الوظائف ما لم يجنسوا بالجنسية الفرنساوية ... » .

ويتحدث عن الحرية الشخصية فى الجزائر فيقول : « ... إن الأهالى هناك ، يعاملون بقوانين مخصوصة ، فهم محرومون من حرية الكتابة وحرية الاجتماع وحرية السفر وحرية مطالعة الكتب والجرائد ، نعم يصعب على الذى يعرف حب الفرنساويين للحرية والمساواة أن يصدق ذلك ، ولكن من يتكلف مشقة زيارة الجزائر يتحقق أن ما هو جائز فى بلاد فرنسا غير مباح للمسلمين فى المستعمرات » .

هكذا حرص الاستعمار على تحطيم المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية المتمثلة فى التعليم والثقافة والصحافة والتاريخ واللغة العربية والتشريع الإسلامى .... إلخ .

ففى التعليم ، كان الهدف إعداد موظفين تابعين ، وفى الثقافة استهدف الاستعمار إيجاد جيل من المؤمنين بالفكر الغربى والثقافة الفرنسية ، وفى مجال الصحافة كان الهدف مسايرة الاستعمار وتبرير سياسته ، وفى التاريخ كان التشكيك فى بطولات أبناء الجزائر وتصوير هذا الشعب بصورة مفككة ، وهكذا بدأ صراع عنيف بين السياسة الاستعمارية الهادفة إلى محو كل ما له صلة بمقومات الشخصية الجزائرية ، وبين التحدى ورد الفعل الوطنى فى مجال الثقافة والصحافة والتعليم والأدب والتاريخ والسياسة ... بل وضد الفَرْنسَة والتجنيس والإذابة والإدماج والتفرقة العنصرية والشعوبية .

شن الاستعمار حربا على كل ما له صلة بالتراث الوطنى ، وحتى أسماء الشوارع والمدن حولها إلى أسماء علماء وأدباء وفلاسفة وضباط فرنسيين ، وحسبنا لو تصفحنا تاريخ الأدب الفرنسى لوجدنا أسماء المدن الجزائرية مثل (فيكتور هوجو) و (باسكال) و (فولتير) و (منتسكيو) وغيرهم من أسماء القديسين ورجالات الدين المسيحيين بل ولو تصفحنا الكتب المدرسية آنذاك ... لوجدنا حربا ضد الشخصية الجزائرية يربَّى عليها أطفالنا منذ نعومة أظافرهم يُعلَّمون أن « فاطمة » تمثل دور الخادمة الذى لا يمكنها أن تتحررمنه ، وأن « محمدا » ما هو إلا ذلك « الراعى المسكين » الذى يسير وراء عدد من الشياه الهزيلة حافى القدمين .. تخطيط منظم لإذلال شخصية الجزائرى بإذلال قيمه الروحية ومقدساته الدينية وتلقينه : كيف يحتقر نفسه .

ج ــ امتصوا كل شيء ولكن ! :

إن اتخاذ الجزائر مستعمرة للاستيطان الأوروبى يمثل أعظم المخاطر التى هددت كيان الشخصية الجزائرية ، فقد أصبح المستوطنون ينظرون إلى الجزائر ــ بعد مرور عدة أجيال ــ على أنها وطنهم الأصلى ، وزاد من تأكيد هذا الاتجاه انتاؤهم إلى جنسيات مختلفة ، فسموا أنفسهم بالجزائريين ، وأطلقوا على أبناء الجزائر وصف « المسلمين » أو

« الأهالي » أو « المسلمين الفرنسيين » ومغزى هذه التسمية يكمن فى أنه ليس للجزائر والجزائريين كيان مستقل ولا شخصية متميزة للشعب الجزائرى ، وأن سكان الجزائر إنما هم مواطنون فرنسيون لا يتميزون عن غيرهم من سكان الشمال (فرنسا) إلا بوصفهم « مسلمين » .

وبالرغم من كل هذا فقد عاش المستوطنون كطبقة متميزة عن بقية أبناء الجزائر من جميع نواحى الحياة بحيث يمكن القول إن هذا التمييز اتخذ شكل التفرقة العنصرية التى اتخذت من الاختلاف العرقى والثقافى أساسا لها ؛ فمن الناحية الثقافية يتمتع المستوطنون وحدهم بنظام التعليم ، الذى أصبح إجباريا ومجانيا فى فرنسا منذ سنة 1884 ، فى الوقت الذى لم تتح فيه الفرصة إلا لعدد قليل من الجزائريين للالتحاق بالمدارس الرسمية .

ومما يزيد فى تأكيد العزلة الاجتماعية بين المستوطنين والجزائريين النتائج الواردة فى بحث علمى أجراه أحد الاجتماعيين عن ظاهرة الزيجات المختلطة ، حيث استخلص من بحثه أن الأوروبيات فى الجزائر لايقبلن الزواج من الجزائريين ، وأن معظم حالات الزواج المختلفة التى بلغت (750) حالة سنة 1936 كانت بين جزائريين وفرنسيات من سكان فرنسا ذاتها .

وفى المجال القضائى أسقطت السلطة الاستعمارية الحريات الفردية فللحاكم العام الحق فى توقيع العقوبات دون محاكمة ، والأخذ بالمسئولية الجماعية عند وقوع جناية فى حى من الأحياء أو بين قبيلة من القبائل ، والسماح للإدارة بحبس الإشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائى ، والتغريم فى حالة رفض الجزائريين للسخرة أو العمل فى مزارع المعمرين أثناء الحصاد .

حاول المستوطنون الأوروبيون تحويل الجزائر إلى جنوب إفريقيا أو روديسيا أخرى ولكنهم فشلوا ... استولوا على كل شىء فى الجزائر إلا الشعب فكره وضميره ووطنيته . استولوا على الدولة وعلى الأرض والتجارة والزراعة واللغة والمدن .. على كل شىء ما عدا فكر الشعب الجزائرى ووطنيته واعتزازه بانتمائه العربى وللإسلام .. وقد حاولوا .. ولكنهم ما كانوا ليستطيعوا ، وذلك لسبب بسيط ومنطقى ، وهو أنهم لو حاولوا وذهبوا فى ذلك إلى أبعد الحدود ... لذابوا فيه كما ذاب من قبلهم محتلون على مر التاريخ ، وبقى الشعب الجزائرى كمجتمع وشعب متميز فى وطن متميز .

كانت عنصرية المستوطنين هى التى جعلتهم يشيدون مجتمعا فرنسيا جديدا على أرض الجزائر، ومن هنا كان لا بد أن ينهار هذاالمجتمع الدخيل الذى لا يقوم على أسس متينة وأن يُلفظ خارجا كالجسم الغريب ، كما هو الحال اليوم بالنسبة لما يجرى على أرض فلسطين العربية .

ولهذا فإن ثورة أول نوفمبر تمثل مضمونا أكثر تعقيدا وعمقا ــ مما قد يعتقد البعض ــ لأنها استهدفت أساسا استعادة للشخصية الجزائرية ، للأرض وللثقافة وللغة . استعادة وطن .. لا مجرد تحقيق لاستقلال سياسى أو إزاحة لحكم أجنبى عن محمية .

ومن ثم فإن الثورة الجزائرية تتسم بما يمكن أن نطلق عليه « الشمولية فى العمل الثورى » الذى يستبعد التجزئة فى الحلول والارتباطات المسبقة بالمستعمر فى الميادين الاقتصادية والعسكرية والثقافية ، وصهر الريف والحضر فى العمل الثورى ... إلخ .

د ــ الشمولية فى الثورة الجزائرية :

إذا كانت الجزائر قد عرفت ــ كما سبق أن عرفنا ــ نوعا منفردا من الاستعمار الاستيطانى بين البلاد العربية فإنها عرفت أيضا ثورة من نوع فريد .. فالثورة الجزائرية كانت على الدوام « شعبية » والريف هو الأصل فيها ، فبينما عهدنا فى كثير من الثورات التحريرية العالمية أن المدينة وسكانها ، تمثل العامل الأساسى فى مد الثورة واستمرارها ، فقد كان الريف الجزائرى هو القوة الأساسية فى ثورة أول نوفمبر ، فمنه جيش التحرير ومنه قاعدة الانطلاق ، وعلى أرضه ميدان المعركة .

هكذا ارتبط تاريخ الثورة الجزائرية بالشمولية والجماعية .. ارتبط بحركة التاريخ والاستمرار والتجدد ، حتى لا تتجمد الثورة عند تجربة جيل محدد ، أو مصلحة جماعة بعينها على حساب أخرى .

انعكست الشمولية والجماعية فى ثورة أول نوفمبر على إعادة صياغة بعض المفاهيم كالبطولة والتضحية وطول النفس فى الكفاح .. كتب فى هذا صحفى عربى كبير ، زار الجزائر واتصل بأبطال ثورة أول نوفمبر .. أى اتصل بأفراد من الشعب الجزائرى ، قال متسائلا .. « من هو البطل الجزائرى .. إنك تستطيع أن تقابل بطلا كل يوم .. وبطلا

فى جميع الناس ، ولهذا لم يعد هناك بطل يشيرون إليه بالإصبع فهم يشيرون إلى أبطالهم باسم (الشهداء) ويلقبون المواطن بلقب الأخ .. إن البطل عندهم مسألة عادية فهم يتقاسمون الزهو بالبطولة .. لقد أحسست أن طول الحرب وطول المقاومة وشدة الخطر وتفنن الفرنسيين فى الاضطهاد .. والتعذيب والتنكيل قد فرض على الجزائريين قسطا من البطولة التى لم تعد بطولة » .

« ... لقد أصبحت البطولة شيئا عاديا اختلط فى حياتهم ولم تعد ميزة ولا امتيازا ولا استثناء .. ويبدو أن البطولة أصبحت جزءا من حياتهم اليومية حتى لم يعد لها وزن كما تصبح الثياب شيئا عاديا لا نحسّ بثقله .. هذا هو مفهوم البطولة فى ثقافة الثورة الجزائرية .

هـ ـــ عود على بدء :

نخرج من هذا كله ، إلى أن الثورة الجزائرية لم تؤد إلى وصل ماضى المجتمع الجزائرى بحاضره للحفاظ على بناء شخصيته فقط ، وإنما انطلقت تحت تأثير ظروفه التاريخية وتقاليده وقيمه التى سايرت مراحل تطوره الحضارى ، والتى أدت بدورها إلى بعث القوة فى الثورة ودفعها إلى الأمام ، فلا غرابة إذن إن ركزت السياسة الاستعمارية أهدافها للقضاء على التراث الثقافى للمجتمع الجزائرى وكل ما يمت إلى ماضيه بصلة ويمكن أن يشكل فى وقت من الأوقات قوة معنوية فى أى معركة للتحرير .

وكأنَّ الإمام عبد الحميد بن باديس كان يتوقع اندلاع الثورة لاستعادة الحرية للشعب الجزائرى فنجده يقول : « ... إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هى فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا ، ولا تستطيع أن تكون فرنسا ولو أرادت ، بل هى أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد ، فى لغتها ودينها وفى أخلاقها وعنصرها ، لا تريد أن تندمج ، ولها وطن معين هو الوطن الجزائرى » .

« .. من أراد أن يحول بيننا وبين فكرتنا التى نؤمن بها فقد حاول عبثا قلب الحقائق ونحن لا نتزحزح عن تلك الفكرة قيد شعرة مهما طغى سيل الكوارث على أمة لها ما للشعب الجزائرى من الصفات .. أيتها الحرية المحبوبة واشوقاه إليك .. » .

ثانيا : التغيير الثقافى والشخصية الوطنية :

تبرز أهمية التغيير الثقافى فى عملية التنمية بمعناها الاجتماعى الواسع ، الذى يضم — إلى جانب المفهوم الاقتصادى — الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية والثقافية وهى الطاقات المحركة لقوى التغيير . إذ كلما تعمقت جذور التغيير الثقافى إلى الأدوار والوظائف واتسعت أبعاده إلى أنماط وأشكال ومظاهر العلاقات الاجتماعية استطاع أن يكون أداة فعالة للتطوير والتقدم .

أ — أجهزة الثقافة والمثقف :

للثقافة فى وقتنا الحاضر دورها الإيجابى فى تكوين شخصية المواطن وبلورة ذاتية الأمة واستكمال بناء كيانها ، ولا شك أن الانتشار الواسع للتوعية عن طريق ما تحققه أجهزة التثقيف العامة على المستوى البصرى كالطباعة والنشر والصحافة والكتابة ، أو على المستوى السمعى كالخطابة والإذاعة أو على المستوى السمعى والبصرى كالسينما والتلفزة ، كل ذلك وما شابهه قد تجاوز حواجز العزلة الثقافية وقضى على القواعد التى حرمت فئات الشعب من كل ما له صلة بتراثه ومقوماته الوطنية .. وأصبح من الممكن فى جزائر الثورة تحقيق المقاربة بين النماذج الثقافية التى ظلت لأكثر من 32 سنة متباعدة .

إن المشكلة التى نواجهها اليوم — بعد مرور 30 سنة على ثورة التحرير — هى محاولة التعرف على مدى استجابة ووعى الطليعة المثقفة لمقتضيات ومتطلبات هذه المرحلة من التغير ، التى يمر بها المجتمع الجزائرى بكل قطاعاته ، خصوصا بعد وضوح الرؤية السياسية والثقافية للبلاد ، ووضع القواعد المتينة لحزب جبهة التحرير ، ومع ذلك فلا نشك فى وجود بعض الرواسب التاريخية التى تعود أساسا إلى السياسة الثقافية الاستعمارية التى فرضت على مثقفينا بهدف تفتيت نضالهم وعزلهم عن واقع مجتمعهم .. باعثة فيهم التشكيك فى مدى قدرتهم على بعث طاقات الشعب الجزائرى من أجل التحرر وكسب المعركة السياسية .

ب — اشتراكية الثقافة .. أو .. الثقافة للشعب :

يهدف الثورة الجزائرية فى هذه المرحلة من البناء السياسى والثقافى والاجتماعى إلى تحقيق « الثورة الثقافية » ، التي لا نشك في أنها سوف تنطلق من فلسفة ؛ من مبادئها إشاعة الثقافة

الوطنية والعمل على تكاملها وذلك على اعتبار أننا نمر بتجربة تنموية بناءة ورائدة بين البلاد النامية تتطلب اقتلاع الموروثات الثقافية الاستعمارية ــ التى تحالفت مع الرجعية المحلية لتشويه وإذابة الثقافة والشخصية الوطنية ــ لتحل محلها ثقافة وطنية ، تتيح الفرص المتكافئة لتعبئة اتفاقية شاملة على مستوى جميع قطاعات المجتمع الجزائرى .. باديته وريفه وحضره .

كما تعمل على تحقيق « اشتراكية الثقافة » ونعنى بها إتاحة المتع الثقافية وجميع المعلومات الأساسية والضرورية اللازمة لتكوين رأى عام مستنير ، يجمع جميع المواطنين على نحو يسمح باستمرارية العمل الثورى وفق مبادىء الثورة الجزائرية ، ذلك أن الثقافة ليست ترفا ، وإنما هى ضرورة حياتية ، الأمر الذى يدفعنا إلى تبنى شعار « الثقافة للشعب » وذلك انطلاقا من أن اشتراكية الثقافة تشمل الاحتياجات الثقافية لجميع المواطنين فى أقاصى الريف والصحراء ، وفى المناطق النائية والمعزولة كما فى المناطق الحضرية والتجمعات السكانية الكبيرة فى المدن .

ج ــ القيم الروحية والتغيير الثقافى :

من المعروف أن التراث الروحى لأية أمة ينطوى على تنظيم جماعى ، ويعتبر فى الوقت نفسه بمثابة الوعاء الذى تنصهر فيه المثل الاجتماعية والمقومات الخلقية التى تضمن للمجتمع كيانه الروحي ، فهو تراث يحوي جميع القواعد والقوانين والسنن التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض وعلاقتهم بمجتمعهم .

لقد أدى تراثنا الروحى دورا قياديا فى تغذية الشخصية الوطنية وتقوية الدفع الثورى ضد الاستعمار ، وقد تبلور هذا الدور فى أعمال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ممثلة فى روادها عبد الحميد بن باديس ومبارك الميلى والبشير الإبراهيمى والعربى والتبسى وغيرهم ، لا عقم ولا جمود فى الدين ، والاجتهاد ضرورة عقلية ودينية .

إن أى جمود أو تخلف نوصف به ليس منبثقا من طبيعة تراثنا الثقافى أو قيمنا الروحية ، ولكنه عنصر دخيل فرض علينا من « الداخل » ، من أجل السيطرة السياسية أو الاقتصادية أو الدينية التبشيرية ، وأجبرنا عليه من « الخارج » نتيجة للظروف السياسية التى كانت تمر بها جزائر ما قبل الثورة .

لكن ونحن نمر بمرحلة إعادة بناء ثقافتنا الوطنية ، ورد الاعتبار لشخصيتنا الوطنية « المكلومة » ، يجب أن نحرر أنفسنا من تصارع التيارات المذهبية العالمية ومن جدلها العقيم ، وهى التيارات التى اتخذت من بعض البلدان النامية أوكارا لها ، فنبنى ، أو نعيد صياغة صرحنا الفكرى المتحرر واتجاهنا الأيديولوجى الواضح .. بعيدا عن التيارات التواكلية التى ورثتنا الضعف أو عودتنا على « الاستجداء الدولى » تحت تأثير الاستعمار الثقافى والإكراه الحضارى .

د ــ نريدها ثقافة وطنية .. ولكنها متفتحة :

غنى عن البيان أن انتصار الثورة الجزائرية فى الميدان السياسى ، يمثل ثورة متكاملة ومترابطة الجوانب متصلة الحلقات فإذا كانت الثورة الجزائرية قد أنجزت الكثير فى المجال السياسى فقد حددت نفسها فى بناء مؤسسات وطنية سياسية واقتصادية وثقافية صميمة تعكس استقلال الشعب الجزائرى ، استقلال قراره السياسى واستقلال استغلاله لثرواته واستقلال إرادته فى بناء ثقافته الوطنية .

فمما لا شك فيه أن خطة الاستعمار فى الجزائر لم تكن تهدف فرض سيطرة سياسية أو اقتصادية فحسب وإنما كانت تهدف إلى فرض سيطرة فكرية وثقافية ، وكان هم الاستعمار طمس تراثنا الفكرى والروحى .. أو التقليل من شأنه ووصفه بالجمود والتحجر .. والعمل على إثارة الفكر الشعوبى وإثرائه بالنظريات البالية التى عفا عليها الزمن ، وتصوير مجتمعنا وكأنه عبارة عن « جزر ثقافية » لا تربطها ما يطلق عليه علماء النفس الاجتماعى والأنثروبولوجيا بـ « الشخصية الوطنية » .

إننا ونحن نعيش مرحلة الثورة بكل أبعادها ؛ الثورة التى تمس الماضى كما تمس الحاضر والمستقبل ، فإننا مطالبون بالتخلص من مظاهر التبعية الثقافية التى كانت ولا تزال تصور لنا أن الثقافة الفعالة تقوم على اقتباس ما فى المجتمعات الغربية وأن ما دون ذلك لا يرقى إلى المستوى الحضارى العالمى ، ولا يمكن أن يسايره .

ثالثا : دور المثقف وأجهزة الإعلام .. فى التوعية السياسية :

أ ــ المثقف كمواطن :

لا يخلو مجتمع من مجموعة من أبنائه وظيفتها تفسير كوامن الظواهر الطبيعية والنفسية والاجتماعية ، وتحليل المشكلات والأزمات وما يعترض المواطنين فى حياتهم اليومية ، فهى مجموعة تملك أنواعا ومستويات من المعرفة توصلت إليها عن طريق التبصر العلمى ، مجموعة كرست جهودها ونشاطها لإنماء تراث المجتمع عن طريق تنوير المواطنين وإثراء معارفهم فى شتى الميادين . تلكم هى مجموعة أو فئة المثقفين ، فطالما امتزج دور المثقف بدوره كمواطن ، فمعنى ذلك أن له روابط متينة بين وظيفته وبين المجتمع الذى ينتمى إليه ، إذ كلما ازدادت الحاجة إليه بسبب ما يتمتع به من عمق فى التفكير وقدرة على تحليل المواقف .. ازدادت مكانته الاجتماعية قوة .. ومهامه تعقيداً ، بعكس ما إذا كان ضيق التفكير ضحل المعرفة .. فإن المجتمع سوف يسحب منه الوظيفة التى أوكلها له .

يبرز دور المثقف فى مجتمعنا ، من حيث جهوده فى تنظيم علاقاتنا كمواطنين فى مجتمع متغير ، تتخلله أثناء تطوره هزات فى قيمه الاجتماعية والأخلاقية ، إذ لا يمكن والحالة هذه أن يقف المثقف بعيدا تاركا المواطنين حيارى يتخبطون فى خضم صراع القيم والمواقف الجديدة التى تطرأ على حياتهم ، ولا يعرفون كيف يواجهونها ، كما لا يجدون لها تفسيرا ، خصوصا وأن مجتمعنا يجتاز اليوم تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية .. نتيجة للتغيرات الثورية التى مست بناءه .. كما مست مختلف مستوياته الاجتماعية والطبقية بحيث لم يعد من السهل تعبئة الرأى العام الجزائرى وتوجيهه إلا عن طريق الفئة المثقفة ، الواعية بدورها الوطنى فى تنوير المواطن بما تتضمنه الأوضاع الاجتماعية الحالية ، والتحولات الثورية ، كمًّا وكيفاً ، حتى لا يقع فريسة لأنواع من الإشاعات والدعايات المضادة للثورة ، إذ من المعروف أن الإشاعات والحرب النفسية تنشط فى فترات الثورات الاجتماعية والإصلاحات الكبرى ، بهدف تعميق ما يحدث نتيجة لتلك الثورات من هوات ثقافية ، والعمل على بلبلة الأفكار ونشر السخط والتذمر ، بحيث يجد المواطن نفسه وقد نسى دوره الاجتماعى الأصلى .. ليصبح همه الوحيد إشباع

رغباته المكبوتة ، بترديد الإشاعات التى تحرك فيه العواطف والكراهية لكل جديد ، ومن ثم تزداد صعوبة تكيفه أو تقبله لكل تحول أو تغير .

إننا لا نشك ونحن نجتاز مراحل متعاقبة من الثورة الجزائرية ، تعد على أصابع اليد ، من التسيير الذاتى إلى الثورة الصناعية ، إلى الثورة الزراعية بقراها الفلاحية ، واتحاداتها الفلاحية إلى التسيير الاشتراكى للمؤسسات ، إلى القانون العام للعامل ، إلى التعريب إلخ ، مفاهيم قد تختلف فى الشكل والمضمون بالنسبة لفئات المجتمع الجزائرى .. على أساس تواجدهم الجغرافى وبناء تفكيرهم السياسى والمهنى والدينى والحضرى والبدوى .. إذ كل ما نعتبره حقيقة عن كل موضوع من هذه الموضوعات يعتمد قبل كل شىء على البناء الفكرى وعلى القرينة ، وهو أمر يتطلب من المثقف الملتزم قبل غيره أن يضعه فى إطاره الصحيح .. بل ويمكنه أن يضعه كفرضيات للبحث تخضع للاختبار بدل تركه للدعاية التى لا تخضع لأى أساس علمى .

تمت خلال السنوات العشر السابقة أنواع من الدعاية المسمومة بهدف إثارة شعور المواطنين بشكل منعزل عن واقعهم الاجتماعى ، وتبديد مواقفهم ونظرتهم إلى الحياة فى ظل المفاهيم الجديدة للثورة الجزائرية ، وهو بالضبط ماتثيره الدعاية الأجنبية ، مستغلة فى ذلك وسائل الإعلام الجماهيرية كالإذاعة والتلفزة والسينما والصحافة والنشرات والكتب والزيارات والملتقيات إلخ .

تتضح المشكلة إذن بالنسبة للمثقف فى هذه المرحلة فى مدى تمكنه من التقريب بين الوجود الاجتماعى فى ظل الثورة وبين طبيعة البناء الاجتماعى التقليدى .. وهنا تظهر أهمية التركيز على مفاهيم العمل الجماعى والقيم الجماعية وإشاعة التدابير الوقائية ضد عوامل تفكك الوحدة الجماعية عن طريق التصدى للاتجاهات الغريبة عن مجتمعنا — والتى لا تخدم إلا أهدافاً أجنبية أو فئات وطنية لا تزال تعيش على بقايا ما قبل سنة 1954 — بالإضافة إلى إبراز فاعلية القيم الروحية والدينية .. ودعم النظرة التحليلية النقدية النزيهة لمختلف أوجه النشاط فى حياتنا اليومية .

قد يكون هذا هو دور المثقف وهذه هى وظيفته التى تتطلبها ظروفنا الراهنة ، لكن ما هى أداته ووسيلته ؟ ليست هناك وسيلة أيسر وأضمن من وسائل الإعلام الجماهيرية لإبراز قدرات المواطنين ، وإمكانياتهم فى البناء والتنمية وبطريقة منظمة ومبسطة ، ولإثارة

حماسهم فى العمل والمشاركة المادية والمعنوية فى الحياة العامة ، وإشعارهم بأنهم يساهمون فى صنع حياتهم ومستقبل أبنائهم ، ومن ثم يسهل دفعهم فى طريق التطور الثقافى والاجتماعى ، أى نحو تحقيق وحدة فكرية متكاملة تساير التطور الذى تشهده الجزائر فى الميدان الاقتصادى .

ب ـــ الوسيلة والغاية :

إذا نحن ألقينا نظرة سريعة على وسائل الإعلام الجماهيرية عندنا ، لأمكن القول بأنها إحدى نتائج معركة التحرير من الاستعمار بمختلف ركائزه السياسية والاقتصادية والثقافية .. ومع ذلك فهى تتطلب المزيد من العناية لتطويرها ، حتى تقوم بدورها كاملا فى تطهير مجتمعنا من شوائب القيم التى غرسها فيه الاستعمار على مدى مائة وثلاثين سنة ، وهى القيم التى تثبط من العمل الجماعى وتحبذ الفردية .. تشكك فى كل عمل أو إنجاز وطنى ، وتدعو لكل ما هو أجنبى ، فلقد عانينا فى الجزائر ولا زلنا نتعرض لأنواع من الشائعات والتضليل ، لحمته وسداه تفتيت مقومات الشخصية الوطنية وبذر الاستكانة والتواكل والميل إلى الرقابة والاستسلام للواقع سواء عن طريق ترديد شائعات (سوداء) بين الحين والآخر ، أو بث أمثال شعبية بالية بهدف تبرير المد الثقافى الأجنبى ، أو لاستساغة الاحتكار الثقافى المستورد مثل « إللى خاف أسلم واللى أسلم سعدت أيامه » و « بوس الكلب من فمه حتى تربح إصلاحك منه » و « سيدى لقرع بفلوسو اعطينى ذاك الراس نبوسو » و « ترفاى أراب » (أى عمل عربى) ، و « إذا عربت خربت » ، أو عن طريق التشكيك والريبة فى جدوى استنهاض الثقافة الوطنية والحط من كل عمل إنشائى جديد ، فكرى أو مادى ، يقوم به المواطن الجزائرى .

إن عهدنا ليس ببعيد عندما وضعت الجزائر مقدراتها الاقتصادية بين أيدى أبنائها حيث بدأنا نواجه سيلا من الدعاية الأجنبية فى الصحف والإذاعات .. تلتقى حول هدف واحد ، هو أن الجزائر بلد زراعى ، ولا يمكن أن تصبح بلدأصناعيا .. تضارع صناعاتها الصناعات الأجنبية..المستوردة ! بل إن نفط الجزائر الذى سال عليه لعاب الشركات الأجنبية العالمية..أصبح نفطا أحمر اللون..لا يرقى إلى مرتبة أنواع النفط العالمى ! والسبب ليس فى النفط ، وإنما فى الأيدى الوطنية التى وضعت عليه يدها ، وأصبحت تستثمره لصالح شعبها !.

لهذا تصدت وسائل الإعلام عندنا لدحض هذه الشائعات المسمومة ، حتى لا تنفذ إلى شرائح المجتمع من عمال وفلاحين وطلبة وجنود .. لكن هذا لا يكفى دون تخطيط لرسم نماذج من القيم الوطنية والمفاهيم الثورية المستخلصة من مبادىء الثورة الجزائرية ومن مواثيقها العديدة ، واتخاذها من أسس تكوين شبابنا وتنشئته التنشئة الوطنية السياسية الواضحة ، مستغلين فى ذلك أجهزة الإعلام الجماهيرية ودور الثقافة .

إلا أن الخطوات التى يسير بها جهازنا الثقافى ، لا تزال بطيئة إذا قيست بالإنجازات التى حققتها الثورة الجزائرية فى المجالات الأخرى السياسية منها والاقتصادية ، فأين المسرح ؟ وأين الإنتاج السينمائى الرفيع ؟ وأين الإنتاج التليفزيونى الترفيهى والثقافى ؟ وأين الدور المنتظر من دور الثقافة على مستوى الولايات ؟ أين الكتاب ؟ .

وباختصار يجب على القطاع الثقافى أن يساير السياسة العامة للبلاد ، سواء من حيث المضمون والمحتوى أم من حيث الكم والأداة التنفيذية .

إن الجزائر كبلد نام مطالب بإنجاز عملية انتقال واسعة فى جميع المجالات ، لتجاوز مرحلة التخلف ، وهى عملية تقتضى بكل تأكيد تكامل وتعاون مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والثقافى والسياسى والاجتماعى ، وفق مخطط واضح ومدروس يستهدف فى النهاية تنمية الإنسان الجزائرى باستخدام أجهزة الإعلام الجماهيرية .

رابعا : الثورة الجزائرية والشباب .. تكامل واستمرار :

أ ــ الشباب ثورة :

يمثل الشباب إحدى مراحل الحياة الإنسانية التى نجهل عنها الكثير ، فقد ساد الاعتقاد مدة طويلة .. أنها مجرد مرحلة للانتقال بين الطفولة وسنّ النضج أو الاكتمال ، كما اختلف العلماء فيما بينهم حول تحديد حدود هذه الفترة .. بل وما زال علماء النفس والاجتماع حتى وقتنا الحاضر يتخذون ملاحظاتهم عن حياة الشباب وسيلة لتدعيم دراساتهم عن الإنسان المكتمل الشخصية ، وفى ذلك ما فيه من الخلط الذى يشبه فى نتائجه الخطيرة ما كان يسود قديما من اعتبار الطفل رجلا فى صورة مصغرة ، وقد أدت هذه النظرة الخاطئة إلى اعتبار نشاطات وسلوك الطفل أو الشاب ضربا من العبث الذى لا فائدة من ورائه ويجب القضاء عليه .

والملاحظ أن المربى والمصلح الاجتماعى (جان جاك رسو) كان من أوائل المصلحين .. الذين ثاروا على هذا الاعتقاد الخاطىء ، ومن توجيهاته فى هذا الميدان عبارته المشهورة : « ابدأوا بدراسة أطفالكم فمن الأكيد أنكم لا تعرفونهم » .

يحدد الشباب عادة بتلك المرحلة التى تقع من السادسة عشرة إلى الثانية والعشرين ، وهى المرحلة التى يتجه فيها الشباب بكامل كيانه نحو المستقبل وتتضح أمامه فجأة مجالات الثقافة المختلفة ونواحى الحياة الاجتماعية المتشعّبة .

وإذا رجعنا إلى مذكرات المفكرين والشعراء ورجال السياسة والقادة العسكريين .. وجدنا عند الكثيرين منهم من يسمى مرحلة الشباب بالرغبة فى « التفرد والأصالة » خصوصا بين سن السادسة عشرة والعشرين ، فمثلا فى حياة طاغور ، لاحظ شاعر الهند بنفسه ميله إلى التفرد .. ومخالفة الآخرين فيما يعملون ومن قوله فى ذلك : « .. لقد كنت أقضى كثيرا من الليالى بدون نوم لا لسبب .. إلا لكى أشعر بلذة التصرف غير المألوف .. وبأننى أعمل غير ما يعمله الناس .. » لكن قد يظن البعض أن هذه الحالة وما تشابهها يتصف بها النوابغ فى مرحلة شبابهم ، لكن هذا ليس بصحيح فقد لوحظت حالات مماثلة عند غيرهم من الشباب العاديين .

إذ عثر فى مذكرات شاب عادى على ما يلى : « كل ما ليس بجديد يبعث فى نفسى السأم والضجر ، والفكرة أو الصورة أو الأغنية تفقد فى نظرى بهجتها ، وتصبح بالية عتيقة بمجرد أن تشيع بين الناس .. إننى حين أفكر فى مسألة مألوفة أشعر بأننى أتذوق طعم وقت الشيخوخة قبل الأوان .. » .

إذن صفة التفرد .. والأصالة هذه هى أساس ما نلاحظه من صعوبات يلاقيها الشباب .. والمخططون للشباب .. فالشباب يريد دائما أن يحيا حياة يحقق فيها آماله .. ويصهر فيها ما حوله ، وفى كلتا الحالتين نرى نحن الكبار فى ذلك خطراً .. لأن الشباب إذا لم نأخذ بيده ونوجهه فسوف يثور على بيئته ويثور على نفسه .

إن مظهر الغرابة أو الشذوذ فى تصرفات الشباب لا يكون إلا فى أعيننا نحن الكبار والذين تخطوا سن الشباب (لأننا نحن وأبناءنا فى عالم متغير) ، أما فى أعين الشباب

فليس هناك شذوذ مطلقا ، بل إن الشذوذ بالنسبة للشباب هو الخضوع للمألوف من الأوضاع والسير فى ركب الحياة العادية وعلى الروتين المعهود .

فلا غرابة إذن إن كانت مرحلة الشباب بكليتها مرحلة « ثورة » ثورة من الناحية الجسمية ، وثورة من الناحية النفسية وثورة من حيث التمرد على الوسط الاجتماعى ، فقد أثبتت الدراسات الاجتماعية أن مشكلة الشباب تتخذ أشكالا مختلفة حسب اختلاف الزمان والمكان .. وحسب اختلاف البيئة والنظم الاجتماعية السائدة فيها ، وهذا هو السبب الذى يجعل الرجال المكتملين فى عصر معين يحكمون على شباب عصرهم حكما قاسيا ، ومن قبيل ذلك ما نسمعه كثيرا على ألسنة الرجال والسيدات من نقد لتصرفات الشباب .

« .. إن الشباب اليوم مستهتر لا يهتم بالقيم الروحية والأخلاقية ، لقد كنا شبابا ولكننا لم نكن نتصرف مثل هذه التصرفات الحمقاء .. » إن هؤلاء الناقدين لا يذكرون .. أو نسوا أنهم فى أيام شبابهم كانوا يتعرضون لمثل هذا النقد من الجيل الأكبر سنا .

إن شعوبنا النامية الثائرة لن يكتب لها البقاء ولا النهوض بتراثها .. ما لم يكن حاملو هذا التراث هم الشباب .. فالشباب إذا تخلّى عن رسالته العلمية و لم يبذل جهده ونشاطه الفياض فى إنماء هذا التراث والمحافظة عليه فإنه يضيع ويتبدد ، وهيهات لنا أن نستطيع استرجاعه بعد أن نصبح شعوبا قد غلبها الجهل على أمرها .

ب ــ الوقاية خير من العلاج :

إن مما لا شك فيه أن للشباب تأثيراً كبيرا على البناء الفكرى للأمة ، وخصوصا إذا كانت نسبته كبيرة وشباب الجزائر ــ كما تقول الإحصاءات ــ تتعدى نسبته (56%) من مجموع السكان حتى عدت الجزائر من أكبر البلدان فتوة فى العالم ، لكن هل يكون للشباب مفعول .. إن لم يشكل خطراً .. وما لم يوجه ويبنى عقليا وجسميا .. ويحدد له دوره بوضوح ؟ إذن ما هو دور شباب الثورة الجزائرية ؟

لا شك أن بناء الجزائر المستقلة يتطلب مزيدا من العمل على غرار ما كان عليه الحال أيام حرب التحرير ، ولو ألقينا نظرة خاطفة على قطاع الشباب وما يبذل من جهد فى سبيل بنائه وإنمائه ، لأمكن أن نسجل بكل فخر أنّ الدولة الجزائرية تخصص ما يقرب من

(25%) من الميزانية العامة للتعليم وسوف تتأكد لدينا هذه الحقيقة إذا علمنا أن التعليم الابتدائى وحده قد تطور منذ سنة 1962 من (746.937) تلميذاً إلى (2.018.937) تلميذا سنة 1971 .

وإذا انتقلنا بسرعة إلى السنة الدراسية (83..84) فسوف نلاحظ أن عدد الذين التحقوا بالمدرسة خلال هذه السنة وحدها بلغ (560.000) تلميذ (قارن هذا بمجموع التلاميذ سنة 1962) بحيث وصل مجموع عدد الأطفال الذين يؤمون المدرسة (4435.000) تلميذ يضمهم (62.627) قسما ويقوم بتعليمهم (156.000) معلم ، مستخدمين حوالى (27) مليون نسخة من الكتب المدرسية التى تقدمها الدولة مجانا للتلميذ الجزائرى .

كما قامت الدولة فى نطاق خدمة الشباب وتكوينه بإنشاء المعاهد التكنولوجية والتى بلغ عددها (31) معهدا تضم أكثر من (88) ألف تلميذ يمثلون فئة الشباب الذين لم يتمكنوا من متابعة دراستهم لسبب أو لآخر ، وتقوم هذه المعاهد (وهى غير المعاهد التكنولوجية لتكوين المعلمين) بتكوينهم فى شتى الميادين وإنقاذهم من البطالة والتعرض للانحراف .

جـ ـــ مجرد نماذج :

وإلى جانب التكوين العلمى والمهنى فى المدارس والمعاهد الرسمية هناك عدد من المنظمات الوطنية الخاصة بالشباب ، والتى تستهدف أساسا ربط الشباب الجزائرى بمبادىء الثورة والدفاع عنها ، وفى مقدمة هذه المنظمات الحركة الكشفية أو (الكشافة الإسلامية الجزائرية) التى تستوعب أكثر من (35) ألف شاب جزائرى تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة وهو عدد قليل إذا قيس بعدد أفراد هذه الفئة من الشباب الذين يقارب عددهم المليونين .

ونظرا للدور الملقى على منظمة الكشافة الجزائرية بالإضافة إلى الإمكانيات المادية التى تتطلبها لأداء وظيفتها فى أحسن الظروف فقد تقرر ابتداء من سنة 1945 أن تقوم وزارةالشبيبة والرياضة بتنمية الحركة الكشفية ومدّها بالوسائل المادية والبشرية الضرورية .

أما بالنسبة لشبيبة جبهة التحرير الوطنى فتعتبر منظمة للشباب ، تستهدف توجيه الشباب الجزائرى توجيها ثوريا ، يتماشى والخط الثورى للدولة الجزائرية الحديثة لهذا نلاحظ أن هذه المنظمة تأسست مباشرة بعد إعلان الاستقلال سنة 1962 ، وتحت إشراف رعاية الحزب ، وقد شهدت هذه المنظمة تغييرات جذرية منذ سنة 1945 ، تناولتها من حيث البناء والتنظيم بحيث أصبحت تسرى عليها نفس القوانين الأساسية التى تعنى حزب جبهة التحرير الوطنى ، كما تتمتع بمجلة ناطقة باسمها .

تتجسد وظائف منظمة شبيبة جبهة التحرير فى حملات التطوع ومحو الأمية والتشجير وغيرها ، بحيث مكنت قطاع الشباب المنخرط فيها من الاحتكاك بالواقع الاقتصادى والاجتماعى لمجتمعه ، بل وتجاوز نشاطها إلى النطاق الدولى حيث ترتبط بعلاقات مع أكثر من (250) منظمة دولية تعنى بقضايا الشباب ، وفى مقدمتها منظمات الشباب المناضل فى إفريقيا والبلدان النامية الأخرى .

د ــ بين أمس واليوم :

أولت الجزائر قطاع الشباب اهتماما خاصا ، بحيث أصبحت قضية تكوينه ورعايته قضية وطنية ترتبط وظيفيا باستمرار الثورة الجزائرية لبناء المجتمع الجزائرى الجديد ، فالجزائر ، كما سبق أن ذكرنا ، بها (56%) من الشباب الذين يقل سنّهم عن العشرين سنة وهى نسبة مرتفعة جدا إذا قيست بنسبة الشباب فى مجتمعات أخرى ، تتطلب سياسة وطنية لتوجيه هذه الملايين من الشباب وحمايتها من الانحراف .

ولو عدنا قليلا إلى ما قبل سنة 1962 لأمكن القول إن ما ورثناه من أجهزة الثقافة ومؤسسات الشباب ، لم يكن ليستوعب شبابنا فى تلك الفترة ولا حتى عشرهم ، لأن تلك الأجهزة كانت أصلا مهيأة لتلبية حاجة أبناء المستعمرين ومن هم فى خدمتهم .. ومن هنا واجهت الثورة الجزائرية بعد الاستقلال آثار ما بعد التحرير وهى الآثار التى تتمثل فى تركة ثقيلة من الثقافة الاستعمارية التى أصبحت تهدد قطاعات شبابنا .. اتجاها وتفكيراً ، وعليه كان لا بد من نشر التعليم (ذى التكوين الوطنى) على جميع المستويات .. وإنشاء المعاهد التكنولوجية والمراكز الخاصة بأبناء الشهداء والمراكز ودور الثقافة بشكل عام .

لم يكن فى الجزائر غداة الاستقلال سوى عدد ضئيل من مراكز الشباب تطور عددها خلال ثمانى سنوات إلى أن وصل إلى (328) مركزا ، سنة 1971 ، وقد تحددت وظيفتها الرئيسية فى تلقين قطاع الشباب مزيداً من الثقافة والتكوين العقلى إلى جانب ما تمدّه به المدرسة ، كما تعتبر هذه المراكز أماكن ملائمة لقضاء وقت الفراغ خصوصا أثناء تعطيل المدارس فى موسم الصيف .

وهذا لا يعنى أن جميع الشباب الجزائرى ينتمى إلى هذه المراكز الثقافية ، بل هناك قطاع آخر من الشباب المتشرد الذى لم يصل إلى سن العمل ، وفى ذات الوقت لم يوفق فى الدراسة ، هذه الفئة من الشباب وضعت لها الدولة حوالى (40) مركزا (حتى سنة 1971) لتربية أفرادها ووقايتهم من التشرد والانحراف وذلك بتكوينهم عقليا ومهنيا . أما فئة الشباب الذين تعرضوا للانحراف بالفعل فقد خصصت لهم حوالى عشرين مركزا منتشرة فى جميع أنحاء الجزائر . يتلقون فيها تكوينا مهنيا ونشاطا ثقافيا وتربويا تحت إشراف متخصصين ، بهدف تهيئتهم للاندماج فى الحياة العامة للمجتمع ، ولأنهم فى حقيقة الأمر يشكلون قطاعا مريضا من الشباب وجب رعايته وإصلاحه حتى يعود إلى حالته الطبيعية وإلى وظيفته بشكل سليم .

هـ ـــ وفى أرض الغربة شباب :

هناك ما يقرب من ربع مليون من الشباب الجزائرى (دون سن العشرين) يعيشون فى أوروبا وبصفة خاصة فى فرنسا ، ولاشك أن وجودهم فى أرض الغربة بما فيها من مشاكل سياسية وثقافية واجتماعية وحتى العنصرية منها ، سوف تضغط عليهم بشكل أو بآخر .

فالانفصال عن المجتمع الأصلى ، بالنسبة للكبار الذين نشأوا فى الجزائر قد لا يشكل خطرا عليهم مثلما هو الحال بالنسبة لأولئك الذين نشأوا على أرض الغربة وفى مدارسها وبين أبنائها .. وتشبعوا بعادات وتقاليد مجتمعاتها ، ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة انقطاع أبناء المهاجر الجزائرى عن وطنهم الأصلى .. وغالبا ما يكون السبب عجز المهاجر ماديا عن اصطحاب أبنائه معه إلى الجزائر فى كل مرة .

هؤلاء الشباب الذين لم تسعدهم الظروف لزيارة وطنهم ، والاحتكاك بواقع مجتمعهم بثقافته .. ونمط معيشته .. وتفكيره .. لا بد وأن يأتى عليهم حين من الدهر ليجدوا أنفسهم وقد أصبحوا غرباء عن وطنهم .. تفكيرا وأسلوبا واتجاها .. خصوصا إذا علمنا أن معظم شبابنا المهاجر بعد الاستقلال إما أنه قد اصطحب أسرته معه ، أو قد اتخذ أسرة فى أرض الغربة .. لهذا قامت الدولة ممثلة فى ودادية الجزائريين بأوروبا .. بالتصدى لهذه الظاهرة ، وذلك حتى لا تستفحل وتجرف معها نخبة من خيرة الشباب الجزائرى ، فجندت إمكانيات عامة لخدمة هؤلاء ، والعمل على ربطهم بشخصيتهم الوطنية وبثقافتهم الأصلية ، مستعينة فى ذلك بسفاراتنا فى الخارج ، فأسست لهم (26) مركزا للشباب فى مختلف أنحاء فرنسا وبلدان أوروبا الغربية .. يتلقون فيها لغتهم الوطنية (العربية) كما يتعرفون عن طريق الكتب والنشرات والصحف الوطنية والأفلام والتسجيلات على قضايا مجتمعهم .

وقد بينت الإحصاءات أن عدد المستفيدين من هذه المراكز ، من حيث الانتظام فى تلقى التعليم حوالى (10.000) شاب ، يضاف إليهم عدة آلاف من شباب أبناء المهاجرين تنظم لهم الدولة الجزائرية زيارات للوطن حتى يظلوا على صلة بأقاربهم وأبناء وطنهم .

خامسا : البعد الاجتماعى للخدمة الوطنية :

ــ إسهامات الشباب فى التنمية الوطنية :

أ ــ الخدمة العسكرية فى الدولة الإسلامية :

روت كتب التاريخ أن الخليفة عمر بن الخطاب اهتم كثيرا بموضوع الخدمة العسكرية الإلزامية وذلك عندما لاحظ أن الناس بدأوا يتثاقلون عن الجهاد ، بعد اتساع الدولة الإسلامية ، فى العراق والشام ومصر وسائر مناطق الجزيرة العربية ، وانشغلوا بجمع الأموال وتدبير سبل العيش ، بالإضافة إلى كثرة الخراج الذى كان يأتيه من مختلف مقاطعات الدولة .

ولهذا وضع عمر ما يسمى « بالديوان » بعد أن تبينت له عيوب نظام التطوع والانتداب المعمول بهما فى الجيش حتى عهده ، وتحددت وظيفه الديوان فى حفظ حقوق الدولة من حيث الدخل والمصاريف وإحصاء أفراد الجيش بأسمائهم وتقدير مرتباتهم .

ومنذ هذا التاريخ بدأ التجنيد الإلزامى فى الدولة الإسلامية ، والذى تمثل فى إيجاد نظامين فى التجنيد : التجنيد المنظم وتكون لأفراده مرتباتهم الدائمة من خزانة الدولة ، على أن يمتنعوا عن ممارسة أى نشاط اقتصادى آخر ، والتجنيد التطوعى ، يجند أفراده وقت الحروب ثم يسرحون ، ولهم حق ممارسة الأعمال الأخرى .

سار هذا النظام على نفس الوتيرة إبان عهد الخليفة عثمان بن عفان إلى أن بدأت الفتن الداخلية على عهد الخليفة على بن أبى طالب ، فاختل نظام التجنيد ثم أعيد تنظيمه من جديد على عهد عبد الملك بن مروان الأموى مع بقاء نوعى التجنيد الإلزامى والتطوعى ، وطبقه آنذاك القائد العسكرى المعروف الحجاج بن يوسف الثقفى .

ومنذ ذلك التاريخ أصبح التجنيد الإجبارى نظاما معمولا به فى الدولة الإسلامية ، وحتى الوقت الحالى تطبقه الدول العربية والإسلامية بعد استقلالها*

هذه لمحة تاريخية وجيزة ، عن الخدمة العسكرية الإلزامية على عهد الدولة العربية الإسلامية ، وإذا عدنا إلى جزائر اليوم ، أمكن القول إنه منذ مؤتمر وادى الصومام مروراً بميثاق طرابلس والميثاق الوطنى ، وحتى المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير ، تحدد الهدف الرئيسى للدولة الجزائرية المستقلة التى ترمى إلى تكريس جهودها نحو تحقيقه فى ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ألا وهو تغيير الإنسان الجزائرى وترقيته السياسية والاجتماعية والثقافية ، فالإنسان فى نظر الثورة الجزائرية هو الغاية من التنمية وهو شرط نجاحها .

ولا شك أن عملية التحول التى يشهدها المجتمع الجزائرى منذ الاستقلال ، تتطلب تضافر الجهود على جميع المستويات من كفاءة وخبرة ولياقة بدنية ، كما تتطلب تكامل جهود أبناء الريف مع أبناء المدينة ، ولن تكلل هذه الجهود ولا يمكن تعبئتها فى غياب طاقاتها الفاعلة ، وذلك لإدماجها فى عملية التنمية على مستوى الوطن وهذه الطاقة الفاعلة بدون شك هى عنصر الشباب ، وعمودها الفقرى .

---

* ملاحظة الاختلاف بين بلد وآخر فى تطبيقه .

وإذا كانت التنمية الاجتماعية تعنى عند البعض عملية توافق اجتماعى ، وتعنى عند آخرين إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو تنمية الفرد إلى أقصى الحدود الممكنة ، أو الوصول به إلى مستوى معين من المعيشة ، فإن هذه التعاريف وغيرها لا تخرج عن الاتجاه العام الذى يرمى من وراء التنمية الاجتماعية إلى إشباع حاجات الفئات الاجتماعية فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهنى وتنمية الخدمات المحلية .

إلا أن التنمية قد تبقى مجرد خدمات موضوعية ما لم تقم أساسا على فكرة تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة الموروثة عن الاستعمار والتى لا يمكن بحال من الأحوال أن تساير طموح وتطلعات ما بعد ثورة التحرير ، أى طموحات ثورة البناء بناء الإنسان الجزائرى الجديد .

ب ــ فلسفة الخدمة الوطنية استمرار لفلسفة الثورة الجزائرية :

هناك طاقة بشرية هائلة فى الجزائر إذ يرى المهتمون بالإحصاء والديموغرافيا أن الجزائر تعتبر من أكثر الشعوب شبابا فى العالم ولا أدل على ذلك من أن (56%) من سكانها من الشباب الذى يقل عمره عن العشرين سنة .

ولا شك أن أى عاقل لا يمكنه أن يتصور تركيب مجتمع بهذا الشكل وتاريخ شعب كالشعب الجزائرى قاسى من حرب تحرير طويلة ، ضرب فيها اقتصاده ، مضافا إليها ما ورثه من تخلف ثقافى واجتماعى ، أن يبقى شبابه وقوته الحيوية على هامش الحياة سلبي الموقف عالة على المجتمع . متى ؟ فى مرحلة البناء وإعادة صياغة المجتمع الجديد ، أى فى فترة السلم والحرية ورغد العيش .

لقد سبق للاستعمار الفرنسى أن أصدر قانون التجنيد الإجبارى للجزائريين سنة (1891) وهذا يعنى خدمة العلم الفرنسى والمشاركة الإلزامية فى الحروب التى تشن ضد الشعوب الأخرى مثل سوريا والمغرب وتونس وألمانيا والهند الصينية وغيرها ، أى بذل الدم فى حروب ظالمة لا تعنى الجزائريين ، ومع هذا مات فيها عشرات الآلاف من أهالنا وشبابنا تحت الإكراه وهم يعلمون أنهم ليسوا بمجاهدين ولا بحاملى لواء الحرية .

أما اليوم والشباب الجزائرى مطالب بأداء الخدمة تحت علمه فلا شك أنه يكتب

تاريخ بلده بيده ، ويخلد عمله وجهده على أرضه وبين أهله ، ومن ثم فجهده سيكون ثمرة لأبنائه ولأمته وشتان بين أمس واليوم .

والدولة الجزائرية اليوم ، أتاحت للشباب ما لم تتحه كثير من الدول النامية لأبنائها ، والتى مرت بظروف تاريخية وسياسية أخف وطأة مما مر بهذا المجتمع ، فعلى سبيل المثال نجد أن ربع سكان الجزائر على مقاعد العلم ، أى يكاد يكون التعليم بجميع فروعه مفتوحا أمام جميع المواطنين من قراهم ومداشرهم الصغيرة إلى مدنهم الكبيرة ، وبالتالى ففرص التعليم العالى ممهدة الطريق أمام الشباب للوصول إلى أعلى مراحل التكوين النظرى والفنى ، ومن تقلد أخطر المسئوليات على مستوى الإدارات والمؤسسات الصناعية والتعليمية والسياسية وغيرها لا عبرة هنا بابن المدير وابن الضابط وابن الوزير وابن الطبيب .

كيف يمكن لشباب من هذا النوع تابعته خدمات الدولة بالرعاية قبل أن يولد ، فرعت والدته فى المستوصف ، وقدمت لها شتى الخدمات ، ويوم أن يفتح عينيه على الحياة تتابعه بالرعاية الصحية حتى ينشأ صحيح الجسم سليم البنية ، وما أن يصل إلى سن المدرسة حتى يجد المقعد الدراسى القريب من منزله والكتاب المجانى والمنحة إلى أن يحصل على أعلى المؤهلات ، والدولة تبقى تتابعه بالرعاية ثم تضمن له فى النهاية الوظيفة ، بل وتفكر فيه فى مرحلة الشيخوخة كما تفكر فى أسرته من بعده .

وبعد أفلا يمكن لهذا الشاب أن يضحى بـ (24) شهراً من حياته الفتية عرفانا بالجميل لهذا الوطن ؟

إن الخدمة الوطنية فى جزائر حزب جبهة التحرير والجيش الوطنى الشعبى سليل جيش التحرير ، لم تكن ولن تكون أبداً مجرد كمّ من العمل المادى والعرق يقدمه كم من الناس ، ومن ثم يمكن لأى إنسان أن يحل محل إنسان آخر ، كما يحدث فى عدد من البلدان ، إذ يمكن للموسر الذى يتمتع بنصيب من الثراء أن يشترى حق الخدمة بالمال الذى يدفعه للدولة فتعفيه من الخدمة العسكرية .

ولا شك أن مثل هذه العملية ، تضعف على المدى البعيد ، من الشعور بالانتماء للوطن ومن الارتباط الروحى والمادى بالوطن ، إذ تجعل من الفرد القادر من الناحية المادية ،

إنساناً مغترباً وجدانياً عن وطنه ، فى حين تجعل الملتزم بها وغير القادر ماديا إنسانا يعانى من عقدة الحرمان والظلم الاجتماعى من الجماعة التى ينتمى إليها وبالتالى ينتفى مبدأ المساواة بين المواطنين ، كما يضعف الوجدان وتتلاشى العاطفة العارمة التى تظهر عند الأفراد ، فى شكل سلوك وممارسات كلما تعرض الوطن لأى خطر داخلى أو خارجى .

وهذا ما عملت الثورة الجزائرية على تجاوزه ومن ثم اعتبرت الخدمة الوطنية من واجبات الشباب إزاء وطنهم ومجتمعهم ، بصرف النظر عن مستوى الشباب من الناحية المادية أو العلمية أو الاجتماعية أو السياسية إلا فى حالات نادرة أو استثنائية نص عليها قانون الخدمة الوطنية .

وهنا نرى أنه لا بد من الإشارة إلى أن الخدمة الوطنية مرت من الناحية التشريعية بعدد من الإجراءات التنظيمية منذ انطلاقها مع بدايه عام 1969 وحتى 15 نوفمبر 1974 ، حيث تم بمقتضى الأمر رقم 47 — 103 تنظيم الخدمة الوطنية بصفة نهائية ولا شك أن هذه الفترة ساعدت على وضوح الرؤية تجاه أهداف الخدمة الوطنية والمطالبين بها فى ضوء الواقع الجزائرى مع مراعاة مختلف الظروف الإنسانية والاجتماعية للمطالب بالخدمة .

إن خدمة الشباب لمدة معينة فى صفوف الجيش الوطنى الشعبى تمثل أحد أهداف الثورة الجزائرية ، ذلك على اعتبار أن الخدمة الوطنية ما هى إلا ضريبة عرق ومجهود ، يتعين على كل مواطن ، وفى سن معينة ، أن يدفعها ، من أجل بناء جزائر المستقبل ، فإذا كان الأجداد والآباء قد دفعوا ضريبة الدم والروح من أجل الدفاع عن الوطن ومن أجل تحريره فحرى بالأبناء اليوم دفع ضريبة العمل من أجل إعادة بناء الوطن وصيانة استقلاله على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية .

ولهذا كانت الخدمة الوطنية تأخذ مستويين : مستوى عسكرياً ومستوى مدنياً — اجتماعياً . فالمستوى العسكرى يستهدف حمل السلاح وتعلم فنياته المختلفة استعدادا للدفاع عن الوطن إذا ما تعرض لتهديد خارجى ، ولا شك أن الدفاع عن الوطن فرض عين يطالب به جميع المواطنين لهذا كان تجنيد الشباب منهم وعلى فترات يمثل فى المستقبل جميع المواطنين .

جـ ـــ الأبعاد التنمويّة للخدمة الوطنية :

يرى السوسيولوجيون أن الخدمة العسكرية تعتبر من أهم عوامل التغير الاجتماعى نظرا لأنها تتيح للمطالب بها حياة مختلفة عما اعتاد عليه ، كما تجعله يقضى فترة من حياته فى أوساط مختلفة عن وسطه الاجتماعى الذى نشأ فيه ، ومن ثم تتيح له الفرصة للاحتكاك بنماذج بشرية لم يألف مثلها فى وسطه العائلى ، أو فى قريته أو فى الحى الذى يقيم فيه ، وبالتالى لا بد وأنه سوف يدخل فى علاقات اجتماعية من نوع آخر مع هذه النماذج ، يأخذ منهم سلوكيات معينة ويؤثر فيهم بدوره بشكل أو بآخر .

ولهذا لا نبالغ هنا ، إذا نظرنا إلى الخدمة الوطنية من هذه الزاوية ، فهى تعتبر عاملا مهما فى تذويب الفوارق الاجتماعية والنفسية التى خلفها الاستعمار ، كما تساعد على بلورة علاقات إنسانية واجتماعية من نوع جديد . حيث يتكامل فيها ابن العامل والمهندس والطبيب وأستاذ الجامعة والفلاح وغيرهم ، كما تتقارب فى إطارها المناطق الجغرافية المتباعدة فيلتقى ابن البدوى بابن المدينة ، ويلتقى فيها ابن السهول بابن الجبال وهكذا ، ومن ثم تذوب فى إطارها الجهوية الضيقة لتطغى عليها ظاهرة المواطنة ، فالمواطن الشاب يطلع على مناطق من بلده بعد أن يعايشها ، فابن العاصمة قد ينجز خدمته فى تامنراست أو أدرار أو جانت ، كما قد يقضى ابن الواحة خدمته فى وهران أو تبسة أو تيزى وزور أو فى بناء قرية نائية فى وسط الريف الجزائرى .

ولا شك أن هذا النوع من الحياة ، ولمدة سنتين ، سوف ينمى عند الشاب علاقة نفسية واجتماعية جديدة ، مطورة من تلك العلاقات والصداقات التى تبلورت بينه وبين شباب آخرين ، ومن مناطق أخرى ، وهذا يؤدى بدوره إلى ما يسميه علماء الاجتماع بالتكامل الاجتماعى ، والذى يعنون به تكيف الجماعات بطريقة تؤدى إلى تكوين مجتمع منظم وبحيث تؤدى هذه الجماعات أو هؤلاء الأفراد أوجه النشاط الذى ينصرفون إليه بأقل قدر من التوتر والنزاع أو الصراع ، ولهذا يقول الاجتماعيون إن الفرد (أى المواطن) يكون متكيفا مع مجتمعه عندما يشترك اشتراكا إيجابيا فى وجوه نشاط هذا المجتمع .

وهناك أهداف عديدة يساعد شباب الخدمة الوطنية على إنجازها منها ما هو سياسى ــ اجتماعى ومنها ما هو فنى عملى ، ومنها ما هو إدارى ، ومنها ما هو تطبيقى فى ميدان التنمية الوطنية .

فمن الأهداف السياسية ــ الاجتماعية تعمل الخدمة الوطنية على بلورة الشعور بالمسئولية للدفاع عن الوطن ، والوعى السياسى بأهمية دور الفرد فى مجتمعه من حيث القيام بأعباء مجتمعية تستهدف الصالح العام ، وليست موجهة لمصلحة فئة معينة أو شخص بذاته .

كما تعمق الخدمة الوطنية فى الشباب فلسفة الدفاع عن مكاسب الثورة بتعبئتهم فكريا وأيديولوجيا ضمانا لاستمرار مبادىء الثورة الجزائرية وتعميقها فى الأجيال اللاحقة ، وهنا تبرز ضرورة التكوين السياسى لشباب الخدمة الوطنية وتشربه لأيديولوجية حزب جبهة التحرير .

تساعد الخدمة الوطنية على تعميق الجانب العملى التطبيقى للإطارات الشابة التى اجتازت مراحل التكوين العالى وإثراء تجاربها ، سواء كان ذلك فى ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية أم فى ميدان الطب والهندسة والتكنولوجيا ، وذلك من خلال احتكاكها بالميدان المتمثل فى مختلف الشرائح الاجتماعية للمجتمع الجزائرى .. الريفى منه والبدوى الحضرى منه والصناعى ، الأمى منه والمتعلم . ومن ثم تعميق التكوين النظرى لهذه الإطارات فى ضوء الواقع الجزائرى المعاش .

تتيح الخدمة الوطنية للشباب الذى لا يتمتع بمستوى معين من التعليم والتكوين ، اكتساب مهارة وتعلم مهنة خلال خدمته ليخرج بعدها إلى الحياة مسلحا بمهنة تسهل عليه الاندماج فى الحياة الاجتماعية ، معترفا بفضل الخدمة الوطنية عليه ، غير نادم على سنتين قضاهما بعيدا عن اللهو والنوم .

أتاحت الخدمة الوطنية لعدد من المؤسسات الوطنية عدداً من الإطارات ذات التكوين العالى كما فتحت أمام المجند فرصة لممارسة عمله فى المؤسسة المعنية فى المستقبل .

أما فى الميدان التطبيقى فقد كان للخدمة الوطنية دور بارز فى تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية ، ونذكر من ذلك على سبيل المثال الإنجازين الاقتصاديين المهمين ، اللذين ارتبطا

بتطبيق الخدمة الوطنية ، وهما السد الأخضر وطريق الوحدة الإفريقية ، ولا يفوتنا هنا أن ننوه بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذين الإنجازين لا على المستوى الوطنى ، وإنما أيضا على المستوى الدولى القارى .

إن إقامة سد حقيقى من الغابات لوقف زحف الرمال ، يعتبر عملية تنمية مهمة لرأس المال النباتى ، فتشجير مساحة تقدر بثلاثة ملايين هكتار ، وتساوى مجموع المساحة المشجرة حاليا ، تمتد من الشرق إلى الغرب على امتداد (1.500) كلم وبعرض يمتد من 10 إلى 15 كلم تعتبر عملية تنمية فريدة .

ولا شك أن إنجاز مثل هذا المشروع سوف يؤثر على البيئة المحلية من النواحى الاقتصادية والعمرانية ، إذ سينتج عن ذلك تغير فى المناخ على المدى البعيد ، كما أن الغابات ستوقف زحف المناخ الجاف نحو المناطق الشمالية من الوطن ، إن عملية كهذه بعيدة المدى سوف تتطور عنها مجتمعات سكانية فى مناطق محددة تهتم بصيانة هذا التراث ، وهى تجمعات تتطلب استصلاح مساحات من الأراضى والمراعى ، حتى تتمكن من العيش وممارسة نشاطها اليومى .. كما تتطلب إيجاد خدمات ثقافية واقتصادية لها .

أما الإنجاز الثانى فيتمثل فى الطريق الصحراوى ، طريق الوحدة الإفريقية الذى يربط بين الجزائر العاصمة بكل من مالى والنيجر مروراً بتامنراست ، وقد انطلقت الأشغال فيه كما نعلم من واحة المنيعة ليمتد فى مراحله الأولى على مسافة 1000 كلم حتى تامنراست ، ثم يستكمل إلى النيجر ومالى فيما بعد .

لا شك أن لهذا العمل الضخم أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فعلى الصعيد السياسى سوف يسهل هذا المشروع الربط بين أجزاء الوطن ، مما يولد شعوراً لدى المواطن بأنه جزء من وطن كلى هو الوطن الجزائرى ، وأنه لم يعد منعزلا ولا منسيا من طرف الدولة ، أما على المستوى الدولى فإنه يدعم سياسة حسن الجوار والعلاقات الطيبة التى تنتهجها الجزائر تجاه جيرانها ، مع تقريب وتوثيق الصلة بين شعوب المنطقة التى تربطنا وإياها علاقات تاريخية ودينية واقتصادية وسياسية متينة .

ومن حيث أبعاده الاقتصادية فهى لا تخفى على أحد ، ذلك أن شق طريق معناه سهولة الاتصال والنقل والتموين ومن ثم تطوير المناطق النائية بسهولة ، كما أنه من الناحية الاجتماعية تبرز أهميته فى سرعة التواصل بين المواطنين ونقل خدمات الدولة إلى المواطنين فى نفس المكان ، كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية .

ولا يخفى على أحد ما حققته الخدمة الوطنية ممثلة فى شبابها من إنجازات على مستوى القرى الفلاحية والجامعات بمراكزها الجامعية وأحيائها السكنية ، وتدعيم المجموعات المحلية بذوى الخبرة الفنية والإدارية ، كما لا ننسى ذلك الدور الاجتماعى الحى فى مواجهة آثار الكوارث الطبيعية وإعادة الحياة والبسمة إلى المنكوبين كما كان الحال فى مدينة الشلف التى هزها زلزال سنة 1980 .

وهكذا تتحدد لنا أهمية الفلسفة التى من أجلها وضعت قواعد الخدمة الوطنية ، إذ هى فى تنظيمها العام عسكرية ، ولكنها فى ممارستها وتطبيقاتها اجتماعية تستهدف تنمية وترقية الإنسان الجزائرى ، الإنسان المكلف بأدائها من جهة والمواطن العادى من جهة أخرى .

□ الفصل الثالث □

السكان والهجرة والتحضر

مدخـــل :

يتفق المهتمون بقضايا الهجرة ، على أن حركة الاستيطان الفرنسى فى الريف الجزائرى ، نتجت عنها هجرة خارجية وأخرى داخلية ، قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش ، بعد أن فقد معظمهم ملكيته الزراعية ، أو أن قطعة الأرض التى بقيت فى حوزة البعض الآخر ، لم تعد تكفى لإعالة أسرته ، إما لمساحتها المحدودة ، أو لقلة الإمكانيات المادية لفلحها .

ولهذا يلاحظ أن هجرة الجزائريين إلى فرنسا تعود ـــ فى الغالب ـــ إلى « عجز » الأرض التى بقيت فى حوزتهم ـــ عن توفير الغذاء لهم ، ويدعم هذا القول أن مناطق المهاجرة فى الجزائر هى المناطق التى اختل فيها التوازن بين السكان والموارد الزراعية ، كما هو الحال فى المناطق المكتظة بالسكان حول مدن الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة ، وهى المناطق التى ظهرت فى ضواحيها تجمعات سكان الأكواخ والأحياء القصديرية .

إذاً فهجرة الجزائريين إلى فرنسا يمكن أن نطلق عليها « هجرة جوع » وليست نتيجة ميل فطرى لدى السكان إلى التنقل لطبيعتهم البدوية ، وهى أيضا ليست ناتجة عن عوامل حضارية تأثر بها السكان ، ففضلوا الوسط الحضارى الفرنسى على وسطهم الجزائرى ، كما يدعى ذلك بعض الكتاب الفرنسيين .

أما الهجرة الداخلية فقد أخذت مستويين ، تمثل المستوى الأول فى الهجرة الداخلية نحو المناطق الغنية المتمثلة فى مزارع الأوربيين (قبل سنة 1962) فى سهول متيجة وعنابة ووهران .

وتمثل المستوى الثانى فى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثا عن عمل دائم ، وهذا المستوى هو الذى استمر بعد الاستقلال ، واشتدت وطأته بصفة خاصة بعد الشروع فى عملية التصنيع خلال المخطط الثلاثى (1966 - 1969) ، وكانت المدن القصديرية (بضواحى المدن الكبرى) هى القنوات التى تمر من خلالها اليد العاملة الريفية باتجاه المدن .

فخلال السنوات الأولى من الاستقلال وحتى سنة (1966) نجد أن (85%) من النازحين نحو المدن الكبرى نزحوا أصلا من الريف طلباً للعمل .

كما لا ننسى أن حرب التحرير (1954 - 1962) جعلت قوات الاحتلال تركز عملياتها الحربية فى المناطق الريفية ، الأمر الذى أدى إلى تدمير مئات القرى وآلاف المداشر ، وهى الأماكن التى لجأ أصحابها ــ فى غالب الأوقات ــ إلى ضواحى المدن طلباً للأمن . فى حين جمعت سلطات الاحتلال قسما آخر من المواطنين فى « مراكز التجمع » والمحتشدات التى أطلق على (1200) منها (من بين 3425 محتشدا) سنة 1958 اسم « القرى الجديدة » ، ثم إعلانها لمشروع (1000) قرية أطلق عليها « قرى المستقبل » ضمن مشروع قسنطينة المشهور [1] وهذا كله بهدف منع سكان الريف من الاتصال بالثوار ، وتسهيل مهمة مراقبة تحرك السكان .

لهذا كله استمرت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، واستمرت معها ظاهرة المدن والأكواخ القصديرية كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال ، و لم تتمكن من مقاومتها إلا فى نطاق محدود ، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات [2] :

1 ــ صعوبة إعادة بناء القرى التى تم تدميرها إبان حرب التحرير .
2 ــ عودة أكثر من (300) ألف لاجىء جزائرى من تونس والمغرب .
3 ــ عدم وجود فرص كافية للعمل فى الريف .
4 ــ تركيز مشروعات التنمية فى المدن وضواحيها ، خصوصا الصناعة .
5 ــ تأخر إعادة تخطيط المدن من الناحية العمرانية ، وحل مشكلة السكن ، حيث كان التركيز خلال السنوات الأولى من الاستقلال على إعادة بناء الدولة من حيث الأجهزة الإدارية والاقتصادية ... إلخ .
6 ــ النمو الديموغرافى السريع الذى امتص مشروعات التنمية فى وقت مبكر ، حيث نجد أن سكان الجزائر تجاوزوا (9) ملايين نسمة سنة 1962 ثم وصلوا (12.15) مليون نسمة سنة (1966) ، ليصلوا (18.5) مليون نسمة سنة (1979) .

---

1) Djilali Sari, "Les problèmes de restauration du monde rural", in Terre et Progrès . Alger . M.A.R.A., juin 1973, n° 3 .

2) Rachid Sidi Boumédiene. Urbanisation, Aménagement, planification Urbaine Décolonisation à propos d'Alger (Thèse de Doctorat 3ème cycle en sociologie). Université des sciences sociales de Grenoble, 1979 - p.54.

لقد وجدت الجزائر نفسها بعد إعلان الاستقلال أمام تركة ثقيلة ، فحرب التحرير خلخلت الريف من سكانه ، كما أن أجهزة الدولة كانت منهارة على جميع المستويات الإدارية والاقتصادية (الصناعة ــ الزراعة ــ التجارة) والتعليم ، لهذا وبعد سنوات قليلة ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف هذه ، وذلك بوضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كان فى مقدمتها التصنيع باعتباره عاملا للقضاء على البطالة والاكتفاء الذاتى فى عدد كبير من المنتجات الصناعية .

ولهذا كان تركيز الصناعة بعد سنة (1966) فى المدن الكبرى مثل عنابة وقسنطينة والجزائر ووهران ومستغانم ، يمثل عامل جذب لليد العاملة الريفية نحو المدن ، والتى تلقفتها بسرعة على حساب الأراضى الزراعية فى السهول الخصبة ، خصوصا تلك الأراضى التى خضعت لنظام التسيير الذاتى بعد الاستقلال مباشرة .

يضاف إلى هذا كله ، أن الدولة ركزت منذ البداية مختلف الخدمات من تعليم وصحة وإدارة وغيرها فى المدن الكبرى والمتوسطة ، فى حين بقى الريف فى معظم مناطقه يعانى من نقص فى هذه الخدمات ، مما تسبب فى تعميق الهوة بين الريف والمدينة ، وعمق بالتالى من تحرك الريفيين نحو المراكز الحضرية .

(1) ــ سكان الجزائر « ديموغرافيا » :

أولا ــ ظاهرة تستحق البحث :

ما يزال الريف يمثل غالبية المجتمع الجزائرى ، بالرغم من أن موجات الهجرة الداخلية قد اشتدت نحو المدن فى السنوات الأخيرة ، حتى وصلت نسبة سكان الحضر * إلى حوالى (41%) من مجموع السكان (سنة 1977) ، وهى نسبة عالية إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة مثل فرنسا (43%) وبريطانيا (83%) والولايات المتحدة (75%) .

---

* تعتبر كتابة الدولة للتخطيط بالجزائر كل تجمع سكانى حضريا إذا توفرت فيه الشروط التالية :

أ ــ أن يكون الحد الأدنى للسكان القاطنين فى المركز الرئيسى (5.000) نسمة .

ب ــ أن يزيد عدد السكان القادرين على العمل غير الزراعى ، وفى مختلف النشاطات على (1.000) عامل .

وإذا تتبعنا تطور سكان المدن الجزائرية ، نجد أن عددهم قد زاد بأكثر من خمسة أمثاله خلال (80 سنة) ، ففى سنة (1886) كانت نسبة سكان الحضر الجزائريين ** حوالى (8%) ثم انتقلت إلى (16.4%) سنة (1948) ثم بلغت (27%) سنة (1954) لترتفع بسرعة إلى أكثر من (30%) سنة (1965) أى ارتفعت بأكثر من (5%) بعد عشر سنوات . وهذا التطور السريع فى نسبة التحضر قد يفسر بالنمو السريع للسكان ، كما يفسر بنزوح سكان الريف نحو المدن ، خصوصا إذا علمنا أن نسبة التحضر قد بلغت (41%) سنة (1977) .

ثانيا ــ مدى صحة تعدادات سكان الجزائر على عهد الاحتلال :

اختلفت الطرق المتبعة لدى الإدارة الفرنسية فى تعداد سكان الجزائر ، وذلك من فترة إلى أخرى ، ففى الخمسين (50) سنة الأولى من الاحتلال ، كان الإحصاء يعتمد على معرفة عدد المساكن لمعرفة عدد السكان ، وكثيرا ما كانت تعتمد مصلحة الإحصاء الفرنسية على قائد العشور ــ المسؤول عن جمع الضرائب ــ على معرفة عدد السكان ، ولهذا كان ينظر إلى إحصاءات هذه الفترة بتحفظ للأسباب التالية : [3]

1 ــ أن حاصل ضرب ما يوجد من أفراد المسكن الواحد فى عدد مجموع المساكن ، لا يعطى رقما حقيقيا للسكان ، وإنما يعطى رقما تقريبيا لمجموع السكان .

2 ــ أن قائد العشور يكتفى بالرقم الذى يدلى به رب الأسرة ، وهو كثيرا ما يكون بعيدا عن الواقع ، بسبب العادات التى توجب على رب الأسرة الاحتفاظ بأسرار أسرته خوفا من الحسد .

3 ــ أن الاستيلاء على الجزائر كان على فترات زمنية متباعدة ، فبلاد القبائل تم احتلالها سنة 1857 ، ومنطقة ورقلة (بالصحراء) سنة 1872 ، ومنطقة وادى ميزاب سنة 1883 ، ثم ظلت القوات الفرنسية تتوغل في الصحراء الجزائرية إلى أن وصلت إلى واحة المنيعة سنة 1891 ، ثم منطقة الهجار (بلاد الطوارق) سنة 1905 .

** الجزائريون دون الأوربيين واليهود .

(3) حليمى عبد القادر على ، جغرافية الجزائر ــ طبيعية ــ بشرية ــ اقتصادية ، دمشق : مطبعة الإنشاء ، 1968 ، ط 2 ، ص 131 – 134

وإذا عرفنا أن احتلال الجزائر تم خلال هذه الفترة الطويلة ، يصبح من الصعب تصديق أى رقم يدل على مجموع سكان الجزائر فى فترة لم تتم فيها عملية الخضوع الكامل للاحتلال الفرنسى .

وفى 23 مارس سنة 1882 ، ولأول مرة ، أدخلت الإدارة الفرنسية نظام دفتر التسجيلات للحالة المدنية فى البلديات الجزائرية ، ومنذ هذا التاريخ أصبح رجال الإحصاء الفرنسيون يعتمدون أكثر فى تعداد السكان على هذا النوع من الدفاتر التى تسجل فيها حالات المواليد والوفيات ، ومع هذا توجه إلى هذه الطريقة عدة انتقادات تتلخص فى النقاط التالية :

1 ــ أن عملية التجنيد التى فرضتها الحكومة الفرنسية ابتداء من سنة 1912 على الجزائريين أدت إلى عدم إقبال السكان على تسجيل مواليدهم ، وبخاصة إذا كانوا من الذكور .

2 ــ كانت الإدارة الفرنسية تعتمد على دفتر الحالة المدنية فى فرض الضرائب على المواطنين ، مما أدى بالسكان إلى عدم الإدلاء بالحقائق عن أحوالهم الاقتصادية والعائلية .

3 ــ أن الحياة الرعوية لدى أغلب سكان النجود تفرض عليهم الترحال الدائم ، الأمر الذى كان يعوق عملية الإحصاء .

4 ــ أن فكرة الحكومة الفرنسية كانت تقوم على التقليل من عدد سكان الجزائر وتعمد إلى الإكثار من عدد السكان الأوروبيين بهدف امتصاص الجزائر .

ثالثا ــ مراحل نمو سكان الجزائر :

إن المتتبع للمعطيات الإحصائية عن سكان الجزائر منذ بداية الاحتلال (1830) وحتى أول إحصاء للسكان فى عهد الاستقلال (1966) يلاحظ أن نمو السكان قد مر بثلاث مراحل متباينة [4] :

---

(1) نفس المرجع ، ص 125-127 .

1 ــ مرحلة الركود والتراجع السكانى ، وتبدأ من بداية فترة الاحتلال لتنتهى سنة 1886 ، وهى أخطر مرحلة مر بها نمو سكان الجزائر ، إذ ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدنى باستمرار حتى بلغ (2.462.935) نسمة سنة 1876 ، بعد أن قدر سنة 1843 بحوالى (3) ملايين نسمة ، ويعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها : الأمراض والأوبئة التى اجتاحت الجزائر خلال سنوات 1851 و 1866 و 1868 ، وأودت بحياة عدة مئات من الآلاف ، ثم الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التى شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1849 وحتى سنة 1881 ، وأخيرا انخفاض المستوى الصحى العام لقلة المصحات والأطباء (50 وفاة للألف) .

2 ــ مرحلة النمو السكانى البطىء ، وتمتد من سنة 1886 وحتى سنة 1921 ، وهى مرحلة مستقرة دامت 35 سنة ، حيث كانت الزيادة الطبيعية فيها تتراوح بين 0.4% و 1.7% .

3 ــ مرحلة الانفجار السكانى ، وتبدأ من سنة 1921 لتستمر حتى يومنا هذا ، وبالمقارنة بين إحصاءات سنتى 1906 و 1960 نجد أن عدد السكان قد تضاعف خلال هذه المدة ليصبح (10.637.896) نسمة سنة 1960 ، وإذا استثنينا عدد الأوروبيين (1.058.581) نسمة ، يصبح العدد الحقيقى للجزائريين (9.479.315) نسمة فقط ، ثم نجد هذا العدد لم يستغرق نصف قرن آخر حتى يتضاعف ، وإنما نجده خلال 17 سنة يصل إلى ما يقارب (18) مليون نسمة سنة 1977 (انظر الملحق ــ جدول نمو سكان الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1990) .

رابعا ــ التوزيع الجغرافى لسكان الجزائر :

إذا قسمنا عدد سكان الجزائر على المساحة الكلية حصلنا على ما يسمى بالكثافة السكانية الحسابية ، وهى حوالى (6) أشخاص فى الكلم2 ، وهى كثافة منخفضة إذا ما قورنت بتونس (31) والهند (250) وبريطانيا (244) وفرنسا (84) شخصا فى الكلم2 ، إلا أن الكثافة الحسابية لا تعطينا نتيجة صحيحة عن توزيع السكان ، إذ هناك مناطق بالجزائر يكثر فيها السكان وبالتالى ترتفع درجة كثافتها السكانية ، ومناطق أخرى

أخرى يقل سكانها ، ومن ثم تقل درجة كثافتها السكانية ، وهذا تبعا لعوامل طبيعية ترتبط بها الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها السكان ، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الجزائر من حيث علاقة السكان بالظروف الطبيعية إلى ثلاث مناطق :

1 ـــ منطقة صحراوية ، تحتل حوالى (90%) من المساحة الكلية للجزائر ، ويقل متوسط أمطارها السنوية عن (200 ملم3) وكثافتها السكانية أقل من (1) فى الكلم2 .
2 ـــ منطقة السهوب ، يحدها شمالا خط متوسط الأمطار (400ملم3) ، وجنوبا خط الصحراء وتمتاز بالرعى نظراً لوجود غطاء نباتى كاف ، وتنخفض الكثافة فيها إلى أقل من (4) أشخاص فى الكلم2 .
3 ـــ منطقة التل ، وتكثر فيها الأمطار التى يزيد متوسطها على (400 ملم3) وأحيانا يرتفع إلى أكثر من (1,000 ملم3) فى السنة ، وتمتاز بتربة خصبة صالحة للزراعة ، وبمناخ معتدل (مناخ البحر المتوسط) ، وتتراوح الكثافة السكانية فيها من (25 إلى 100) شخص فى الكلم2 ، مثل منطقة القبائل وسهل متيجة المحيط بالعاصمة الجزائر .

نستخلص مما سبق أن كثافة السكان من حيث التوزيع الجغرافى تسير طرديا مع معدلات الأمطار من الشمال إلى الجنوب ، فكلما انتقلنا من الساحل إلى الصحراء ، قلّت الأمطار ، وازداد المناخ تطرفا ، وزاد فقر التربة ، وقلت بالتالى الكثافة السكانية .

2 ـــ الهجرة الداخلية أو « النزوح » الريفى فى الجزائر :

مدخل :

تتميز الهجرة الداخلية فى البلاد النامية ، بشكل عام ، بأنها هجرة باتجاه واحد ، من الريف إلى المدينة ، ولهذا فهى تتسبب فى مشاكل عمرانية فى ضواحى المدن مثل نمو المدن والأحياء القصديرية ، والضواحى التلقائية غير المخططة ، وما يترتب عليها من مشكلات عديدة ، لأن الهجرة إلى المدينة ، كما هو معروف ، تؤثر فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة ، فهى تقلل من عدد الأيدى العاملة فى الزراعة ، مما يؤدى بالتالى إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين ، كما تؤدى إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلة ،

الأمر الذى يعوق البناء الاجتماعى عن أداء وظائفه الأساسية ، فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسى فى تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة ، وقد لخص الباحث الاجتماعى الألمانى « رود ولفو شتافنهاجن » خصائص هجرة العمال الإفريقيين فيما يلى :[5]

1 ــ أن المهاجرين يتألفون من الذكور البالغين .

2 ــ يجرى تشغيل العمال بوجه عام لفترة محدودة .

3 ــ تتكرر الهجرة عدة مرات فى حياة العامل الريفى .

4 ــ يجتاز العمال بوجه عام مسافات كبيرة سيرا على الأقدام .

5 ــ كثيرا ما تحدث هذه الهجرات على نطاق واسع لدرجة أنها تسبب اضطرابا بين سكان المدن والأرياف ، كما تحدث أزمة زراعية نظرا لفقد القطاع الزراعى لأهم عناصره الحيوية التى يقوم عليها العمل ، وفضلا عن ذلك فإن عدم استقرار اليد العاملة ، وحركية الأعمال فى هذا النوع من الهجرات ، يجعل من الصعب تأهيل اليد العاملة .

ومن دراستنا للتاريخ الاجتماعى للمجتمع الجزائري نتبين أن الهجرة الداخلية تعود إلى تغير العلاقة بين الإنسان الريفى والأرض ، وهى العلاقة التى تأثرت بعامل خارجى تمثل فى حركة الاستيطان الأوروبى فى الريف الجزائرى منذ بداية الاحتلال الفرنسى للجزائر سنة 1830 ، ولهذا كان لا بد من إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية لظاهرة الهجرة الداخلية ، وعلاقتها بتغير نظام الملكية العقارية فى الريف الجزائرى .

أولا ــ الأرض والإنسان فى الريف الجزائرى قبل سنة 1830 :

عاش سكان الريف الجزائرى فى وسط عشائرى (قبلى) ، على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعى على أسس تعاونية جماعية ، دون أن يكون فى داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد فى ملكيتها .

---

(9) شتافنهاجن ، رودولفو ، الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، ترجمة ناجى أبو خليل ، بيروت ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، 1972 ، ط 1 ، ص 58 - 59 .

فقد كان نظام الملكية فى الريف ، فى عهد الدولة الجزائرية (قبل عام 1830) بسيطا ، يعتمد على العرف والعادة والقانون الإسلامى ، ويقوم على أربع فئات هى : أرض البايلك ، والأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك) .

فأما أرض الدولة (البايلك) فهى الأرض الوحيدة التى كانت لها عقود تسجيل مثبتة فى سجلات خاصة ، وهذا النوع من الأرض ليست له قيمة فى نظر الفلاح الجزائرى ، وقد سميت باسم (الباى) تمييزاً لها عن غيرها من الأراضى الأخرى[6] والنوع الثانى من الملكية هو الأرض الجماعية المشاعة (العرش) وتسود فى المناطق التى استقر بها البدو وشبه البدو ، حيث يمارسون فيها الزراعة والرعى ، وتتميز بأن النمط الزراعى السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض[7] ، وهى الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفى الجزائرى ، وتمتد على مساحة واسعة ، وتقوم باستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون .

أما أرض الوقف (الحبوس) فكانت وقفا على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص .

والنوع الرابع وهو الأرض (الملك) التى يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة ، كما أن أخصب هذه الأراضى تملكها العائلات التركية (قلوجيين) ، ويتركز معظمها فى منطقة متيجة والساحل ، إلا أن الملكية التى تعود إلى الجزائريين ، تمثل فى أساسها ، اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلى وتحريم بيع الممتلكات ، كما يلاحظ أنه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد[8] .

---

6) Launey Michel. paysans algériens - La terre, la vigne et les hommes. paris. Editions du Seuil. 1963, pp 239 - 240.

7) Boyer pièrre. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française. paris. Hachette, 1963, p, 178.

8) Ibid. p. 179.

ثانيا ـــ الاستيطان الفرنسى كعامل رئيسى فى النزوح الريفى فى الجزائر :

يعتبر الاستعمار الفرنسى للجزائر استعمار إسكان ، وليس مجرد استعمار استغلال ، ونتيجة لهذا ، انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر .

وقد رافقت حركة الاستيطان هذه مناقشات فكرية ، وظهور نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للاستيطان الأوروبى ، فقد قام الطبيبان (ريكو Ricoux وبورديه Bordier) بدراسة خطوط الحرارة المتساوية ، ونصحا الأوروبيين بالاستقرار فى شمال خط عرض (25°) وهو الخط الذى يمر بمدينة معسكر غربا إلى باتنة ثم العين البيضاء شرقا ، وكان ذلك يعنى الاستقرار فى المناطق والسهول الشمالية التى تحدها جنوبا جبال الأطلس التلى ، وإقامة نوع من الحدود تحد مراكز استقرار الأوروبيين ، حتى أن بعض الفرنسيين نادوا بحفر خنادق حول السهول الخصبة كسهل متيجة ، وطرد سكانه خارجه .

وكان الهدف من هذا التقسيم هو توفير الحماية للمستوطنين ، وهو نفس الاتجاه الذى كان يهدف إلى إقامة استحكامات وخنادق حول مناطق الاستيطان ، ولكن حين اتسعت مناطق الاستيطان بدأ المستوطنون يطالبون بالأسلحة لتكوين فرق عسكرية منهم ، لمساعدة القوات الفرنسية النظامية[9] تشبه إلى حد كبير الظاهرة التى رافقت بعد ذلك حركة الاستيطان اليهودى فى فلسطين ، والمتمثلة فى المزارع الجماعية (الكيبوتز) والقرى التعاونية (الموشاف) .

تكونت أولى الجماعات التى استقرت على أرض الجزائر ، من جنود وضباط الحملة العسكرية الذين نزلوا ابتداء من سنة 1830 ، وتمكن نفر منهم من شراء الأرض الواقعة حول الجزائر العاصمة ، بأبخس الأثمان من أصحابها الفارين ، الذين تعرضوا لضغط متواصل من المستوطنين ، فاضطروا لبيع أراضيهم ،

---

(9) عبد الله جندى أيوب ، الاستيطان الفرنسى فى الجزائر - 1830 - 1919 ، (رسالة دكتوراه فى الآداب من قسم التاريخ) ، القاهرة ، كلية الآداب ، 1969 ، ص 40 .

واللجوء إلى المناطق الجبلية[10] كما يلاحظ أن قسما كبيرا من سكان منطقة متيجة الخصبة هجروا أرضهم ، واتجهوا غربا إلى وهران ، التى كانت لا تزال تحت حكم الأمير عبد القادر الجزائرى[11] ، وبعد إخماد ثورة الأمير سنة 1847 ، استمر نزوح الجزائريين عن أراضيهم ، واتجهوا هذه المرة نحو الجنوب إلى الصحراء ، وقد ساعد ذلك على استيلاء الأوروبيين على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية التى كانوا يملكونها .

وكانت النتيجة أن فقد الجزائريون 45% من أراضيهم ، إذ لكى يثبت أحد أبناء الريف ملكيته ، أمام الإدارة الفرنسية ، عليه أن يجر وراءه أفراد العشيرة كلهم ، وعليه أن يتحمل نفقات كبيرة ، الأمر الذى يضطر معه فى الأخير إلى التنازل عن أرضه للفرنسيين ، أى أن المقصود من هذه العملية هو الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضى الزراعية[12] .

وبهذه العملية المنظمة والطويلة الأمد ، أدت حركة الاستيطان إلى « تفتيت » النمط الزراعى الجماعى عن طريق سن القوانين التى تسمح ببيع أراضى المؤسسات الدينية الإسلامية ، وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضى القبائل أو أراضى العائلات ، وسواء كان هذا الاستيلاء نتيجة فرض « الحراسة » أم المصادرة أو البيع الاختيارى ، فإن النتيجة كانت واحدة فى جميع الحالات ، إذ تقلصت أراضى الفلاحين الجزائريين ، وطردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل مردودا[13] .

---

(10) Lacheraf Mostafa. L'Algérie Nation et Société. paris. François Maspéro. 1965. p. 75.

(11) محمد صفى الدين ، بعض مشاكل السكان فى الجزائر ، (مجموعة المحاضرات التى ألقيت بمعهد الدراسات الإسلامية ، فى الموسم الثقافى الثالث - 63 - 1964) القاهرة ، 1964 ص 66 .

(12) فيليب رفلة ، جمهورية الجزائر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1966 ، ص - 92 - 93 .

(13) عبد الله جندى أيوب ، الاستيطان الفرنسى فى الجزائر ، ص 287 .

والجدول التالى يوضح تطور ملكية الأوربيين فى الجزائر من سنة 1850 إلى سنة 1951 :

جـدول رقـم (1)

السنة	المساحة بالهكتار
1850	150.000
1870	765.000
1900	1682.000
1930	2364.000
1940	2720.000
1951	2727.000

وهكذا أدت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعى الجماعى فى الريف الجزائرى الذى كان عاملا قويا فى استقرار السكان ، وأصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمالا أجراء فى مزارع المعمرين[14] وباقتطاع الاحتلال أقساما من الأراضى التى لا غنى عنها لحياة الجماعة ، أُجْبِر الفلاحون على البحث عن أراضٍ جديدة أخرى أقل خصبا ، بل وأصبح الكثيرون منهم مجرد خماسين[15] ، مما تسبب فى تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعى فى الريف ، وكان ذلك بداية لظهور (الفردية) فى الإنتاج الزراعى .

---

(14) Bourdieu pierre. Sociologie de l'ALgérie. paris. P.U.F. 1970, p. 109.

(15) [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى ، ترجمة محمد عيتانى ، بيروت ، دار المعارف ، [illegible] ص [illegible]

وقد دلت الإحصاءات أنه حتى سنة 1950 لم يكن فى الريف الجزائرى إلا حوالى (10%) ممن يعملون بنظام الخماسة ، و (12%) من الرعاة ، أما العمال الذين يحصلون على أجور زراعية (دائمون وموسميون) فلم تتجاوز نسبتهم (12%) سنة 1954 ، بالإضافة إلى وجود مليون من الريفيين العاطلين .

وهكذا ، لم يكن فى الريف الجزائرى سوى (120) ألف عامل زراعى دائم ، يعمل الواحد منهم فى المتوسط (180) يوماً فى السنة[16] وقد نتج عن هذا الوضع حركة واسعة للهجرة ، أخذت ثلاثة مستويات :

أ) اتجاه السكان إلى الهجرة الخارجية بحثا عن العمل فى أوروبا وخاصة فرنسا .

ب) اتجاه السكان نحو المناطق الغنية فى الجزائر ، والمتمثلة فى مزارع الأوروبيين فى سهول متيجة وعنابة ووهران ومستغانم .

جـ) الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن طلبا للعمل .

ثالثا ــ بعض المعطيات الإحصائية عن الهجرة الريفية :

تشمل الهجرة الداخلية فى الجزائر ، الهجرة الموسمية ، وهجرة الريفيين إلى المدن ، فالهجرة الموسمية ، يفارق فيها المواطن منزله فى فصل من فصول السنة إلى منطقة داخل وطنه للعمل ، ثم يعود إلى منزله الأصلى عند نهاية الفصل ، مثل هجرة سكان المناطق الجبلية فى فصل جَنْى الكروم أو حصاد الحبوب ، إلى السهول المجاورة لهم ، وتنتهى الهجرة الفصلية بانتهاء فصل الغلة ، إذ يجمع خلالها المهاجر مقداراً من المال والحبوب ، ثم يعود ، بخلاف الهجرة عبر البحار ، (الهجرة الخارجية) التى قد تدوم فى كثير من الأوقات عدة سنوات .

ومن الهجرة الداخلية نجد هجرة الريفيين إلى المدينة ، وهى هجرة مستديمة فى أغلب الأحيان ، وقد اشتدت هذه الظاهرة فى الجزائر ابتداء من سنة 1948 وهى السنة التى بلغ فيها عدد سكان المدن من الجزائريين أكثر من (1.3 مليون) أو (20%) ، وكانت نسبة سكان المدن قبل هذا التاريخ لا تتجاوز (16%) ، ثم ارتفعت سنة 1960 إلى (30%) .

(16) A[illegible] . Robert. Histoire de l'Algérie contemporaine. paris. P.U.F.1964.p.83.

وقد تميزت الفترة الواقعة بين 1962 و 1977 بهجرة ريفية مهمة نظراً لما اتسمت به من نزوح جماعى للمستوطنين الأوروبيين سنة 1962 وظهور فراغ فى الأنشطة التى كانوا يقومون بها على جميع المستويات ، وقد ترتب على هذا تزايد فى حجم سكان المدن خلال تلك الفترة نتيجة للهجرة الريفية ، فالمعطيات الإحصائية للإحصاء العام للسكان سنة 1966 تبين أن 600 ألف نسمة تمثل زيادة فى حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات ، أى بمعدل (150 ألف) نسمة سنويا .

أما المعطيات الإحصائية المتوفرة عن الفترة الممتدة من 1967 إلى 1973 فتعتبر أكثر تفصيلا من الفترة السابقة ، مع التناقض الذى قد يكتنف أرقامها ، فكما أشار المخطط الرباعى الثانى يتضح أن الهجرة الريفية قد تطورت بالنسبة إلى تطور العدد الإجمالى للسكان كالآتى :

جدول رقم (2)

البيان السنة	1966	1973	1977
العدد الإجمالى للسكان	11.8	14.7	16.9
عدد سكان المدن	3.9	5.7	7.10
النسبة المئوية 2 إلى 3	%33	%3.9	%42
عدد سكان الريف	7.9	9	9.8
النسبة المئوية 4 إلى 1	%6.7	%61	%58
الهجرة الريفية المتراكمة		840.000	520.000

(الخانات : 1 و 2 و 4 بالمليون)

وقد قدر معدل الهجرة الريفية سنويا بـ (130 ألف) نسمة خلال الفترة من 1973 إلى 1977 ، وبالاعتماد على تقديرات المخطط الرباعي الثاني نجد أن تزايد سكان الريف الجزائري قد بلغ (2%) سنويا ، يقابله تزايد سكاني عام بلغت نسبته (3.2%) سنويا ، وتزايد سكاني في المدن بلغت نسبته (6.5%) سنويا .

إن الزيادة في حجم الهجرة الداخلية نحو المدن ، أدت إلى تزايد معدل سكان المدن ، بعد أن استقر خلال الفترة الواقعة بين عامي 1966 و 1969 على نسبة (3.2%) والمساوية عمليا لنسبة النمو السكاني العام ، ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت (3.4%) خلال الفترة الواقعة بين عامي 1969 و 1971 ، ثم إلى (5.25%) خلال الفترة الواقعة بين عامي 1972 - 1974[17] .

وتؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة من التعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، ونمو المراكز الحضرية نتيجة لهذه الهجرة ، كان كالآتي[18] :

1 ــ ازدياد ملحوظ في انتقال السكان الريفيين إلى الحضر ، إذ بلغ عدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية (190) ، وارتفع عدد سكان الحضر من (3.700.000) نسمة إلى (7.095.000) نسمة ، أي من (31%) إلى (41%) من المجموع الكلي للسكان .

2 ــ لا تزيد نسبة السكان العاملين في الزراعة على (70%) من مجموع السكان المقيمين في الريف .

3 ــ يقدر معدل الهجرة الريفية نحو المدن ، استنادا إلى معطيات التعداد السكاني الأخير ، بـ (130) ألف نسمة سنويا .

---

(17) prenant. A. Essai d'analyse de croissance urbaine en Algérie de 1966 à 1974. Mars 1976.

(18) عبد اللطيف بن أشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، ترجمة عبد الحميد أتاسي ، الجزائر ، مركز الأبحاث للاقتصاد التطبيقي ، د . ت . ص 8 - 12 .

(3) ــ النمو الحضرى ــ تحضر أم تريف ؟

أولا ــ النمو الحضرى فى الجزائر خلال (120) سنة :

وإذا عدنا قليلا إلى الوراء ، إلى النصف الأول من القرن **19** فسوف نجد أن القطاع الحضرى لا يمثل سوى (5%) أو (6%) من مجموع السكان الذين قدر عددهم بحوالى (3 ملايين نسمة سنة 1830) . فى حين تبلغ نسبة سكان الريف (95%) . فقد كانت العاصمة (الجزائر) فى ذلك التاريخ لا تضم أكثر من (30 ألف) نسمة ، وأقل بقليل منها مدينة قسنطينة ، ثم تلمسان (من 12 إلى 14 ألف) نسمة ، ومعسكر (10 آلاف) نسمة إلى جانب مدن أخرى مثل المدية والبليدة ووهران .

كان الريف الجزائرى آنذاك يقوم على النظام العشائرى (القبلى) ، وكان للعامل الطبيعى أهميته فى تحديد موقع المدينة ، ومدى تأثيرها فى المناطق الريفية المجاورة ، كما كانت مرتبطة فى تطورها ونموها بتطور النظام السياسى أو تدهوره ، خصوصا المدن المطلة على البحر .

وقد بدأت مع الاستعمار مرحلة جديدة من الحياة الحضرية ، تمثلت فى المدن الاستعمارية حيث رافقت حملة الاستعمار للجزائر ظاهرة تضخيم المدن واتساعها ، كما تطورت بعض المدن القديمة نتيجة لاتساع وظائفها الجديدة ، ومع ذلك بقيت الجزائر (الوطن) ذات طابع ريفى فى مجملها .

ويعود تطور المدن الجزائرية إبان عهد الاستعمار إلى ثلاثة عوامل :

1 ــ تقليد المعمرين فى حياتهم الجديدة للنمط الحضرى الأوروبى .
2 ــ إضفاء الطابع الرأسمالى على الاقتصاد الوطنى .
3 ــ الصراع المستمر بين سكان الجزائر والأروبيين الأمر الذى أدى بالأوروبيين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة ، أو ضواحٍ حديثة فى المدن القديمة .

والجدول يوضح مراحل النمو الحضرى فى الجزائر خلال 130 سنة (جدول رقم 3) .

	السنة	جزائريون		أوروبيون		المجموع	نسبة التحضر
		العدد	نسبة التحضر	العدد	نسبة التحضر		
(1)	1830	—	—	—	—	3.000.000	%5
(2)	1856	2.307.349	—	180.330	—	2.487.679	—
(2)	1866	2.652.072	—	251.942	—	2.904.104	—
(2)	1876	2.462.935	—	344.749	—	2.807.685	—
(3)	1886	3.287.000	%8	465.000	%69	3.752.000	%15.6
(3)	1906	4.046.000	%10	475.000	%69	4.721.000	%18.6
(3)	1926	4.615.700	%13	828.600	%75	5.444.300	%22.5
(3)	1931	5.026.300	%14	875.700	%77	5.902.200	%23.8
(3)	1936	5.570.100	%16	939.500	%79	6.509.600	%24.7
(3)	1948	6.660.000	%20	909.700	%80	7.569.700	%27.3
(3)	1954	7.840.000	%20	971.100	%80	8.811.200	%27.4
(3)	1959	8.850.000	%23	1.025.000	%85	9.875.000	%29.6

(1) Lacoste. A. et autres. L'Algérie passé et présent. paris. Editions sociales. 1960, p. 217.

(2) Annuaire statistique de l'Algérie (1963 - 1964). p. 21.

(3) Tableau de l'économie algérienne (1960). p. 22.

يتبين من جدول مراحل النمو الحضرى أن النمو الحضرى فى الجزائر يعتبر ظاهرة حديثة إذا نظرنا إليه من زاوية ارتفاعه بالشكل الذى هو عليه الآن ، إذ من سنة 1886 وحتى سنة 1956 لم يتعد النمو الحضرى (13%) أى بمعدل (1.7%) كل عشر سنوات ، ولكن من سنة 1956 وحتى سنة 1977 (إحدى وعشرون سنة) ارتفعت نسبة التحضر إلى (20%) وينعكس هذا على الريف ، فقد كانت نسبة الريفيين سنة 1880 حوالى (92%) ثم انخفضت سنة 1956 إلى (79%) لتصبح فى سنة 1977 حوالى (59%)[19] وفيما يلى سوف نتبين إلى أى مدى أثرت الهجرة الريفية فى نمو المدن الجزائرية بشكل ملفت للنظر .

دلت إحصاءات سكان الجزائر أن المدن المائة ألفية بلغ عددها (4) مدن سنة 1966 ، هى الجزائر (العاصمة) ، وهران ، عنابة ، وقسنطينة ، غير أن هذا النوع من المدن وصل إلى (11) مدينة سنة 1977 ، فبالإضافة إلى المدن الأربعة المذكورة نجد مدن : (سطيف ، البليدة ، سيدى بلعباس ، باتنة ، تلمسان ، الأصنام ، سكيكدة) ، وبناء على هذا فإن المختصين بالإحصاء السكانى قد قدروا أن المدن المائة ألفية يصل عددها سنة 1987 إلى (27) مدينة .

أما المدن التى يتراوح عدد سكانها بين (60 و 90 ألف) نسمة سنة 1977 فسوف تصبح مائة ألفية سنة 1987 ، وعددها (16) مدينة هى : (بجاية ، بسكرة ، تيزى وزو ، المدية ، تيارت ، ورقلة ، توقرت ، بشار ، تبسة ، سعيدة ، معسكر ، قالمة ، سوق أهراس ، غاليزان ، خميس مليانة ، غرداية)[20] .

ومن جهة أخرى ، فهناك بعض المدن التى لم يتجاوز عدد سكانها (50 ألف) نسمة سنة 1966 ، نجدها قد أصبحت مائة ألفية سنة 1977 مثل باتنة والأصنام ، وإذا كانت بعض المدن تشهد باستمرار نموا حضريا مضطردا مثل عنابة التى نمت بنسبة (71%) فى الفترة من 1966 إلى 1977 ، فإننا نجد مدينة مثل قسنطينة قد اختنقت

---

(19) Secrétariat social d'Alger. Monde rural et monde urbain. Alger. S.N.E.D. 1969, p. 21.

(20) Boutefnouchet Mostefa."L'urbanisation en Algérie", in revue Sciences soiences sociales Alger. O.N.R.S. n° 2, décembre 1979, p. 45.

بالسكان ولم تعد قادرة على النمو العمرانى لمواجهة نموها السكانى ، وذلك لموقعها الجبلى ولكونها محصورة بين أودية عميقة ، فى الوقت الذى نجد فيه مراكز حضرية تابعة لها قد تطورت بشكل سريع ، فمثلا نجد مدينة الخروب قد ارتفع عدد سكانها من (10) آلاف نسمة سنة 1966 إلى (40) ألف نسمة سنة 1977[21] .

وعلى العموم يمكن النظر إلى النمو الحضرى فى الجزائر فى الفترة من سنة 1966 إلى 1977 من خلال ثلاثة مستويات (انظر فى الملحق جدول نمو المدن المائة ألفية فى نفس الفترة) هى[22] :

1 ــ نمو حضرى متوسط ، وتقع نسبته بين (30% و 40%) مثل مدن قسنطينة (35%) وسيدى بلعباس (33%) ، ويبدو أن نسبة النمو هاته تساير معدل المواليد الذى يتراوح بين 3.2% و 3.4% سنويا .

2 ــ النمو الحضرى الشديد ، وتقع نسبته بين (50% و 80%) مثل الجزائر العاصمة (69%) ، وهران (59%) ، عنابة (71%) ، سطيف (64%) ، سكيكدة (77%) ، تلمسان (53%) وجميع هذه المدن تعتبر مدنا صناعية .

3 ــ النمو الحضرى الشديد جدّا ، والذى تتجاوز نسبته (85%) مثل مدن : البليدة (87%) ، مستغانم (87%) ، الأصنام (116%) ، باتنة (133%) ، وقد شهدت هذه المدن نزوحا ريفيا مكثفا خلال السبعينات (انظر فى الملحق : جدول نمو المدن المتوسطة من سنة 1966 إلى سنة 1977) .

وهكذا تبدو ظاهرة النمو الحضرى فى الجزائر كظاهرة سكانية ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن ، فبانتهاء حرب التحرير ، وانفتاح المحتشدات ، نزح سكانها نحو المدن بعد إعلان الاستقلال سنة (1962) واعتبارا من سنة 1966 اكتست عملية التحضر طابعا اقتصاديا ، على أساس أن عملية التحضر التى تتم فى نطاق التنمية الصناعية أفضل بكثير من مجرد القيام بعملية تحسين أو تحديث محدود فى الوسط الريفى .

---

(21) Ibid. p. 47.
(22) Ibid. p. p. 48 -50.

ثانيـا ـ هل نحن أمام ظاهرة للتحضر أم للتريف ؟

إن السؤال الذى يطرح نفسه بعد التحليلات الإحصائية لظاهرة النمو الحضرى فى الجزائر ، هو : ألا يمكن اعتبار ظاهرة النمو الحضرى وبشدتها الحالية عملية تريف فى الأساس وليست عملية تحضر ؟ خصوصا إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفى للسكان ، إلى جانب سكان الحضر الذين هم فى الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة .

فمن الناحية الديموغرافية ـ الاجتماعية يمكن تفسير هذا النمو « الفوضوى » المتزايد للحضر فى ضوء العوامل التالية :

1 ـ النمو الحضرى السريع : إذ بالرغم من انتهاء الحرب ، ونزوح المعمرين بعودتهم إلى فرنسا ، بعد الاستقلال ، فقد بقى النمو الحضرى فى تزايد مستمر ، ولا يزال إلى اليوم .

2 ـ تعقد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، والتى تقف وراءها عدة عوامل :

أ) عوامل اقتصادية ناتجة عن الوضع الاقتصادى العام فى الريف الجزائرى والمتمثل فى عدم التوازن بين الموارد والسكان .

ب) عوامل سوسيولوجية تتمثل فى عدم التنظيم الذى شهده الريف الجزائرى نتيجة لجذب المدن للطاقات الحيوية الريفية ، إلى جانب آثار حرب التحرير النفسية والاجتماعية التى تسبب فيها تهديم القرى والمداشر الريفية .

ج) عدم تكافؤ الفرص فى الميدان الاجتماعى والثقافى أمام أبناء الريف فى مقابل أبناء المدن ، الأمر الذى دفع بأعداد من الريفيين ، خصوصا الشباب منهم للخروج عن المجتمع التقليدى (المغلق) .

ثالثـا ـ التحولات المختلفة :

وتتمثل فى تحرك السكان بين مختلف المدن الجزائرية والأحياء والمراكز الصناعية ، وعودة اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب (300 ألف مهاجر) بعد إعلان الاستقلال ، والذين هم فى الغالب من أصل ريفى ، وتمركزهم فى المدن ، بالإضافة إلى

عودة أفواج متتالية من العمال المهاجرين إلى أوروبا ـــ فى السنوات الأخيرة ، وتمركز المؤسسات التجارية والمكاتب الحكومية والإدارية والبعثات الدبلوماسية فى أغلب المدن الشمالية الكبرى (الجزائر ، وهران ، عنابة ، قسنطينة) .

رابعـا : النزوح وأثره على بناء الأسرة الجزائرية :

ا ـــ بين الهجرة والنزوح :

تعتبر الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية ، أو النزوح الريفى نحو المدن ، من أبرز مظاهر الهجرة الداخلية ، وهى أكثر انتشارا فى البلدان النامية والمستقلة حديثا ، وقد ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالثورة الصناعية ، وهى الثورة التى تسببت فى اختلال التوازن بين القرية والمدينة ، أو بين الريف والحضر ، ومن ثم أدت إلى تركز معظم النشاطات الصناعية والخدمات الإدارية والثقافية والصحية الضرورية فى المدن الكبيرة ، على حساب الريف ، الأمر الذى أدى بسكان الريف إلى الانتقال إلى المدن ، أو إلى النزوح نحو المناطق الحضرية .

استعمل الباحث الانجليزى (جراهام) منذ سنة 1892 لفظ « الهجرة الريفية » وقصد به النزوح الريفى ، وذلك بناء على اللفظ الانجليزى : (RURAL - EXODUS) ذى المدلول الواسع والذى يشمل الهجرة الداخلية وإهمال الأرياف ، والهجرة الريفية ، وترك القرى وإخلاء الريف من السكان ، مع ملاحظة أن النزوح الريفى يعنى فى الأساس : « الانتقال والسير العشوائى للجماعات الريفية نحو مصير غير مضمون » أى أنه يتمثل بشكل واضح فى شدة الحراك الجغرافى للإنسان الريفى .

لكن النزوح الريفى لا يمكن أن يكون مجرد تغيير لمنطقة الإقامة فقط ، وإنما يصاحب هذا التغيير تغيير فى المهنة ، فالمهاجر الريفى عند نزوحه إلى المدينة يهمل الأرض أولا ، ثم يتجه إلى ممارسة أنشطة أخرى فى المدينة ، والتى غالبا لاتتطلب مهارة أو فنيات معينة .

والملاحظ أن هناك اختلافا واضحا بين النزوح الريفى والنزوح الزراعى ، حيث إن هذا الأخير يعنى « الإهمال الكلى للنشاط الزراعى » غير أن إهمال النشاط الزراعى لا يكون دائما مصحوبا بانتقال جغرافى ، إذ قد يصبح الفلاح عاملا فى ميدان الصناعة

التقليدية ، أو في قطاع الخدمات الاجتماعية في الوسط الريفي وفى هذه الحالة لا يمكن اعتبار ذلك نزوحا ريفيا ، لأن تغيير المهنة لم يصاحبه تغيير فى الوسط الجغرافى .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن معظم البلدان النامية تشكو من مشكلة أو ظاهرة النزوح الريفى ، والتى تأخذ فى الغالب اتجاها واحدا .. النزوح إلى المدينة ، وليس من الريف إلى الريف ، مما أدى إلى تعميق الهوة بين القرية والمدينة ، فحرم القرية من قوتها العاملة ، ومن عدم استقرار عناصرها الحيوية المتخصصة فى العمل الزراعى ، فى مقابل الضغط السكانى على المدينة التى اختنقت ضواحيها ، ولم تعد قادرة على تقديم خدماتها لهؤلاء النازحين .

ب ـــ النزوح الريفى وظاهرة النمو الحضرى فى الجزائر :

ارتبط النزوح الريفى ، فى الجزائر ، بفترة الاحتلال الفرنسى ، الذى اتخذ سياسة الاستيطان ، التى تقوم أساسا على انتزاع أراضى الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين ، ومن ثم أصبح الريفى الجزائرى أمام أمرين : إما أن يتجه إلى المدينة أو إلى خارج البلاد ، وإما أن يمكث فى الريف ليعمل فى مزارع المعمرين بأجر قليل .

ومن دراستنا لظاهرة نمو سكان المدن فى الجزائر ، منذ الحرب العالمية الثانية ، وحتى بداية ثورة التحرير ، أو من سنة (1936) وحتى سنة (1954) يتبين لنا ذلك بوضوح ، إذ ارتفع عدد سكان المدن فى هذه الفترة إلى (1.430.000) نسمة أى بزيادة قدرها حوالى (710.000) نسمة ، وتمثل نسبة (98%) بينما وصل عدد سكان الريف إلى (6.410.000) نسمة ، وبزيادة سكانية قدرت بـ (500.000) نسمة فى نفس الفترة ، الأمر الذى يؤكد بوضوح استمرار ظاهرة نزوح الريفيين إلى المدن .

وبعد استقلال الجزائر ، استمر النزوح الريفى ، بل وازدادت حدته نظرا للظروف التى سادت الريف الجزائرى أثناء ثورة التحرير ، وسياسة تجميع السكان فى مناطق جغرافية معينة ، الأمر الذى نتج عنه ، بعد انتهاء العمليات العسكرية فى المناطق الريفية ، تحرك سكانى شديد بين الريف والمدن وبين المدن نفسها .

قسم بعض المهتمين بالدراسات السكانية ظاهرة النزوح الريفى فى الجزائر ، ذات الاتجاه الواحد ، إلى فترتين : تمتد الأولى من سنة 1962 وحتى سنة 1966 أى من الاستقلال وحتى بداية تطبيق الثورة الصناعية ، وتمتد المرحلة الثانية من سنة 1966 وحتى سنة 1973 وهى الفترة التى تركزت فيها بوضوح الصناعة فى المدن الكبرى .

اتّسمت الفترة الأولى بنزوح ريفى كثيف نحو المدن ، وهذا نتيجة للنزوح الجماعى للأوروبيين نحو فرنسا من جهة ، ولانتهاء سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية والغربية (تونس والمغرب) ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين من جهة أخرى ، إلا أن عودة هؤلاء السكان لم يكن باتجاه الريف أو على الأقل باتجاه المناطق الأصلية ، وإنما كان فى أغلبه باتجاه المدن الكبيرة التى كانت فى الغالب تتوفر على المساكن الشاغرة من طرف الأوروبيين .

ونتيجة لهذه الحركة السكانية الكثيفة ، ارتفع معدل النمو الحضرى سريعا ، فقد تحرك أكثر من 600 ألف مواطن نحو المدن فى مدة أربع سنوات ، أما الفترة الثانية فاتسمت بنوع من الاستقرار ، إذا ما قورنت بالفترة السابقة ولكنها فى الحقيقة اتسمت هى أيضا بنزوح ريفى شديد ، وصل معدله سنويا إلى (120) ألف نسمة ، بل وارتفع هذا المعدل إلى (130) ألف نسمة سنويا فى الفترة التالية(73 - 1977) .

والملاحظ أنه بعد الاستقلال ، اتجه الاهتمام ، سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية أم بالنسبة لتقديم الخدمات إلى المراكز الحضرية الكبيرة ، والمتوسطة ، وأهملت التجمعات السكانية الصغيرة ، خصوصا تلك التى تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية .

الأمر الذى أدى إلى تقلص النطاق الريفى ، وتضخم القطاع الحضرى ، فالمعطيات الإحصائية تبين لنا أنه خلال عشرين سنة تغيرت نسبة الريف إلى نسبة الحضر من (79%) سنة (1956) إلى (59%) سنة (1976) .

ولا شك أن النمو الحضرى السريع فى الجزائر لا يعتبر نموا طبيعيا ، إنما هو نتيجة لتحرك السكان بين المدن نفسها ، ومن الريف إلى المدن ، وإن كانت الجزائر كبلد نام ، استقل حديثا ، بعد تخريب لاقتصاده وأجهزته القاعدية ، لم يكن بإمكانه خلال العشرية الأولى ، أن يوفر السكن الملائم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين على المستويين

الريفى والحضرى ، بل وعلى المستوى الحضرى نفسه ، إذ بقيت ضواحى مدن كثيرة تعانى من نقص الخدمات والمرافق الأساسية الضرورية وفى مقدمتها توفر السكن المناسب .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر ، والتى هى فى الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ومن ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكانى فى المدن نتيجة للنزوح الكثيف وليس أمام عملية للتحضر .

جـ ـــ الأسرة الريفية النازحة فى الوسط الحضرى :

وإذا أردنا أن نتتبع الأثر الذى يحدثه النزوح الريفى على بناء الأسرة الريفية النازحة ، فنرى أنه لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية ، محدودة ، بل ونادرة ، وبالأخص منها تلك الدراسات التى تتعرض للعلاقات الأسرية ولبناء الأسرة وتغير وظائفها والمشكلات التى تتعرض لها ، إلى غير ذلك ، وإن كانت هناك دراسات فهى ذات طابع اثنوغرافى ، تتعلق ببعض العادات كالأزياء والحلى والوشم والزواج وأثاث المنزل وغيرها .

تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة (الحضرية) بتقلص حجمها ، من النظام الأسرى الممتد إلى النظام الأسري النووى ، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية فى طابعها العام أسرة ممتدة ، أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم ، فالريف الجزائرى الذى كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعى وتربية الماشية ، فى مقابل المراكز الحضرية المحدودة العدد والسكان ، أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش ، كما سبق أن ذكرنا ، فى مقابل النمو السريع للمراكز الحضرية ، بل ويتوقع الديموغرافيون أنه قبل سنة (2.000) سوف ينقلب الميزان الديموغرافى فى الجزائر ، إذ سيرتفع معدل سكان الحضر عنه فى الريف .

وإذا كانت الأسرة الجزائرية فى النطاق الريفى تتحكم فى إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاؤها ، فإن هذه الإمكانية أصبحت فى الوسط الجديد (المدينة) صعبة أو مستحيلة .

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى فى المراكز الحضرية ، فيمثل انقلابا بالنسبة للنشاط الاقتصادى فى الوسط الريفى ، فإذا كان النظام الاقتصادى القائم على الزراعة فى الريف يساعد على بقاء واستمرار نظام الأسرة الممتدة ، وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية ، بواسطة التعاون والتضامن الجماعى فى الإنتاج والاستهلاك ، فإن الصورة تنقلب فى الوسط الحضرى ، ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة ووالدين وأعمام ، ومن ثم فهى تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهرى المتمثل فى مرتب رب الأسرة العامل .

ومعنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية ، من النظام الممتد إلى النظام النووى ، لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضرى المختلف عن الوسط الريفى ، أو من نموذج اجتماعى واقتصادى استهلاكى يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعى والحيوانى ، إلى نمط اجتماعى ـــ فردى يقوم على الاقتصاد الصناعى والتجارى ، ويحكمه العمل المأجور فى الزمان والمكان .

وتشير بعض الدراسات ، أنه تبعا لهذه الحركة فى المكان من الريف إلى الحضر ، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة (يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا) ، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية ، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذى بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية الجزائرية بين 5 - 7 أفراد ، مع بقائها أيضا محتفظة ، فى كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة ، ومن ثم يمكن القول إنه بعد الاستقلال بدأت تشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية ، وهذا على مستوى الجيل الأول والجيل الثانى من النازحين أما الجيل الثالث ففى الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية (الزواجية) .

د ـــ مشكلات الأسرة الريفية فى الوسط الحضرى :

يرى علماء الاجتماع أن الحياة الحضرية ، أو الحياة فى المدينة ، تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والزواج والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالتربية والضبط الاجتماعى والدفء العاطفى لأفرادها .

فمن حيث البناء أو الحجم ، نجد أن المدينة التى تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته دون أى اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها ، كما هو الحال فى الريف ، كما تسمح المدينة للعائلة بالتحرك فى السلم الاجتماعى والاقتصادى ، من أسفل إلى أعلى ، أو العكس ، كما قد تدفعه إلى التحرك الأفقى (الجغرافى) ، فيغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل ، بعكس الحال فى الريف الذى يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة ، وبمجال اجتماعى خاص ، الأمر الذى يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثم إلى تقلص حجمها من كونها أسرة ممتدة ، تتعدد أجيالها ، إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما تقوم على الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار ، ونادراً ما تضم والدى الزوجين أو أحدهما .

وانعكس هذا بدوره على الفرد الذى لم يعد يحتاج إلى الأسرة لتدريبه على مبادىء المهنة التقليدية (الزراعة وتربية الماشية) فالمدينة تكفلت بذلك حيث تتعدد فيها الفرص لتعلم المهارات اللازمة للعمل الحديث ، فهناك المدرسة والمصنع والورشة .

أثرت المدينة كما ذكرنا على الأسرة الريفية النازحة إليها ، وذلك من حيث حراك أفرادها فى المجال الجغرافى ، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعدة تحت تأثير العمل والسكن والتعليم ، أو فى مدن مجاورة ، ومن ثم يتجه حجمها إلى التقلص بالرغم من محاولة أفرادها للحفاظ على طابعها التقليدى المتسم بالروابط القرابية الصميمة ، وهذا ما نلاحظه فى المناطق المتخلفة التى تحيط بالمدن الكبيرة ، خصوصا الأحياء القصديرية منها ، حيث توجد الأسرة الممتدة من أصل ريفى ، والتى تبقى لفترة معينة محافظة على طابعها ، وعلاقتها الأصلية ، ولكنها لا تلبث أن تتجه لتأخذ النمط الفردى ، ومما يدعم هذا الاتجاه الزواج من خارج الأسرة (من غير الجماعة القرابية) يضاف إلى ذلك ظروف السكن الضيق والتنقل الجغرافى بين أحياء المدينة .

ومن حيث السلطة فى الأسرة الريفية النازحة ، نشير إلى أن السلطة فى المجتمع الريفى ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد ، وهى غالبا ما تتركز فى كبار السن ، فى حين نجد أن السلطة فى المجتمع الحضرى ترتبط بالوضع الاقتصادى وبالمركز الاجتماعى (السياسى والعلمى والإدارى ... إلخ) ، بالإضافة إلى التغير في مركز المرأة بحيث ، لم تعد السلطة

فى الأسرة مركزة فى يد الزوج ، ومما زاد فى تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل وخروج المرأة إلى ميدان العمل ، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها وهى فى الريف ، سواء بالنسبة للأبناء وشئون المنزل ، أم بالنسبة للزوج ، كما أدى هذا إلى ضعف الروابط والعلاقات بين الزوجين ، مما نتج عنه فى كثير من الأحيان توتر ونزاع .

ولا شك أن الطلاق يعتبر من أهم المشكلات التى تهدد بناء الأسرة ، والأسرة النازحة إلى المدينة بشكل خاص ، نظرا للمشكلات التى تتعرض لها ، والتى لا عهد لها بها ، مما يتسبب فى هز كيانها ، فازدياد مطالب الأسرة النازحة وغياب الأب لفترة أطول ، وعمل المرأة واستقلاليتها من الناحية الاقتصادية ، واختلاط مفهوم القيادة فى الأسرة ، وهى القيم السائدة فى المدينة ، أدى إلى تدهور العلاقة التقليدية للأسرة الريفية النازحة وضعف روابطها .

هـ ــ بعض النتائج المترتبة عن نزوح الأسرة الريفية إلى الوسط الحضرى :

سبق أن ذكرنا أن التصنيع الذى تركز فى أغلب المدن الجزائرية الكبرى ابتداء من سنة (1966) وحتى سنة (1973) كانت له آثاره على تحرك السكان نحو المراكز الحضرية الصناعية ، ولا شك أن تضخم هذه المراكز ونموها السريع غير المخطط قد أدى إلى ظهور مشكلات عديدة ، انعكست على الأسرة النازحة فى نواحى الصحة والتعليم وانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدلات الطلاق والجريمة .

ولا شك أن الأسرة النازحة إلى المدينة ، والتى غالبا ما تسكن فى حى قصديرى أو فى منزل قديم مع أسرة أخرى ، كثيرا ما يتعرض أفرادها للأوبئة خصوصا بين أطفالها ، نظرا لضيق المكان وتكدس عدد من الأفراد فيه ، مع عدم توفير المستلزمات الصحية كالمياه النقية والمجارى ودورة المياه ، وتهوية المسكن .

وفى ميدان التعليم ، نجد أن أغلب أبناء النازحين خصوصا من هم فى سن المدرسة (6 - 7 سنوات) يحرمون من التعليم ، فالأحياء القصديرية فى ضواحى المدن ، والأحياء غير المخططة أو الفوضوية تنعدم فيها مؤسسات التعليم ، ومن ثم فالتلميذ ليس بإمكانه

السير مسافات بعيدة للالتحاق بالمدرسة يضاف إلى ذلك أن التسجيل فى المدرسة كثيرا ما يتطلب شهادة إقامة ، وهذه قد لا تكون فى حوزة الأسرة النازحة ، ولهذا يجد الطفل نفسه ، وهو فى سن مبكرة ، أمام أطفال الحى الذين يماثلونه ، فيقضى معهم معظم وقته فى الشارع ، يتردد على ضواحى المدينة ، مما يساعد على انحرافه ومروقه ، فوالداه مُنْهمِكان بمطالب الحياة ، من عمل ، ونقل للمياه ، ونظافة للمسكن ، وكما ينعكس هذا الوضع على الأطفال ، فإنه ينعكس على الزوجة التى كثيرا ما تسوء علاقتها بزوجها وبجيرانها مما يحدث لها توترا نفسيا داخل البيت وخارجه .

إن وضعية كهذه ، يصعب معها تنفيذ أية سياسة لإعادة إصلاح وضع الأسرة أو حتى محاولة الإبقاء عليها بعيدا عن المشكلات التى تتعرض لها فى الوسط الجديد ، إذ من الصعب على أية سلطة سياسية ، مهما كانت لها من القوة والإمكانيات ، خصوصا فى البلدان النامية ، أن تراقب أو تتحكم فى الحراك السكانى ، ومن ثم الحفاظ على الروابط الأسرية العميقة ، إذ لا يجدى فى مثل هذه الوضعيات توجيه ولا إعلام ، ولا قانون أو تهديد ولا إرشاد وترشيد ، لأن ما تتعرض له الأسرة وعلاقاتها من تغير فجائى لا يخضع لمبدأ التغير التدريجى الذى قد تتعرض له أية أسرة حضرية كانت أو ريفية ، وهذا ما حدث للأسرة الجزائرية النازحة من الريف إلى المدينة ، بل ومن الجزائر كوطن إلى أوطان أوروبية أخرى .

إذن فالأسرة الجزائرية النازحة هى التى أوجدت نفسها ــ مخيّرة أو مكرهة ــ فى وسط مختلف تماما عن وسطها التقليدى ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وبالتالى فإن انعكاسات هذا الوسط على طبيعة الأسرة النازحة وعلى علاقاتها هو أعمق من مجرد كونه تحركا فى المجال الجغرافى ، من وسط جغرافى إلى وسط جغرافى آخر كما يبدو للكثيرين منا .

و ــ من مشكلات ونتائج النزوح إلى خارج الوطن :

أما النزوح خارج الوطن ، فتاريخه أيضا تاريخ الاستعمار الفرنسى للجزائر ، كما أن آثاره كثيرة ومتنوعة ، منها ما يمس المهاجر نفسه فى أرض الغربة ، من حيث العمل والثقافة والعلاقات الاجتماعية السائدة فى الوسط الجديد ، ومنها ما يمس أسرته فى موطنه الأصلى ، حيث يحرم أفرادها من رعايته لهم ، وما قد يتعرض له هؤلاء من انحراف

وغيره ، ومنها ما يمس المهاجر وأسرته فى دار الغربة ، وذلك فى ضوء الاختلاف الشديد بين الوسطين ، الأصلى والجديد .

والملاحظ أن موضوع النزوح إلى الخارج وأثره على الأسرة لا يزال موضوعا نادر الاهتمام من الباحثين ، وفى سنة (1980) قام أحد طلبة الدراسات العليا فى علم الاجتماع بجامعة قسنطينة بمحاولة لدراسة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة الخارجية ، توصل من خلالها إلى بعض النتائج ، فورد منها :

أ) تنحصر أغلب أعمار المهاجرين وزوجاتهم بين (30 و 50) سنة مع ملاحظة تعدد الزوجات من الجزائريات والأجنبيات ، ووجود عدد من الأبناء بمتوسط (5) أطفال فى الأسرة .

ب) هناك أكثر من ($1/3$) المهاجرين قضوا حياتهم الزوجية بعيداً عن الأسرة ، وبحساب زياراتهم السنوية ، تبين أنهم لم يعيشوا مع أسرهم إلا حوالى (3) سنوات موزعة على عدد من السنين .

جـ) معظم الأسر تتولى الإشراف عليها الأم فى غياب الأب ، وأحيانا يساعدها بعض الأقارب ، ولكن مع ذلك تواجه عدة مشكلات تتعلق بتربية الأطفال .

د) أدت الهجرة إلى وجود أفكار سلبية من الزوجات عن العلاقة الزوجية وأفكار تشاؤمية كالخوف من الزوج والشك فيه ، مما أدى بربع المبحوثات إلى التفكير فى الطلاق ، وأحيانا إلى طلبه فى غياب الزوج وإلى الشجار عند زيارة الزوج .

هـ) انعكاس غياب الأب على الأولاد ، وانحراف عدد كبير منهم ، بعد تركهم للمدرسة ، دون ولى يسهر على تربيتهم أو توجيههم .

□ الفصل الرابع □

من مظاهر التنمية والتحديث فى الجزائر

1980 - 62

أولا : مدخل بين التنمية والتغير والتحديث :

تعمد بلدان كثيرة إلى وضع خطط تنمية اقتصادية واجتماعية لها أهداف محددة ، وتنفذ خلال فترات معينة ، وتهدف هذه البلدان من وراء هذه الخطط إلى تطوير اقتصادها القومى وإلى الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء وإلى المساهمة فى الصناعة إلخ ... بغرض أن تؤدى هذه الأهداف المرحلية إلى هدف أبعد ، هو توفير حياة أفضل للمواطن واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا ، والوصول بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات الحديثة[1] .

وبهذا تصبح التنمية بمفهومها العام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعى من حيث كونها أسلوبا وعملية لتحقيقه وتوجيهه ، كما يرى البعض أن كل تنمية تشهدها المجتمعات النامية تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاج إلى آخر ، ومن بناء اجتماعى إلى بناء اجتماعى مغاير[2] .

وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة العلاقة بين التنمية والتغير الاجتماعى ، من خلال الآثار التى تحدثها خطط التصنيع وخطط تنمية المجتمعات الريفية على الأبنية والعلاقات الاجتماعية وعلى نوعية وشكل العمل . ونظام الأسرة وطرق التفكير والسلوك ، أى أن التنمية تعنى بصورة جوهرية عملية تفتح كل الطاقات المادية والروحية الكامنة فى المجتمع المعنى من سيطرة القوى الطبيعية والاجتماعية ، الأمر الذى يؤدى إلى تبدل الوضع الاجتماعى الراهن ، والذى يتسم بالتخلف واختلال النسق الاجتماعى ، إلى حالة أكثر حداثة وتوازن[3] .

يرى البعض أن التنمية تساوى التحديث الذى لا يزال مفهومه جديدا ، حيث تثار حوله تساؤلات عن مدى ضرورة التحديث وأهميته فى رصد عمليات التحول والانتقال والتغير التى تشهدها البلدان النامية ، خصوصا بعد أن أصبح التحديث يشير إلى نموذج

---

1) مصطفى عمر التير ، التنمية والتحديث ، طرابلس ، معهد الإنماء العربى 1980 ، ص 32 .

(2) BALANDIER, (G.) SENS ET PUISSANCE, PARIS - P.U.F. 1971, P. 120.

(3) MOORE, (WILBERT),LES CHANGEMENTS SOCIAUX, GEMBLOUX, DUCULOT, 1971. P. 176.

محدد للتغير يظهر فى المجتمع على أساس أن التحديث يمثل عملية معقدة ، تستهدف إحداث تغييرات فى جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية[4] بحيث يمكن القول مثلا إن التغيرات الاقتصادية الراجعة إلى التحديث تتضمن تخصص الأنشطة تخصصا مهنيا فنيا ، وتحديد الوظائف ووجود نسبة من العلاقات اللاشخصية ، وتكامل الوظائف الاقتصادية تكاملا أفضل ، كما تشمل التغيرات السياسية أيضا خصائص مثل التمايز الوظيفى والتنظيم الرشيد وتكافؤ فرص المشاركة فى اتخاذ القرارات .

كما تنهض عملية التحديث على تطوير اتجاهات إيجابية داخل المجتمع ، أى يصبح من الضرورى أن يتغير نسق الاعتقاد ، وأن يتبنى الأفراد اتجاهات جديدة ، ومع ذلك فالناس غالبا ما يميلون إلى الاحتفاظ بقيمهم واتجاهاتهم التقليدية ، التى قد تتعارض مع الواقع المتغير ، بل وفى كثير من الأوقات تكون هذه القيم والاتجاهات ذات أهمية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بهوية المجتمع وبشخصيته[5] .

ومهما يكن الأمر حول اختلاف الآراء والتعاريف المفسرة أو المحددة للتحديث ، فيمكن القول بأن التحديث يتمثل فى سيادة الحياة الحديثة فى المجتمع والتى تتلخص فى وجود المجتمع المتعلم وتحكيم العقل والمنطق والعلم عند التعامل مع مشكلات الحياة اليومية ، وبانتشار واسع لمنتجات العلم الحديث (التكنولوجيا) ، بحيث تتوفر هذه المعدات للاستعمال فى جميع الأماكن التى يقضى فيها الفرد يومه أو جزءا من يومه ، أو فترة من حياته ، كالسكن ومكان العمل والمدرسة والمستشفى ومكان قضاء وقت الفراغ إلخ[6] ...

ويرى كل من « الموند — ALMOND » و « كولمان — COLEMAN » أن أنساق التحديث تتحدد فى ارتفاع معدل التحضر وانتشار التعليم وارتفاع دخل الفرد وزيادة

---

(4) محمد على محمد : القيم الثقافية والتنمية ، فصل فى د . السيد الحسينى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية : القاهرة ، دار المعارف بمصر 1974 ، ط 2 ص 336 .

(5) نفس المرجع ، ص 338 .

(6) مصطفى عمر التير ، مرجع سابق ، ص 21 .

معدل الحراك الجغرافي والاجتماعي ، وارتفاع معدل التجارة والتصنيع ، مع وجود شبكة اتصال جماهيرى واسعة بالإضافة إلى المشاركة الجماهيرية[7] .

وفى ضوء ما سبق تتحدد خصائص التحديث الاجتماعى فى انتقال أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المراكز الحضرية الصناعية التى تعتبر إحدى عوامل التحديث . بالإضافة إلى أن النمو التكنولوجى يؤدى إلى الإقلال من عدد العمال الزراعيين غير الفنيين ، كما تقل الفروق بين سكان الريف والمدن فى البلدان النامية التى تستخدم الميكنة الزراعية ، نتيجة تقدم شبكةالمواصلات التى تؤدى إلى نوع من التجانس بين المجتمعين الريفى والحضرى . كما أن التحديث يؤدى إلى تغير النظرة الخارجية للأفراد وسلوك الجماعات الذى يرتبط بوظيفتهم فى المجتمع وليس بالنسبة لعقائدهم ولغتهم ومكان إقامتهم .

ومع نمو التحديث الاجتماعى يجد الفرد نفسه فى مجتمع يمتاز بالحرية وضعف القيود التى تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به ، فيكون حرا فى اختيار مهنته ولا يعود ملزما بمتطلبات عائلته أو عشيرته مع ملاحظة أن القيود التى تفرض على حريته تأتى من خلال القانون وليس من التقاليد والممارسات الاجتماعية .

وتبقى هناك حقيقة سائدة دائما وهى أن سياسة التحديث الاقتصادى والاجتماعى لا بد لها من استقلال سياسى كامل . لأن أى عملية للتحديث الاقتصادى والاجتماعى لا بد لها من استقلال اقتصادى وهذا لن يتوفر ما لم يكن هناك استقلال سياسى حقيقى عن الاستعمار ، وهو الاستقلال الذى يأخذ فى الاعتبار نزع ملكية رأس المال الكبير الاجنبى وتأميم المزارع والبنوك والمشروعات الكبرى الأجنبية وهذا بدون شك يتطلب تعديلا للعلاقات النقدية والتجارية والمالية ، وهذا ما حدث فى الجزائر منذ استقلالها السياسى وعلى مراحل ، فمن استعادة لأراضى المعمرين الأوروبيين إلى تأميم للبنوك والمؤسسات المالية والتجارية الكبرى إلى تأميم للنفط والغاز ، ثم انتهاج سياسة التصنيع الثقيل وتطبيق الثورة الزراعية فى الريف .

---

(7) **انظر** : جهينة سلطان العيسى ، التحديث فى المجتمع القطرى المعاصر ، الكويت ، شركة كاظمة 1979 ، ص 58 وما بعدها .

ثـانيـا :

التخلف والتحديث فى فكر الفيلسوف الجزائرى مالك بن نبي :

يرى الفيلسوف الجزائرى مالك بن نبي أن تخلف العالم الثالث بما فيه البلدان الإسلامية والعربية ، ليس قضاء محتوما ، وإنما هو مجرد عارض من أعراض التاريخ ، كان نتيجة ظروف موضوعية منها الاستعمار والشخصية الموروثة المتنافية مع الأوضاع الاقتصادية التى حددتها وفرضتها الحضارة الغربية ، فالمشكلة فى المجتمع الإسلامى ذات طابع نفسى ، حيث إن المعنى الاقتصادى لم يظفر فى ضمير العالم الإسلامى بنفس النمو الذى ظفر به فى الغرب فى ضمير الرجل المتحضر وفى حياته .

ويشير أيضا إلى عنصر آخر يتمتع بنفس الطابع النفسى ألا وهو عنصر « الزمن » الذى يعد أساسيا فى التنظيم مشيرا إلى نظرية « تيلور » التى تربط الإنتاج بالزمن وإلغاء الحركات أو الجهد المبذول وتعويضه بالآلات التى تختصر الحركات البشرية الضائعة فى غير منفعة[8] .

أما فى المجتمعات الشرقية — كما يرى مالك بن بنى — فإن ألوان النشاط والعمل تجرى بصورة تقليدية فى إطار الزمن الميتافيزيقى فالتخلف هنا فى عقول وفى تراث وفكر الشرقيين ، ولهذا فإن محاولات الاستفادة فى مجال التنمية من الاستشارات الغربية واعتماد خططها للتنمية والتحديث لا يمكن أن تأتى بأية فائدة ، لأن المستشار أو واضع خطة التنمية ينتمى إلى مجتمع يختلف فى بنائه الفكرى وفى واقعه وفى نظرته وفى تحليلاته للأمور عن المجتمع الذى تقدم له الاستشارة أو توضع له الخطة .

ولهذا يصبح من الضرورى هنا النظر إلى الفكر والثقافة كأساس لانطلاق أية سياسة تنموية تستهدف تحديث المجتمع ونقله من حالة التخلف إلى حالة أكثر تقدما .

---

(8) انظر مالك بن نبي : المسلم فى عالم الاقتصاد ، بيروت ، دار الشروق ، 1976 ، ص 17 وما بعدها .

وبهذه المناسبة لا بد من الإشارة إلى أن أغلب المجتمعات العربية المعاصرة استعارت النموذج الغربى فى التحديث القائم على التجربة الغربية فى التصنيع على أساس أن المجتمعات التى ستدخل عالم التصنيع ستضطر إلى استعارة هذا النموذج وتقلده بدقة ، وأن هذا سيؤدى إلى إحداث تغيرات فى البنية الاجتماعية وتقود هذه التغيرات إلى تحديث المجتمع[9] .

وأخيرا ، سوف يركز بحثنا هذا على بعض مظاهر التحديث فى المجتمع الجزائرى بقطاعيه الريفى والحضرى من حيث الهدف والحجم وبعض النتائج ممثلة فى التصنيع والتحضر ، ثم القرى الفلاحية فى نطاق الثورة الزراعية .

□ □ □

إذا ألقينا نظرة على المجتمع الجزائرى بقطاعيه الريفى والحضرى لتتبع عملية التحديث التى يشهدها فى مرحلة ما بعد الاستعمار ، نجد أنفسنا أمام ظاهرة تتطلب الحذر ، حتى لا نقع فى ضروب من الأحكام المسبقة ، ويعود هذا الحذر إلى عدة أسباب موضوعية فى مقدمتها مجموع التحولات والتطورات التى شهدها المجتمع الجزائرى بعد الاستقلال والمتمثلة فى إعادة هيكلة مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية والتعليمية والصحية بالإضافة إلى سلسلة من التغيرات الإرادية منها والعضوية والتى مسّتْ كثيراً من العلاقات وأوجه النشاط الاجتماعى ، مما يصعب معه التسليم بوضعها ــ فى مجموعها ــ فى مستوى عمليات التحديث والتنمية .

غير أن الذى لا شك فيه هو أن كثيراً من تلك التحولات والتغيرات كانت قصدية وتعكس إرادة الرفض لنمط أو أنماط من البناء الاجتماعى التقليدى الذى اتسم بالطابع الاستعمارى الاستغلالى فى كثير من جوانبه[10] .

---

(9) مصطفى محمد التير ، مرجع سابق ، ص 18 .

(10) جبهة التحرير الوطنى « ميثاق الجزائر » قسنطينة ، مطبعة البعث ، 1964 ، ص 40 .

كما كانت نتيجة لتخطيط من طرف الدولة وتعبر فى الوقت نفسه عن تطلع جماهيرى إلى التخلص من وضعية متخلفة ، أو بعبارة أخرى كانت نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى امتدت مبادؤها النظرية إلى فترة ثورة التحرير ، التى دفعت الأغلبية الساحقة من العمال والفلاحين نحو تحويل المجتمع الجزائرى التقليدى على عهد الاستعمار تحويلا جذريا[11] .

لقد أدخل الاستعمار الفرنسى إلى الجزائر أشكالا من الإنتاج الرأسمالى الاستغلالى (كإنتاج الخمور) التى أدت بالتالى إلى دفع البلاد نحو التخلف ، وذلك بتشجيع التفاوت الاجتماعى وتوسيع الفوارق ، التى أقرتها القوانين الاستعمارية ، خصوصا فى ميدان الملكية العقارية بالإضافة إلى القوانين الاجتماعية والسياسية .

ولهذا كانت التنمية فى المجتمع الجزائرى المعاصر ، كما حددها الميثاق الوطنى تتصل بعملية التحرر الاقتصادى :

« إن مدى التنمية يجب أن يتناسب فى واقع الأمر ، مع حجم التأخر المتراكم فى جميع الميادين لدى الشعوب التى تعرضت للسيطرة الاستعمارية والتى عانت الاستغلال الامبريالى ، فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر عن الجهود الواجب بذلها لتدارك تخلفها وتحديد طبيعة التغيرات التى ينبغى القيام بها فى كل الميادين للتخلص من حالة التخلف »[12] كما يعتبرها الميثاق الوطنى « عملية تمكن الثورة من بلوغ غاياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[13] » .

لقد مس التغير بعد الاستقلال قطاعات عديدة ، فالعلاقات الأسرية شهدت تغيراً على مستوى دور المرأة التى أصبح من حقها الانتخاب والعمل والتعليم وتقلد المناصب السياسية ، ومن التغير ما مس ميدان العمل والعلاقات الإنتاجية .. وجميعها يرجع إلى

---

(11) SECRETARAT SOCIAL D'ALGER, FLASH SUR L'AGRICULTURE ALGERIENNE" 8ème SERIE, JANVIER 1972.

وانظر : المرجع السابق ، ص 40 .

(12) جبهة التحرير الوطنى « الميثاق الوطنى » المعهد التربوى الجزائرى ، الجزائر ، 1976 ، ص 153 .

(13) نفس المرجع ، ص 158 .

الحركية التى طبعت مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسكانية ، بعد الاستقلال .

فمثلا نما سكان الجزائر من (12) مليون نسمة سنة 1966 إلى (18) مليون نسمة سنة 1977 ، فى حين وصل معدل النمو الديموغرافى الذى يعتبر من أكبر معدلات النمو فى العالم — إلى (3.2%) — وكذلك حيوية السكان التى تتعدى (56%) ممن يقل سنهم عن (20) سنة ويتوقع أن تزيد على (60%) سنة 1990 حسب تقديرات وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، كما نلاحظ أن النمو الحضرى الذى وصل (30%) سنة 1966 ارتفع إلى (41%) سنة 1978 وتتوقع التقديرات أن يصل إلى (50%) سنة 1990 أى أن ما يقرب من نصف سكان الجزائر يعيشون فى المدن ، كما لا تنسى اتجاهات الهجرة الريفية نحو المدن فى الفترة من 1966 إلى 1973 والتى من خلالها امتهن المهاجرون الريفيون أعمالا غير زراعية طبعت علاقاتهم وأساليب حياتهم بطابع حضرى .

ومن مظاهر التغير أيضا عمليات التنمية المتمثلة فى المخططات الكبرى ، وسياسة تنمية الريف فى نطاق تطبيق الثورة الزراعية وبناء القرى الفلاحية ، بالإضافة إلى محو الأمية ونشر التعليم الإجبارى والوعى الصحى .

ثالثاً : التصنيع واليد العاملة الريفية :

أظهر الإحصاء العام للسكان سنة 1966 أن عدد السكان القادرين على العمل بلغ (2560.000) شخصا أو (21%) من مجموع السكان ، منهم (1760.000) شخصا فقط يشتغلون فعلا ، بينما (845.000) شخصا بدون عمل ، وفى سنة 1970 قدر عدد السكان القادرين على العمل بحوالى (2750.000) ، فى حين تجاوز هذا العدد سنة 1980 إلى (3800.000) شخص .

والجدول التالى يوضح توزيع اليد العاملة حسب مختلف القطاعات خلال 14 سنة 66 — 1977[14] :

القطاع \ السنة	1966 العدد	1966 النسبة	1977 العدد	1977 النسبة
الفلاحة	852355	%49.4	692160	%29.6
الصناعة	172400	%10	401462	%17.2
البناء	90900	%5.4	345816	%14.9
التجارة + البنوك	140100	%8.1	183580	%7.9
النقل	75500	%4.4	132420	%5.6
الإدارة	336800	%19.5	397211	%16.9
قطاعات أخرى	56900	%3.2	127715	%7.9
المجموع	1.724.955	%100	2.280.364	%100

يتضح من الجدول أن الفلاحة مازالت تحتل الصدارة بالنسبة لليد العاملة إلى جانب وجود قاعدة صناعية ضعيفة وتقليدية ، وهذه من سمات المجتمعات المتخلفة وبهذا حاولت الجزائر منذ أواخر الستينات إقامة صناعة ثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولإيجاد فرص عمل كافية لليد العاملة العاطلة بحيث أصبح الميدان الصناعى يحتل المرتبة الثانية من حيث استيعاب اليد العاملة (17.2%) سنة 1977 بعد أن كانت لا تستوعب سوى (10%) سنة 1966 وتحتل الإدارة المرتبة الثالثة ، ويبدو أن الدولة قد أولتها أهمية خاصة من حيث النوعية ، ثم يأتى البناء الذى يستوعب (24.8%) من الأيدى العاملة وخاصة الريفية منها ، ذلك أن ظاهرة البطالة مرتفعة فى الريف أكثر منها فى المدينة ، حيث وصل عدد العاطلين (945.993) شخصا ، مع ملاحظة أن البطالة تتركز فى الفئة التى يقل سن أفرادها عن (25) سنة وتقدر نسبتهم بـ (47%) من مجموع السكان .

(14) عبد اللطيف بن أشنهو — التخطيط والتنمية فى الجزائر 62 - 80 الجزائر 1980 ، ص 222 .

إن ظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن كثيرا ما يكون الدافع إليها هو الحصول على فرص عمل بأجر أعلى وحياة اجتماعية أكثر رخاء ، وقد ارتبطت هذه الظاهرة فى الجزائر بعملية التصنيع التى شهدتها المدن الجزائرية الكبرى منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات والتى انعكست بالتالى على عملية التصنيع نفسها ، ذلك أن تشغيل أيدٍ عاملة غير مؤهلة كان له آثاره السلبية على الآلة وعلى الإنتاج ، فقد قدر حجم الهجرة الداخلية فى الفترة من 1973 إلى 1977 بـ (130.000) شخص سنويا ، كما أشارت معطيات التعداد السكانى الأخير 1979 بوجود نمو ملحوظ فى انتقال السكان إلى المدن ، إذ بلغ عدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية (190) مركزا كما ارتفع عدد سكان المدن من (3700.000) إلى (7095.000) نسمة أى من (31%) إلى (41%) من المجموع الكلى للسكان[15] .

إن النزوح الريفى نحو المدن الجزائرية يتركز فى الفئات الفقيرة من الريفيين ، التى تبحث عن أى عمل لا يتطلب مهارة ، وتتخذ من الأحياء القصديرية بضواحى المدن ملجأ لها . ومنها تبدأحياتها وسط مجتمع تسوده تقاليد وعادات ريفية حضرية ، فقد تحتجب المرأة وتبرز سيطرة الزوج ، إلى جانب ذهاب البنت إلى المدرسة الحديثة ، واقتناء الأسرة للأدوات المنزلية الحديثة كالتليفزيون ومطبخ الغاز إلخ ... وفى المصنع أو فى المؤسسة يكتسب العامل خبرة جديدة ويحصل على امتيازات لا عهد له بها (دخل شهرى منتظم ــ مطعم ، نقل ، رعاية صحية إلخ ...) .

بالإضافة إلى انتمائه إلى بعض الجماعات التطوعية (النقابة ، جماعة الرياضية إلخ ..) وهذا يعنى أنه أصبح يمارس علاقات جديدة مرتبطة بالزمان والمكان .

رابعــاً : التحضر والتحديث بين الريف والمدينة :

أ ــ التحضر كمعوق للتنمية :

من الظواهر الجديرة بالملاحظة أن عملية التحضر فى الجزائر قد سبقت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولهذا لا نبالغ إذا قلنا بوجود دورين متناقضين فى آن واحد

---

(15) عبد اللطيف بن أشنهو ، الهجرة الريفية فى الجزائر ، ترجمة عبد الحميد أتاسى ــ الجزائر ، مركز الأبحاث فى الاقتصاد التطبيقى ، د . ت . ، ص 10 - 13 .

لعملية التحضر ، إذ يمكن اعتبار التحضر كمعوق للتنمية وكدافع لعملية التنمية فى ذات الوقت .

وإذا ما رجعنا قليلا إلى الوراء ، فإننا نجد أن المدن الجزائرية ، فى غالبيتها ، كانت على عهد الاحتلال مدنا ذات وظيفة استهلاكية أكثر منها مدنا للإنتاج . وهذا يمثل فى نظرنا الجانب المعوق للتنمية ذلك أن هذه المدن قد لعبت دور الوسيط بين الريف والاستعمار ، لأنها تمثل مراكز تجارية بين الجزائر وفرنسا .

وبعد الاستقلال 1962 وتأميم أراضى المعمرين التى خضعت لنظام التسيير الذاتى* أصبحت المدن تسيطر على النشاط الاقتصادى الذى تقوم عليه حياة الريف كالتصدير والتسويق والتمويل ... إلخ وذلك بواسطة الأجهزة التنفيذية المتمثلة فى مختلف الدواوين والشركات الوطنية والبنوك وبقيت المدن الجزائرية إلى حد كبير تقوم بدور المستهلك أكثر من دور المنتج بالرغم من اتساع وظيفتها الإدارية والسياسية وتمركز مختلف الخدمات فيها .

ب ـــ التحضر كمحرك للتنمية :

إذا كانت بعض الحقائق السابقة الذكر قد بينت لنا أن التحضر قد يصبح أحد معوقات التنمية ، فهو من جهة أخرى يسبب حراكا سكانيا نحو المدن ، وفى الوقت نفسه تجمع الفئات ذات التكوين العلمى والمهنى على الهجرة ، وبالتالى ساعد على تحقيق الترقية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئات ، كما ساعد التحضر على إعادة تشكيل وتنظيم العائلة الحضرية حيث ظهرت أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية فى أماكن العمل وفى الأحياء والتجمعات السكنية (المخططة أو التلقائية) ، مما ساعد بالتالى على ايجاد نمط جديد من الحياة الجماعية .

كما ساعد التحضر على خلق نمط جديد من الحياة الثقافية بواسطة وسائل الاتصال الحديثة ، الأمر الذى أدى إلى ظهور حاجات ثقافية جديدة ، بالإضافة إلى نمو الشعور عند الشباب بضرورة اللحاق بركب التقدم .

---

* حوالى 2.8 مليون هكتار .

وفى الأخير فإن شبكة المدن الجزائرية الموروثة عن الاستعمار هى الآن فى طريق إعادة هيكلتها وتخطيطها ، كما ظهرت المدن البترولية والمراكز الصناعية والسياحية والإدارية ، إلى جانب التجمعات الحضرية ذات الطابع الزراعى الناتجة عن التنمية الريفية (القرى الفلاحية فى نطاق الثورة الزراعية) .

ج ــ ما وراء التصنيع الثقيل :

لا شك أن الظاهرة السائدة فى البلدان النامية هى ظهور التحضر قبل التصنيع ، والجزائر كبلد نام لا يزال يجتاز المراحل الأولى من عملية التصنيع ، فقد وجد بعد استقلاله تركة صناعية من الاستعمار تتمثل فى هيكل صناعى ضعيف تقنيا وعدديا ، يكمل فى أساسه الصناعة الفرنسية ، ويتركز فى المدن الكبرى كالجزائر ووهران وعنابة وارزيو ، وبعد الشروع فى تطبيق الثورة الصناعية 1966 اتجهت الصناعة الجزائرية إلى التمركز فى شريط التل الساحلى وبخاصة التل القسنطينى ، أما القاعدة التحويلية لهذه الصناعة فقد تركزت فى التل الداخلى ، مع ملاحظة أن الصناعة الجزائرية أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة التى تتطلب استثمارات كبيرة ، فى الوقت الذى لم تتمكن فيه من إيجاد فرص للعمل فى مقابل الزيادة الديموغرافية الكبيرة للسكان ، ومع ذلك فقد كانت سببا رئيسيا فى نزوح اليد العاملة الريفية نحو مراكز الصناعة والمدن المتوسطة التى ظهرت فيها الصناعات الخفيفة لسد احتياجات السوق المحلية .

خامســا : دور القرية الفلاحية فى تنمية وتحديث الريف الجزائرى :

أ ــ القرية الفلاحيــة كإحدى دعائم الثورة الزراعيــة :

تعتبر الثورة الزراعية التى بدأ تطبيقها فى الريف الجزائرى منذ 17 يونيه 1972 ، عملية تنمية مخططة كبرى استهدفت تنمية وتحديث الريف الجزائرى بقطاعيه الزراعى والرعوى ، وتقديم الخدمات لأبناء الريف فى المكان عينه ، وبعبارة أخرى العمل على تقريب الفوارق بين الريف والحضر وإيجاد نوع من التوازن بين هذين القطاعين المتناقضين وقد حدد هذا بوضوح ميثاق وقانون الثورة الزراعية :

« إن الأهمية السياسية والاجتماعية للثورة الزراعية والسعى المبذول للإسراع فى التنمية

يفرضان إنجاز الثورة الزراعية فى نطاق مخطط وعمل متماسك .. لأنها تشمل كافة نواحى المعيشة والعمل فى الزراعة ، فهى ترمى إلى تصفية التخلف الاقتصادى والثقافى السائد فى الأرياف[16] » .

وقد مر تطبيق الثورة الزراعية بثلاث مراحل ، ابتدأت المرحلة الأولى منها بتاريخ 17 يونيه 1972 وانتهت بتاريخ 30 ابريل سنة 1973 ، وتركزت المرحلة الثانية فى إحصاء أراضى البلديات والدومين وغيرها من أملاك الدولة وتوزيعها على صغار الفلاحين سواء من الذين لهم ملكيات صغيرة أم من المعدمين الذين كانوا يمارسون الخماسة من قبل .

وقد تم خلال هذه المرحلة إنشاء (312) تعاونية تحضيرية للاستثمار و (793) تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و (1364) تعاونية زراعية للإنتاج ، حيث بلغت المساحة الإجمالية لهذه التعاونيات (788) ألف هكتار استفاد منها حوالى (50) ألف متعاون[17] .

ثم أخيرا المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية التى بدأ تطبيقها فى 8 نوفمبر 1975 والتى تم وضع أسسها القانونية فى 17 يونيه 1975 وركزت على تنظيم القطاع الرعوى وتربية الماشية مستهدفة تنمية الثروة الحيوانية وتحسين أنماط معيشة مربى الماشية وصغار الرعاة[18] .

والملاحظ أنه حتى نهاية سنة 1974 كانت هناك 1748 تعاونية إنتاج استفادت منها (53.674) أسرة فى مساحة كلية تغطى (788.284) هكتار من الأراضى الخصبة .

وإلى جانب دور التعاونيات فى تنمية وتحديث الريف الجزائرى من حيث توفير العمل والإنتاج الزراعى على أسس حديثة ، توجد القرى الفلاحية المخصصة للمستفيدين من الثورة الزراعية والعاملين فى تعاونياتها وأجهزتها التنفيذية ،

---

(16) رئاسة مجلس الوزراء « الثورة الزراعية ـــ الجزائر » ، المطبعة الرسمية 1971 ، ص 40 .

(17) M.A.R.A, RECENSEMENT DES COOPERATIVES DE LA REVOLUTION AGRAIRE, ALGER DIRECTION DES ETUDES 1974 .

(18) الملتقى الدولى للرعى ، 90 - 91 .

وقد حددت عددها بألف قرية كمرحلة أولى . على أن تنفذ منها (300) قرية خلال المخطط الرباعي الثاني 74 - 1978 ، ولكن حتى نهاية سنة 1976 لم ينجز من هذه القرى سوى (34) قرية وذلك لأسباب عديدة منها نقص المواد الضرورية للبناء وتباطؤ المقاولات المكلفة ببناء بعض القرى ، وقد دلت الإحصاءات الحديثة لوزارة الفلاحة أنه حتى شهر مارس 1979 تم بناء (131) قرية تتوفر جميعها على متطلبات الحياة الحديثة من مدرسة وناد ومسجد وملعب ومكتب للبريد وفرع إدارى بلدى وحمام عمومى ومصحة ...إلخ . بالإضافة إلى أنها مزودة بالماء النقى وبالكهرباء .

والملاحظ أن هذه القرى تختلف بحسب المناطق الموجودة فيها إذ هناك القرى ذات الطابع الفلاحى أو الرعوى أو الغابى أو الصناعى ، وقد توزعت مجموعة القرى المنجزة فعلا وحتى سنة 1979 على (17.842) أسرة .

ب ـــ وظيفة القرية الفلاحية وأهميتها فى تحديث الريف الجزائرى :

للقرية الفلاحية دور تنموى يقوم على تحسين شروط الحياة فى الريف ، بالنسبة للمستفيدين وبالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم ، والملاحظ أن سياسة القرى الفلاحية لا تشكل وحدها فقط برنامج الإسكان الريفى ، إذ تقرر خلال المخطط الرباعى الثانى إنجاز (40) ألف وحدة سكنية ريفية و (60) ألف سكن آخر فى إطار عمليات البناء الذاتى .

إن ماهية شروع القرى الفلاحية العامة بسيطة وبالرجوع إلى النصوص القانونية نجد أنه انطلاقا من الاستراتيجية العامة للثورة الزراعية فإن سياسة الإسكان الريفى تهدف إلى ربط التنمية فى هذا القطاع بمجهود تحديث وتجديد بنية نظام الإنتاج الزراعى وهكذا فإن أعمال التحسين والاستصلاح الجارية فى هذا الإطار ستكون مدعومة بمجهود تطوير الإسكان الرامية إلى دمج سكان الريف فى نظام الإنتاج الجديد ولهذه الأسباب اتخذ القرار لصالح السكن الجماعى ، لأن القرية هنا لا تقف عند كونها مجرد تجمع للسكان وإنما لكى تصبح أيضا عنصرا ومحصلة لعملية تطور فى بناء الإنتاج وبناء الحياة الاجتماعية فى الوقت نفسه والهدف من وراء ذلك اقتصادى بالتأكيد ولكن أيضا سياسى واجتماعى .

استقبل الفلاحون الجزائريون مشروع الألف قرية بالترحاب بعد التوسع فى شروط تخصيص السكن بحيث لم يعد يشمل فقط المستفيدين من الثورة الزراعية ، وإنما تجاوزهم إلى عمال القطاع الزراعى المسير ذاتيا وفئات الفلاحين الفقراء ، وكان لهذا التوسع أثره الإيجابى نظرا لأنه ليس من السهل جمع المستفيدين من أراضى الثورة الزراعية فى مكان واحد بسبب تبعثر الأراضى المؤممة .

وهناك ملاحظة أخرى لا بد من تسجيلها هنا وهى أن القرى الفلاحية تركزت أساسا فى المناطق الغنية نسبيا ، وهى الحقيقة التى فرضت نفسها على المسئولين حيث لم تظهر القرية الفلاحية إلا حيث تركزت الأراضى الزراعية بشكل واضح ، ولهذا فالمناطق الفقيرة لم تكن معنية بالأمر ، يضاف إلى هذا كله أن عددا كبيرا من التصاميم الهندسية لهذه القرى لم يستجب فى أغلب الأوقات لرغبات المستفيدين .

فالبعض على سبيل المثال يفضل أن يحتوى سكنه الريفى على حظيرة أو زريبة للحيوانات (57.1 %) أو حديقة لزراعة الخضروات (83.1 %) غير أن المنفذين لم يعتقدوا بفائدة تلبيتهم لهذه الرغبات أو تجاهلوها أصلا ، مع ملاحظة أن بعض النماذج الهندسية خلال المرحلة الأولى قد اقتبست من بلدان أوروبية قبل أن تؤخذ فى الاعتبار متطلبات واحتياجات الفلاحين فى ضوء الحياة العملية وظروفها ، سواء من الجانب الطبيعى أم الجانب الاقتصادى أم الجانب الاجتماعى الثقافى .

ذلك أن للقرية الجديدة وظائف متعددة منها ما هو اجتماعى ومنها ما هو اقتصادى ومنها ما هو سياسى ومنها ما هو ثقافى ، فاللقرية مثلا وظيفة اقتصادية محددة تشمل أساسا تعزيز وتنويع الإنتاج وتوزيعه بين سكانها ، واستغلال قوة العمل غير المستعملة من سكانها فى عمليات استصلاح أراض جديدة وإيجاد نشاطات أخرى لفائدة سكانها[19] وعلى العموم تتلخص وظائف القرية الفلاحية فى توفير الظروف الاجتماعية للعمل كالخدمات الأساسية كما تشكل عاملا أساسيا فى نقل المنتجين من نظام الإنتاج العائلى المغلق المتسم بالجمود إلى النظام التعاونى المنظم مع استخدام الطرق والأدوات الحديثة في الإنتاج .

---

(19) M.E.S.R.S. et O.N.R.S;.''VILLAGES SOCIALISTES ET HABITAT RURAL'' ALGER, O.P.U, 1976

وتبقى الوظيفة الأساسية فى نظرنا للقرية الفلاحية الجديدة تتمثل فى إيجاد توازن جهوى وطنى ، عن طريق توزيع جديد للسكان عبر الوطن ، يتسم بالعدالة ويقوم على تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الريف والحضر .

ج ــ من نتائج دراسة سوسيولوجية لقرية فلاحية :

الحالة الأولى : قرية فلاحية من بين أوائل القرى التى تم بناؤها حاولت إحدى الدراسات السوسيولوجية أن تجيب عن التساؤلات الآتية :

أ ــ الوضع الاجتماعى السابق لسكان القرية ؟

ب ــ طبيعة المسائل المتعلقة بالمستفيدين من حيث إقامتهم فى القرية .؟

ج ــ التبادلات التى طرأت على طريقة الاستهلاك عند المستفيدين ؟

د ــ درجة الارتياع ؟

فبالنسبة للأصل الاجتماعى لسكان القرية نجد عدم تجانسهم من حيث الفئات الاجتماعية وذلك من خلال تنوع أصولهم الاجتماعية ، وهذا التجمع يعتبر من وظائف القرية لأنها يجب أن تقوم بدور موحد لقوى الحياة الجماعية الآخذة فى النمو فى إطار الثورة الزراعية ، ومن ثم العمل على تكامل المجتمع الكلى بقطاعيه الريفى والحضرى .

الوضع الاجتماعى السابق	العدد	النسبة
ملاكون	15	27.8
مستأجرون	21	38.9
شركاء	4	7.4
خماسون	3	5.5
عمال زراعيون	11	20.4
المجموع	54	%1000

أما عن طبيعة الحلول التى وفرتها القرية الفلاحية فقد أمنت القرية للمستفيدين فى المقام الأول حلا لمشكلة السكن حيث يؤكد اثنان وستون بالمائة أنهم كانوا يسكنون فى ظروف بالغة الصعوبة ، كما أن المستفيدين قد قدموا من سبع مناطق مختلفة تشكو أصلا من فقر فى التجهيزات الجماعية ، ومن هذه الزاوية يبرز دور القرية الفلاحية فى توفير هذه التجهيزات والتى تستهوى الفلاحين (الحمام ، المقهى ، المسجد ، المدرسة ، الكهرباء ، العلاج ... إلخ) .

وفيما يتعلق بتحول نماذج الاستهلاك : توصلت الدراسة إلى أن السكن فى القرية قد حدد بعض المتغيرات فى نموذج الاستهلاك ، ويلاحظ ذلك من خلال ما تمارسه المراكز التجارية فى القرية من تأثير على الخصائص الجديدة لاستهلاك الوحدة العائلية ، التى أصبحت تستهلك أنواعا من المواد الغذائية الجديدة على حساب النظام الغذائى التقليدى القائم على الاستهلاك ، ومن نتائج الدراسة ما يلى :

- المنتجات الغذائية من غير الحبوب مطلوبة بكثرة وكذلك المنظفات (صابون - مزيلات الأوساخ ... إلخ) .
- الأغذية المحفوظة (المعلبات) قليلة الطلب .
- منتجات الوقود (غاز ، فحم) مطلوبة بكثرة .
- سلوك جديد فى اقتناء اللباس أخذ فى الظهور لصالح التحديث خصوصا عند فئات الشباب .
- تزايد الطلب على السلع المعمرة وحسب إمكانيات كل أسرة مثل الكراسى والدواليب وأدوات المطبخ (البوتجاز والسخان ... إلخ) .

وبخصوص درجة الارتياح : يوضح لنا الجدول التالى بصورة كافية إلى حد ما مستوى الارتياح أو الرضى مع ملاحظة أن هذا المستوى من الارتياح متغير طبقا للأصل الاجتماعى للمستفيدين وذلك من حيث فوائد القرية .

البيان	ضرورة		ترقية		حظ		فرصة		التزام		المجموع	
	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة
ملاك	4	25	3	20	6	40	2	13	-	-	15	100
مستأجر	6	28	8	39	1	5	6	28	-	-	21	100
شريك	-	-	2	50	1	25	-	-	1	25	4	100
خماس	3	100	-	-	-	-	-	-	-	-	3	100
عامل	5	455	4	364	2	18.2	-	-	-	-	11	100
المجموع	18	35	17	31.5	10	18.5	8	14.8	1	19	54	100

وهكذا يبدو بوضوح أن الإقامة فى القرية تمثل بالنسبة للعمال الأقل حظا ضرورة ورقيا اجتماعيا ، بينما تباينت الإجابات حينما تعلق الأمر بدراسة مزايا القرية ، ويمكن اعتبار إجاباتهم كإجابات على الأسئلة الكبيرة الدلالة .

وفيما يلى إجابات المستفيدين التى تعكس المنشأ الاجتماعى للفلاح وعاداته المكتسبة وأيضا مستوى طموحه ومدى تقبله لعناصر التحديث فى الوسط الجديد ، وذلك كله من خلال رأيه فى مزايا القرية :

البيان	نعم	لا
ـ هل تتوفر القرية على رفاهية كافية ؟	30	14
ـ هل القرية قريبة من المدرسة ؟	20	15
من الطبيب ، من المسجد ؟	09	15
ـ هل القرية تتطلب مصاريف كثيرة ؟	09	15
ـ هل القرية قريبة من مكان العمل ؟	19	35
ـ هل هناك إمكانية توسيع السكن ؟	27	27

□ الفصـــل الخامـــس □

الريـــف وسياســـة التنميـــة

أولا : التسيير الذاتى فى الريف الجزائرى :

أ ــ الاستيطان واغتصاب الأراضى :

من دراستنا لمختلف أنواع الاستعمار يمكن القول إن الاستعمار الفرنسى فى الجزائر تميز عن غيره بأنه استعمار إسكان ، ولم يكن مجرد استعمار استغلال[1] ، فقد صاحبته موجات من المهاجرين الأوروبيين الذين استوطنوا الجزائر ، لكن الذى يجب ملاحظته هنا أن حركة الاستيطان الأوروبى هذه لم تكن تلقائية ولا عشوائية .. إنما رافقتها مناقشات فكرية وظهور نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للاستيطان الأوروبى فى الأراضى الزراعية الخصبة ، حتى أن بعض العلماء من الفرنسيين قاموا بدراسة خطوط الحرارة المتساوية فى المناطق الشمالية من الجزائر ، وعلى ضوء ذلك نصحوا الأوروبيين بالاستقرار فى شمال خط عرض (25) . وهو الخط الذى يمر بمدينة معسكر غربا إلى مدينة باتنة والعين البيضاء شرقا .

وهكذا نادى أصحاب هذه الأفكار المخططة بضرورة الاستقرار فى المناطق الشمالية ، التى تحدها جنوبا جبال الأطلس التلى ، مع العمل على إقامة نوع من الاستحكامات والحدود الفاصلة بين المناطق العربية والمناطق الأوروبية ، ولو أدى الأمر إلى طرد أبناء الريف الجزائرى خارج المراكز الجديدة ، أو المتوقعة لاستقرار المستعمرين ، بل إن بعض الفرنسيين ذهبوا بعيدا فى هذه السياسة عندما نادوا بضرورة حفر خنادق حول السهول الخصبة لمنع الجزائريين منها ، مثل سهل (متيجة) وسهل (عنابة) وسهل (وهران) .

كان الهدف من هذه السياسة الاستعمارية هو توفير الحماية والدعم للمستوطنين من جهة والحيلولة دون رجوع المواطنين الأصليين إلى أراضيهم ، وتتضح خطورة هذه السياسة أكثر إذا علمنا أنه عندما اتسعت مناطق الاستيطان بدأ المستوطنون يطالبون السلطات الفرنسية بالأسلحة لتكوين فرق عسكرية منهم ،

---

(1) - حازم الببلاوى ، التنمية الزراعية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، 1967 ، ص 140 - 141 .

وذلك لمساعدة القوات النظامية المسلحة[2] ، وهى سياسة كما تبدو تشبه إلى حد بعيد سياسة الاستيطان اليهودى على أرض فلسطين ، التى أتت بعد ذلك والتى تمثلت فى نظامى (الكيبوتز) أو المزارع الجماعية و (الموشاف) أو القرى التعاونية .

تكونت أولى الجماعات التى استقرت على أرض الجزائر من جنود وضباط الحملة الفرنسية الذين نزلوا ابتداء من سنة 1845 حيث تمكن نفر منهم من شراء الأراضى الزراعية الواقعة حول مدينة الجزائر وذلك بأبخس الأثمان بعد أن تركها أصحابها ، تحت ضغط وبطش المستوطنين المدعومين بالقوات العسكرية .. وفى هذه الحالة لم يكن للجزائريين ملجأ إلا المناطق الجبلية المحيطة بالعاصمة أو إلى الغرب الجزائرى (وهران) الذى كان لا يزال تحت حكم الأمير عبد القادر الجزائرى[3] .

ولكن بعد أن أخمدت الحملة الفرنسية مقاومة الأمير سنة 1847 ، اتجه المواطنون نحو المناطق الجنوبية وإلى الصحراء ، الأمر الذى ساعد الأوروبيين على الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية الخصبة التى كانت بيد أبناء الريف الجزائرى ، وكانت النتيجة أن فقد الجزائريون أكثر من (45%) من أراضيهم[4] .

وهكذا أدت حركة الاستيطان الفرنسى إلى « تفتيت » النظام الزراعى الجماعى عن طريق القوات العسكرية وبمساعدة سن القوانين التى سمحت ببيع أراضى المؤسسات الدينية ، وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضى القبائل وأراضى العائلات الجزائرية ، ومن أمثلة هذه القوانين ، قانون مجلس الشيوخ الصادر عام 1863 الذى حددت بمقتضاه أراضى القبائل إجباريا وقانون (وارنييه) الذى فتت الأملاك الجماعية ،

---

(2) - عبد الله جندى أيوب ، الاستيطان الفرنسى فى الجزائر (1830 - 1919) ، رسالة دكتوراه فى الآداب من قسم التاريخ — كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1969 ، ص 40 .

(3) - Mostefa Lacheraf, L'Algérie Nation et Société, Paris, Edition François Maspéro, 1965. P. 75.

(4) - محمد صفى الدين ، « بعض مشاكل السكان فى الجزائر » (محاضرات معهد الدراسات الإسلامية - 63 - 1964) ، القاهرة ، 1964 ، ص 66 .

وقانون عام 1893 الذى أباح بيع أراضى المسلمين التى يطالب بها الدائنون الفرنسيون[5] .

هذه التشريعات وغيرها ، ساعدت على الاستيلاء على معظم الأراضى الخصبة التى كانت فى حوزة الريفيين الذين طردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة ، حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل إيراداً[6] ، وأصبح الريفيون الجزائريون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم أجراء (مياومين) أو (خماسين) فى مزارع المعمرين « الكولون » .

وبإلقائنا نظرة على جدول توزيع الأراضى فى الفترة من 1850 إلى 1951 تتضح سياسة اغتصاب ونهب الأراضى الخصبة على مدى مائة سنة[7] :

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115.000
1870	765.000
1900	1982.000
1930	2364.000
1940	2720.000
1951	1727.000

ولكن بعد وضع حد للاستيطان الفرنسى فى الجزائر سنة 1962 أصبح الوضع يتطلب إعادة تخطيط البناء الاقتصادى والاجتماعى للريف الجزائرى وإعادة التوازن فيه ، فقد كان إعلان الاستقلال ضربة قاضية للمستوطنين الذين لا يجهلون تاريخهم فى الجزائر وممارستهم تجاه المواطنين وعلى الأخص فى الريف .

ولهذا فغداة الاستقلال قام الفلاحون الجزائريون باسترجاع الأراضى التى هجرها المعمرون الأوربيون واعتبرت أراضٍ شاغرة ،

---

(5) - هنرى كلود ، وآخرون ، الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى ، ترجمة محمد عيتانى ، بيروت ، دار المعارف ، د . ت ، ص 70 .

(6) - عبد الله جندى أيوب ، مرجع سابق ، ص 287 .

(7) - نفس المرجع ، ص 287 .

وهى نفس الحجة التى كان المستوطنون يستندون عليها للاستيلاء على أراضى الجزائريين خلال فترات الاستيطان ، وبهذا عادت مساحة من الأراضى الخصبة إلى أصحابها الشرعيين قدرت بحوالى (2.727.000) هكتار ، وهى الأراضى التى كانت نواة لميلاد تجربة إنسانية جديدة ، ميلاد تجربة التسيير الذاتى فى الريف الجزائرى .

ب ــ ميلاد تجربة إنسانية جديدة : (الكرامة والحرية قبل العائد المادى) :

تختلف تجربة التسيير الذاتى فى الريف الجزائرى عن غيرها من التجارب الاقتصادية والاجتماعية العالمية بأنها طبقت تلقائيا من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة مئات الآلاف من المعمرين الفرنسيين لمزارعهم ومصانعهم ، هادفين من وراء ذلك تقويض البناء الاقتصادى والاجتماعى للجزائر ما بعد الاستعمار ، ولهذا بادر العمال والفلاحون إلى تسيير هذه الوحدات الإنتاجية إيمانا منهم ووعيا بضرورة مواصلة عملية الإنتاج ، خصوصا فى تلك الظروف القاسية من جهة ، والتى تتم بالحماس والعمل الثورى من جهة أخرى .

ــ مفهوم « التسيير الذاتى » :

إذا حللنا عبارة « التسيير الذاتى* » (أتوجستيون) نجد أنها تتكون من مقطعين (أوتو) ومعناها ذاتى (وجستيون) ومعناها التسيير أو الإدارة وبالجمع بين المقطعين يتكون مصطلح « التسيير الذاتى » أو « الإدارة الذاتية » ونحن هنا لا نقصد موضوع « الإدارة » إذ هناك فرق بين الإدارة والتسيير ، فالإدارة هى مجموعة من الأعمال الفنية التى لا يقوم بها غير المتخصصين ، الذين تتوفر لديهم السيطرة على الأعمال التنفيذية ، فالإدارة بهذا المعنى لا تتأثر بأسلوب التسيير الذاتى فى ضرورة فنية الإنتاج الحديث مهما كان الشكل الاجتماعى للدولة .

---

* ــ كما أن مفهوم التسيير الذاتى AUTOGESTION مرادف لمفاهيم : التشاركية ، والتعاونية ، وحق تقرير المصير ، والتسيير المشترك ، إذ هذه المصطلحات معان متقاربة ، فهى تعنى أن ملكية وسائل الإنتاج ونمط التسيير ونوع حياة المشاركين لا تخرج عن كونها نوعا من الديمقراطية الاقتصادية سواء فى الماضى أو فى الحاضر .

ــ انظر : Georges Friedmann, et Jean René Treanton, ''Sociologie du Syndicalisme, de l'autogestion ouvrière, et des conflits du Travail'',In G.Gurvitche, Traité de Sociologie, paris, P.U.F. 1962 T.I.2ème Edition. P. 484.

أما أعمال التسيير الذاتى فإنها تقوم بالدرجة الأولى على الاهتمام بظروف العمل وتوزيع الناتج ، وهذه بطبيعتها « عملية اجتماعية[8] » ومع هذا تبقى التفرقة بين « الإدارة » و « التسيير » ينقصها الوضوح الكافى ، وهذا راجع إلى أن مفهوم التسيير الذاتى حديث النشأة ، لم يستعمل إلا بعد سنة 1950 (فى يوغسلافيا) حتى أن بعض الاقتصاديين وعلماء الاجتماع يخلطون بين المفهومين .

عرف « التسيير الذاتى » فى « المشروع التمهيدى لمبادىء التسيير الذاتى الرئيسية » بأنه[9] : نوع من التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى يمثل محتواه الأيديولوجى السبيل الرئيسية التى اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية والتى توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسئول ، بمشاركتهم المباشرة فى تسيير الوحدات الإنتاجية واهتمامهم المعنوى والمادى بثمرة إنتاجهم وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من أرباح المنشأة لفائدة المجموعة وبإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية .

كما عرف « التسيير الذاتى » بأنه : تجربة اشتراكية فى ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعى للوحدات الإنتاجية والاشتراك فى ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة .

ويعرف التسيير الذاتى فى ضوء التجربة الجزائرية بأنه « تسيير العمال الديموقراطى للمنشآت والمستثمرات التى هجرها الأوروبيون أو تم تأميمها[10] » وبناء على هذا التعريف فإن التسيير الذاتى يقوم على ثلاث دلالات رئيسية[11] :

أ ـــ الاستقلال الاقتصادى للوحدة الإنتاجية فى إطار أهداف الخطة العامة .
ب ـــ الاستقلال الإدارى للوحدة الإنتاجية التى يسيرها العمال فى إطار اللوائح التى تحددها الدولة .

---

(8) - حازم الببلاوى ، مرجع سابق ، ص 145 .

(9) - جبهة التحرير الوطنى ، المشروع التمهيدى لمبادىء التسيير الذاتى الرئيسية ، الجزائر ، 1968 ، ص 7 .

(10) - Guérin, Daniel, l'Algérie Caporalisée ? A. Cary - Cobombès, 1965, p. 76.

(11) - Ibid, P.77.

جـ ــ حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية .

وهكذا فإن التسيير الذاتى لا يتحقق إلا فى حالة الاستقلال الاقتصادى والإدارى الكاملين ، لأن الاقتصار فى التسيير الذاتى على مجرد حضور العمال إلى الوحدة الإنتاجية فى أوقات محددة أو اهتمامهم بالتنظيم الداخلى للمنشأة ، أو حتى المشاركة العابرة فى تسييرها يعنى عمليا إفراغ « التسيير الذاتى » من مضمونه وتحويل العمال من جديد إلى مجرد مشاركين فى الإدارة تابعين لإدارة الدولة .

ولهذا فإن التسيير الذاتى كنوع من الديموقراطية الاقتصادية لا ينمو ويتطور إلا فى الحالة التى يتزايد فيها تسيير العمال ويتناقص التدخل البيروقراطى ، ولكن إذا حدث العكس يتحول التسيير الذاتى إلى مجرد « رقابة عمالية » وبالتالى يفسح المجال للبيروقراطية ذات النظام المركزى فى التسيير[12] .

كما أن مفهوم التسيير الذاتى مرادف لمفاهيم (الجماعية ــ التعاونية ــ حق تقرير المصير ــ التسيير المشترك) إذ لهذه المفاهيم معانٍ متقاربة ، فهى تعنى أن الملكية ونمط التسيير ونوع حياة المشاركين لا تخرج عن كونها نوعا من الديموقراطية الاقتصادية سواء فى الماضى أم فى الحاضر .

ومهما يكن الاختلاف أو التشابه بين التعريفات السابقة ، فإن طابع التجربة الجزائرية فى مجال التسيير الذاتى يقوم أساسا على مبدأ « الملكية الجماعية فى الممتلكات التى استرجعها المجتمع الجزائرى بعد رحيل المعمرين ونقل تسييرها إلى مجموع العمال » .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن تجربة التسيير الذاتى فى القطاع الزراعى تعتبر الأولى من نوعها فى الوطن العربى ، كما تعتبر أكبر تجربة اقتصادية واجتماعية تشهدها الجزائر بعد الاستقلال ، وذلك سواء بالنسبة لمساحة الوحدات الإنتاجية المسيرة ذاتيا أم بالنسبة لعدد العاملين فيها ، فهى لهذا تستحق البحث والتقييم .

---

(12) Ibid, P.78.

ج ـــ مراحل تطبيق « التسيير الذاتي » في القطاع الزراعي :

مَرَّ تطبيق أسلوب التسيير الذاتي في القطاع الزراعي بثلاث مراحل متقاربة قبل أن يأخذ شكله النهائي نوجزها فيما يلي[13] :

1) **المرحلة الأولى** : وقد بدأت بظهور « الأملاك الشاغرة » بعد رحيل المعمرين خلال صيف سنة 1962 ، حيث بدأ الإشراف الفردي والجماعي على المزارع الشاغرة من طرف منظمات وطنية تمثلت في وحدات جيش التحرير بناحية وهران ، والاتحادالعام للعمال الجزائريين بمنطقة الشلف ، وقد أدت هذه الوضعية بالسلطات المسئولة إلى حماية هذه المزارع باسم « المصلحة العامة » وذلك عندما أصدرت مرسوما بتاريخ (24 اغسطس سنة 1962) يمس الأملاك الشاغرة ـــ ويمنع تهريب الآلات الزراعية ، ثم تلته قرارات (22 أكتوبر سنة 1962) التي تم بمقتضاها تأسيس لجان للتسيير في هذه المزارع ، كما اهتمت السلطات المسئولة بالمحافظة على الوحدات الزراعية الكبيرة دون القيام بتوزيعها نهائيا .

وبحلول سنة 1963 أصبح القطاع الزراعي المسير ذاتيا يمثل تقريبا نصف مزارع المعمرين التي توزعت كالآتي : (782.000) هكتار من الأراضي الزراعية موزعة على وحدات إنتاجية تبلغ مساحة الواحدة منها أكثر من (100) هكتار و (300.000) هكتار من الأراضي المستريحة وحوالي (200.000) هكتار تمثل وحدات إنتاجية تقل مساحة الواحدة منها عن (100) هكتار .

2) **المرحلة الثانية** : وهي مرحلة التأميم الجزئي والتي امتدت من شهر مارس إلى شهر جوان من سنة 1963 ، وقد شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين حيث بلغ عددها (127) مزرعة تضم حوالي (200.000) هكتار .

3) **المرحلة الثالثة** : وتتمثل في مرحلة التأميم الكامل للأراضي الزراعية التابعة للمعمرين وذلك في أكتوبر سنة 1963 ، بحيث أصبحت الأراضي المسيرة ذاتيا تمتد على مساحة (2.632.000) هكتار من الأراضي الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي (22.000) معمر فرنسي .

---

١٣. André, le Maghreb entre les Mythes, paris, P.U.F. 1967, P.P. 227 - 28 .

د ــ الجانب التنظيمى للقطاع المسير ذاتيا :

سبق أن ذكرنا أن العمال والفلاحين قاموا بعد إعلان الاستقلال مباشرة وتلقائيا بالإشراف على الوحدات الإنتاجية الزراعية وتسييرها حتى لا تتوقف عملية الإنتاج ، ومعنى هذا أن تطبيق تجربة التسيير الذاتى سبقت وضع الأسس النظرية ــ التنظيمية لها ، بعكس الحال فى الثورة الزراعية أو التسيير الاشتراكى للمؤسسات .

وهكذا يتضح أن الوضع بالنسبة للتسيير الذاتى مختلف ، حيث بدأ التطبيق أولا ثم تلاه القانون المنظم بعد ذلك والمتمثل فى القرارات والمراسيم العديدة الخاصة به ، وأهمها (قرارات 22 مارس سنة 1963) التى تعتبر بمثابة اعتراف من الدولة رسميا بحق العمال فى تسيير الوحدات الإنتاجية (زراعية أو صناعية) .

فقد نصت هذه القرارات على تشكيل عدد من أجهزة التسيير الذاتى هى الجمعية العامة للعمال ومجلس العمال ولجنة التسيير والمدير .

يمكن اعتبار لجنة التسيير إلى جانب المدير أبرز هذه الهيئات خلال السنوات الأولى من تطبيق هذه التجربة ، وهذا نظرا للدور الذى قامت به داخل المزرعة ، سواء فيما يتعلق بتوزيع العمل أم فيما يتعلق بوضع المخطط الفلاحى على مستوى المزرعة دون الرجوع إلى مجلس العمال .

تضم لجنة التسيير ما بين (3 - 11) عضوا منتخبين من طرف مجلس العمال ، الذى يجب أن يكون ثلثاه على الأقل من العمال الذين لهم نشاط مباشر فى عملية الإنتاج ، ويشترط فى رئيسها أن يكون من بين أعضائها ، كما يجرى تغيير أعضائها كل سنة عند انتهاء المدة الانتخابية ، أما قرارتها فتتم بالأغلبية البسيطة ، وفى حالة تساوى عدد الأصوات ، يرجح الجانب الذى يضم صوت المدير .

تقوم لجنة التسيير بعدد من الوظائف وتتلخص فيما يلى :

أ) إعداد خطة التنمية الخاصة بالمزرعة فى نطاق الخطة الوطنية .

ب) إعداد البرامج السنوية للتجهيز والإنتاج والتسويق .

جـ) إعداد لوائح تنظيم العمل وتحديد المسئوليات وتوزيعها .

د) إعداد الحسابات المالية فى آخر السنة .

ه) تحديد طريقة تسويق الإنتاج وتقديم الخدمات للعمال .

و) حل المشاكل الناتجة عن الإنتاج بما فيها استخدام العمال الموسميين عند الضرورة .

هـ ــ أرقام ودلالات :

تقدر المساحة المزروعة فى الجزائر بحوالى (10) ملايين من الهكتارات قسمت بعد الاستقلال إلى قطاعين .. قطاع زراعى مسير ذاتيا ، ويغطى مساحة تقدر بحوالى (2.8) مليون هكتار من الأراضى الخصبة ، التى تتوفر فيها الشروط الطبيعية والفنية الملائمة للزراعة ، وذلك سواء من حيث خصوبة التربة والأمطار الكافية واعتدال المناخ ، أم من حيث وسائل الرى والآلات الزراعية الحديثة والمواصلات السهلة والخبرة الفنية العمالية .

أما القطاع الآخر فيتركز فى الأراضى الخاصة التى تمتد على أراضى السهول المرتفعة والجبال وأطراف الصحراء ، حيث الشروط الطبيعية والفنية سيئة (جفاف وتذبذب فى كمية الأمطار ونقص فى وسائل الرى) وإنْ وجدت فهى تقليدية ، بالإضافة إلى تعرض التربة لعوامل التعرية والانجراف لكون أغلبها على المنحدرات والجبال وضفاف الأودية .

تبرز أهمية القطاع الزراعى المسير ذاتيا فى أنه يشكل أكثر من (30%) من الدخل الوطنى للجزائر و (60%) من الدخل العام للقطاع الزراعى ، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على الأهمية الاقتصادية التى يمثلها هذا القطاع ، كما تظهر أهميته الاجتماعية فى كونه قد حرر العامل الزراعى عندما ملكه الوحدة الإنتاجية وأشركه فى تسييرها مع المجموعة العامة .

تتكون إنتاجية هذا القطاع من الناحية الاقتصادية : من المزروعات الدائمة التى تغطى (20%) من الأراضى المسيرة ذاتيا ومن المزروعات الموسمية التى تغطى (79%)[14] .

---

(14) - وزارة الاخبار والثقافة ، التسيير الذاتى ، الجزائر ، 1970 ، ص 11 .

أ ــ **المزروعات الدائمة** : وتتمثل فى زراعة الكروم التى ترتبط بحركة الاستيطان الأوروبى ، إذ فى الأيام الأولى من بداية حركة الاستيطان زرع المعمرون الكروم فى الأماكن التى استقروا فيها إلى أن بلغت المساحة المزروعة منها سنة 1888 حوالى (100) ألف هكتار ، واستمرت هذه المساحة فى الاتساع على حساب بقية المزروعات الأخرى إلى أن بلغت (230) ألف هكتار سنة 1920 ، ثم وصلت أقصى اتساع لها عندما وصلت إلى (411) ألف هكتار سنة 1934 ، وبعد هذا التاريخ بدأت مساحة زراعة الكروم فى الانخفاض إلى أن وصلت إلى (392) ألف هكتار سنة 1964[15] .

لكن بعد استرجاع الجزائر لأراضيها الزراعية سنة 1962 كانت زراعة الكروم تغطى مساحة (332) ألف هكتار تابعة للقطاع المسير ذاتيا ، وتنتج حوالى (10) ملايين هكتورلتر سنويا ، بالإضافة إلى (30) ألف هكتار تابعة للقطاع الخاص تنتج ما يقرب من مليونى هكتولتر سنويا من الخمور[16] .

إلا أن سياسة الجزائر فى السنوات الأخيرة فى الميدان الزراعى بدأت تتجه نحو تخفيض المساحة المخصصة لزراعة الكروم بحوالى (40%) أى الاحتفاظ بحوالى (200) ألف هكتار خصص (46) ألف هكتار منها لإنتاج عنب المائدة والعنب القابل للتجفيف وذلك حسب المخطط الرباعى الأول 70 - 1973[17] .

أما الخضروات والفواكه فتحتل حوالى (38.000) هكتار من مجموع (243.000) تمثل (80%) من مجموع المساحة المخصصة للخضروات فى الجزائر . أما إنتاج القطاع المسير ذاتيا فيصل إلى (400.000) طن سنويا تمثل (90%) من مجموع إنتاج الجزائر بما فيها إنتاج الموالح المصدرة إلى الخارج .

---

(15) - حليمى عبد القادر على ، جغرافية الجزائر ، دمشق ، مطبعة الإنشاء ، 1968 ، ط 2 ، ص 189 .

(16) - نفس المرجع ، ص 190 .

(17) Nissen, Hubert, l'Algérie en 1970, paris, Arthaud, 1970, p.63.

ب ـــ **المزروعات الموسمية** : وتشمل نوعين من المزروعات (البقول والحبوب) فالبقول تغطى مساحة تقدر بحوالى (36.650) هكتاراً من مجموع (83.100) هكتار أى (44%) من المساحة المخصصة للبقول فى الجزائر وتنتج (305.000) طن فى السنة أى (53.3%) من مجموع الإنتاج .

أما بالنسبة للحبوب فتوجد حبوب شتوية مثل القمح والشعير والشوفان وحبوب صيفية مثل الذرة والأرز ، فالحبوب الشتوية تغطى مساحة محدودة نسبيا من أراضى القطاع المسير ذاتيا (797.275) هكتاراً مقابل (2300.943) هكتاراً للقطاع الزراعى الخاص وهو ما يساوى (27%) مقابل (73%) للقطاع الخاص[18] .

و ـــ بين المـد والجـزر :

فى السنوات الأولى من تطبيق أسلوب التسيير الذاتى لوحظ أن الإنتاج الزراعى قد انخفض فى عدد كبير من المزارع ، فمثلا فى عام 1965 انخفض إنتاج الحبوب عن عام 1964 بنسبة (11%) وانخفض إنتاج سنة 1966 عن إنتاج 1964 بنسبة (5.4%) وهذايعنى تحسنا ملحوظا عن السنة التى قبلها ، كما انخفض إنتاج الموالح فى سنة 1965 عن سنة 1962 بنسبة (3%)[19] .

كانت هناك عوامل عديدة أثرت بدورها فى انخفاض الإنتاج فى المزارع المسيرة ذاتيا يمكن تحديد بعضها فيما يلى[20] :

1) عدم كفاية الآلات الزراعية ، ولأن أغلب الموجود منها كان غير صالح للاستعمال ، سواء بسبب التخريب والتدمير الذى أصاب الآلات من طرف المعمرين انتقاما قبل رحيلهم ، أم بسبب عدم صلاحيتها نظراً لكثرة استعمالها دون أن تجدد .

---

(18) - تقرير وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعى ، الجزائر ، 1970 ، ص 30 .

(19) - نفس المرجع ، ص 53 - 54 .

(20) - مجلة « المجاهد » اللسان المركزى لحزب جبهة التحرير الوطنى ، الجزائر ، عدد 360 ، 26 مارس 1967 ، ص 12 - 13 .

2) نقص الفنيين المتخصصين فى إصلاح الآلات الزراعية بالإضافة إلى ضعف كفاءة بعض العمال الذين يستخدمون هذه الآلات .
3) نقص المراقبين والمشرفين من ذوى الخبرة فى تسيير المزارع والإرشاد الزراعى .

ز — أين الأربـاح ؟ :

لا شك أن الأراضى الزراعية المسيرة ذاتيا كما عرفتها القرارات والمراسيم المختلفة المتعلقة بهذا القطاع تعتبر ملكا للمجتمع على أن يستغلها الفلاحون جماعيا ، ويوزع فائض إنتاجها وأرباحها على ثلاث جهات هى[21] :

1) المزرعة من حيث تجهيزها بالآلات والمعدات الحديثة .
2) على الفلاحين كحافز على الإنتاج .
3) على الصندوق الوطنى الذى يمكن الدولة من تنمية القطاع المتخلف ، وإصلاح الجهات المتضررة من حرب التحرير ، كما يساهم فى تطوير الاقتصاد الوطنى بصفة عامة .

أما فيما يتعلق بتوزيع أرباح هذا القطاع فالملاحظ أنه لم توزع أية أرباح على العمال قبل صيف سنة 1968 ، وهو التاريخ الذى تولت فيه المزارع إجراء حساباتها الخاصة بنفسها ، فوزعت الأرباح عن السنة الزراعية 66 - 1967 أما مزارع منطقة متيجة التى تعتبر من أخصب مزارع التسيير الذاتى فقد حققت أرباحا يتراوح عددها من (5 إلى 39) مزرعة .

وعلى العموم فبعد سنة 1967 حقق ربع عدد الوحدات الزراعية المسيرة ذاتيا أرباحا ، وهى الوحدات التى لم تكن تتوصل حتى ذلك التاريخ إلى توازن فى حساباتها ، إذ بعد هبوط فى الإنتاج فى السنوات الأولى من تطبيق أسلوب التسيير الذاتى حدث نوع من التوازن ثم بدأ الإنتاج فى النمو .

والجدير بالذكر هنا أن المزارع التى حققت أرباحا بلغ عددها (414) مزرعة سنة 1967 ثم ارتفع عددها إلى (657) مزرعة سنة 1968[22] .

---

(21) - مجلة « الطليعة » ، القاهرة ، عدد يناير 1967 ، ص 24 .

(22) - M.A.R.A.,Qautre questions sur l'autogestion, Alger, 1969 P.10.

ج ـ العمـال وظروف العمـل :

إذا ما حللنا الوضعية العامة للعمال فى مزارع التسيير الذاتى ، نلاحظ أن (186.575) عاملا زراعيا يعيشون من هذا القطاع ويعولون حوالى مليون نسمة من أبناء الريف منهم (134.445) عاملا دائما ، لهم حق العضوية فى مجالس العمال و (52.140) عاملا موسميا يشتغلون من (3 إلى 9) أشهر فى السنة وذلك حسب نوع الزراعة (حبوب أو بقول أو زراعات دائمة) .

والملاحظ أن نسبة العمال الدائمين إلى نسبة العمال الموسميين تمثل (75%) إلى (25%) وهى نسبة لا تنطبق على جميع ولايات الجزائر .

أما فيما يتعلق بعمل المرأة فى القطاع الزراعى المسير ذاتيا ، فالإحصائيات المتوفرة تفيدنا أن أغلب العاملات هن من (الموسميات) اللائى يقمن بجمع المحصول (العنب والزيتون) والعناية بزراعة البقول إلا أن عددهن غير محدد ، ولكن بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعى الصادرة من وقت لآخر يمكن التعرف على عدد العاملات فى هذا القطاع .

ففى نشرة أصدرتها الوزارة المذكورة سنة 1965 تحت عنوان (حالة المرأة العاملة فى القطاع الزراعى بما فيه لجان التسيير الذاتى) ، أوضحت أن كثيرا من المناطق الجزائرية لا توجد بها عاملات ، مثل قسنطينة التى بها (95) لجنة تسيير ، ومسكيانة وعين مليلة والقل (بها 45 لجنة تسيير) بالإضافة إلى مستغانم وبسكرة والميلية وباريكة والعين الصفراء وبوسعادة والساورة والواحات .

كما يلاحظ أن بعض المناطق بها عدد قليل من العاملات ، بعضهن دائمات والباقى موسميات ، وعلى سبيل المثال شاركت بناحية سعيدة (43) عاملة لمدة (99) يوما فى جمع الزيتون ، كما شاركت (387) عاملة بناحية القالة فى جمع البقول ، وفى آقبو توجد (319) عاملة يقمن بجمع محصول الزيتون وزراعة البقول ، وفى تيارت حوالى (480) عاملة موسمية ، و (385) بناحية تيزى وزو ، و (206) بناحية مغنية ، يضاف إلى هذه الأعداد بعض العاملات الدائمات فى الأعمال المنزلية والضرب على الآلة الكاتبة وحلب الأبقار ،

لكن ليس بينهن من تقوم بوظيفة التسيير أو التنظيم[23] .

ط ـــ رعاية العمال ماديا ومعنويا :

لا شك أن الرعاية الاجتماعية تهدف فى فلسفتها إلى تنمية الموارد الإنسانية عن طريق المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى والصحى وحماية العمال من أخطار العمل ، لهذا كان للرعاية الاجتماعية دورها فى تنمية المجتمع الاشتراكى ، حيث توضع الموارد الاقتصادية فى خدمة الإنسان ، وخير مثال على هذا ، فى الجزائر قرارات (30 ديسمبر 1968) المتعلقة بالتسيير الذاتى والتى وضعت أساس الضمان الاجتماعى لعمال الزراعة ، بما فيه حق العمال فى العطل السنوية والأسبوعية وأيام الأعياد الرسمية .

وإذا أردنا أن نخرج بحصيلة فيما تم إنجازه فى ميدان الرعاية الطبية ، أمكن القول إنه تم علاج (150) ألف حالة سنة 1969 . وصلت تكاليفها حوالى (15 مليون) دينار جزائرى ، كما سجلت أكثر من (5.000) حالة ولادة تكلفت حوالى مليون دينار جزائرى ، بالإضافة إلى تجهيز (408) مراكز طبية وضعت فى خدمة عمال المزارع المسيرة ذاتيا .

أما فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية ، فقد شهدت سنة 1971 صدور قرارات ثورية (5 فبراير) تكفل حق التأمين للعمال المزارعين وعائلاتهم ضد المرض والعجز والوفاة ، وتغطى مصاريف الأمومة كما تضمن للعمال معاشا للشيخوخة[24] .

وأخيرا ، فإن المتتبع لتطور تجربة التسيير الذاتى الزراعى يلاحظ أنها تعرضت ، فى سنواتها الأولى ، لعدة مصاعب تمثلت أهمها فى نقص الآلات الزراعية الكافية وتعقيدات إجراءات التسويق ، ونقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير ، بالإضافةإلى عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتى والأسس التى تنظمه لدى كثير من العمال ، ومع هذا فقد استطاع التسيير الذاتى أن يعمل بشكل سليم فى الوحدات التى منحت فيها المبادرة للعمال ، وقدمت إليهم الوسائل الكافية ،

---

(23) Fadéla M'rabet, la femme Algérienne - suivie de les Algériennes paris, François Maspéro, 1969, P.P. 187 - 89.

(24) M.A.R.A., le nouveau régime d' assurances socials agricoles In Terre et le Paysan, 1971.

حتى أن (ميشيل لونى) صاحب كتاب (الفلاحون الجزائريون) كتب منذ عدة سنوات يقول : « ... كانت لجان التسيير تعمل بانتظام ، وتسود بين العمال الروح التعاونية ، وحتى لجان التسيير التى تبدو وظائفها صعبة يلاحظ اتجاهها الجماعى فى العمل أكثر من اتجاهها الفردى[25] . ولكن فى منتصف السبعينات (1975) قررت الدولة منح مزيد من المبادرة واللامركزية فى التسيير والتسويق لعمال الوحدات الزراعية المسيرة ذاتيا ، على أن يتحملوا فى ذات الوقت النتائج المترتبة عن هذه المبادرة ، بعد أن سلمتهم الثورة أخصب الأراضى مع الدعم المادى والمعنوى[26] .

ثانيـا : علم الاجتماع التطبيقى وبناء القرية النموذجية :

أ ـــ التنمية عملية ثورة :

إن أهم وظائف علم الاجتماع ، دراسة مشكلات المجتمع بهدف الوصول إلى علل هذه المشكلات ، وكشف الوسائل الملائمة لعلاجها ، لهذا يرى علماء الاجتماع أن البلاد النامية أحوج من غيرها إلى برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ذلك لأن التنمية ـــ كما هو معروف ـــ لا تهتم بجانب واحد فقط ، كالجانب الاقتصادى أو الاجتماعى مثلا ، وإنما تشمل كافة جوانب الحياة الأجتماعية على اختلاف صورها وأشكالها ، منها ما هو اقتصادى ، ومنها ما هو اجتماعى ، ومنها ما هو نفسى ـــ اجتماعى ، ومنها ما هو ثقافى ، ومنها ما هو سياسى ، ومنها ما هو تربوى ، ومنها ما هو إدارى ... إلخ ، فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية ، عميقة وشاملة .

يرى عالم الاجتماع الفرنسى (جابريال لوبرا) أن : التنمية ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة ، وإنما هى مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية ، بمعنى أن « التنمية » عملية مركبة ومعقدة فى ذات الوقت ، تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد ، وما تقوم بينهم من علاقات ، ثم ما يترتب على هذه العلاقات من أنظمة تتداخل فى تفاعلها وفى تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة ،

---

(25) Launey, Michel, Paysans Algériens . [illegible] ition du Seuil 1963. P.H. 15

(26) - جبهة التحرير الوطنى « الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائرين » ، الجزائر ، مطبعة الحزب ، 1973 .

وهذا يتطلب ، بالتالى ، عند التخطيط لبرامج التنمية الاجتماعية ، مراعاة باقى الجوانب الأخرى ، لأن التنمية الاجتماعية بهذا المفهوم لن يكون لها المدلول الصحيح ، إلا إذا اقترنت بهذا المركب (سوسيولوجى نفسى — بيولوجى) .

ومهما يكن الأمر ، فقد اختلف علماء الاجتماع والاقتصاد حول تحديد مفهوم « التنمية الاجتماعية » كل حسب اتجاهه والزاوية التى ينظر منها إلى التنمية ، فأصحاب الاتجاه الرأسمالى يرون بأن التنمية فى البلدان المتخلفة تتمثل فى إشباع الحاجات الاجتماعية للمواطنين ، عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التى تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والخاصة .

لكن أصحاب الاتجاه الاشتراكى ، يرون بأن التنمية الاجتماعية ليست مجرد إصلاح يتم عن طريق إصدار التشريعات الحكومية التى تصدر بين وقت وآخر ، وإنما هى عملية أعمق من هذا ، عملية تغير اجتماعى موجه ، تهدف أساسا إلى تغيير البناء الاجتماعى فى البلاد المتخلفة ، ذلك البناء الذى لم يعد يساير الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد . ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التغير المنشود لن يتم إلا عن طريق « ثورة » تعيد صياغة البناء الاجتماعى من أجل إقامة بناء اجتماعى جديد ، تنبثق عنه علاقات جديدة .

ومعنى هذا ، أن التنمية ، بالنسبة لنا ، ليست مجرد تقديم لنوع من الخدمات ، وإنما تشتمل على عنصرين أساسيين :

1 - تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة والموروثة عن الاستعمار والتى لا يمكنها بحال من الأحوال أن تتعايش ومتطلبات مجتمع ما بعد ثورة التحرير .

2 - إقامة بناء اجتماعى جديد ، تسوده علاقات صيغت مفاهيمها من فكر الثورة الجزائرية .

إذن فالتنمية الاجتماعية هى عملية إحداث تغيير جذرى فى البناء الاجتماعى وفى المفاهيم السائدة فى المجتمع ، وعملية التغير هذه تكمن فى أنها ترتكز أساسا على أن التغير يمس الجانبين (المادى واللامادى) وذلك تجنبا لما قد يحدث من « تخلف ثقافى » .

ب ـ بين الأنثروبولوجيا وعلم اجتماع التنمية :

حاول عالم الاجتماع الفرنسى (روجيه باستيد) أن يميز بين الأنثروبولوجيا التطبيقية وعلم اجتماع التنمية ، على أساس أن الأنثروبولوجيا التطبيقية تؤكد أساسا على أهمية العوامل الثقافية وضرورة تغييرها أولا ، وبالتالى سوف تؤدى إلى تغييرات فى الأبنية الاجتماعية الأخرى ، فى حين يركز علم اجتماع التنمية على التغيرات الاقتصادية التى تؤدى بدورها إلى تغيرات فى البناء الاجتماعى . الأولى جوهرية كيفية ، والثانية كمية مرتبطة بالتصور النوعى للتنمية .

وقد اقترح (باستيد) مجموعة من المهام التى تدخل فى نطاق علم اجتماع التنمية ، تتمثل فيما يلى :

1) تحديد معيار للمجتمع الذى يكون فى حالة دون التنمية ، وقد يكون هذا المعيار اقتصاديا أو بشريا ، أو ذا طابع اجتماعى .
2) تحديد المعوقات الداخلية للتنمية الاقتصادية .
3) تحديد معيار التنمية الاجتماعية ، أو بشكل أوضح تحديد مدى تأثير التغيرات الاقتصادية على الهياكل الاجتماعية .
4) دراسة المشكلات المتضمنة فى التخطيط للتنمية .
5) الإعلام المنسق حول الهيئات الاجتماعية (فردية أو جماعية) لدفعها إلى العمل خلال إطار المجتمع ككل .

ولو سلمنا بأن أى تنمية هى فى حد ذاتها عملية « ثورية » أكثر منها عملية « تطورية » ، يجب أن نعرف أيضا أن ذلك يعنى ـ بالنسبة لنا ـ ثلاث ثورات (صناعية ـ زراعية ـ ثقافية) ويمكن لعلم اجتماع التنمية على مستوى هذه الثورات ، أن يقوم بدور تطبيقى ، وذلك بالإسهام فى بناء أو صوغ نسق إعلامى مع تحديد الظروف والآثار الاجتماعية المترتبة عنها ، وتقويم الخطط المتكاملة ، ثم رصد نتائجها .

ج ــ علم الاجتماع التطبيقى والقرية الفلاحية :

لا شك أن عملية التنمية التى يشهدها الريف الجزائرى بأرضه وقراه وسكانه منذ مطلع السبعينات وإلى الآن ، يمكن ملاحظتها بوضوح وتتبع آثارها : آثارها فى أشكال التعاون المنظم وفى تبنى الوسائل الفنية الحديثة فى الإنتاج ... آثارها فى أنواع البطالة الريفية المقنعة والواضحة ، وإلى أى مدى سوف تحد من حركة الهجرة بنوعيها الداخلى والخارجى ، بل ومدى تأثيرها فى إيجاد نمط جديد من المجتمعات المستحدثة المستقرة التى تتمتع بأهم متطلبات الحياة الحديثة ، ولن يكون هذا ميسورا للرصد والتتبع ما لم نستَعِنْ بمعطيات علم الاجتماع التطبيقى . وهو الفرع التخصصى من علم الاجتماع العام ، الذى يمكن أن يفسح المجال أمام الباحثين لتتبع عملية مكافحة الرواسب وبقايا التخلف الموروث عن العهود السابقة فى الريف الجزائرى .

فالريف الجزائرى لا يزال يقاسى من وطأة الهجرة بنوعيها الداخلى والخارجى ، هذه الظاهرة التى ارتبطت بتاريخ الاستيطان الأوربى فى الجزائر ، وخاصة فى النصف الثانى من القرن 19 ، وهى الظاهرة التى تسببت فى فقد الريف باستمرار لطاقاته الإنتاجية الحيوية ، وفى نمو حضرى وضغط سكانى على المدن . ولا شك أن القرية الفلاحية ، كإحدى دعائم الثورة الزراعية ، إذ كانت تهدف إلى ربط الفلاح بالأرض ، والعمل على استقراره ، وتلبية حاجاته الأساسية من حيث الخدمات الاجتماعية المتعددة ومن حيث مستوى المعيشة ــ فإنها تهدف أيضا إلى إيجاد مجتمع جديد لا يقل من حيث الدرجة ، عن مجتمع المدينة .

وفى هذاالميدان ، يجب على الباحث الاجتماعى المتتبع لعملية التحول الريفى أن يأخذ بعين الاعتبار أن عملية التحول هذه سوف لا تنتهى عند تمليك الفلاحين للأرض « ولا عند بناء ألف قرية من أجل حل مشكلة السكن فى الريف » ، وإنما هى عملية أعمق ، سوف تتبلور منذ مراحلها الأولى إلى مركب من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية ، لأنها أساسا عملية مركبة وشاملة .

إن مفهوم القرية الفلاحية أصبح يشكل وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية متكاملة ،

يتعامل فيها الفلاحون على أساس تعاوني ، ذلك أن عملية الإسكان من وجهة نظر علم اجتماع التنمية ، عملية مركبة تقتضى تكاملا بين جميع عناصرها . ولا ننسى من جهة أخرى التاريخ الاجتماعى للقرية الجزائرية التقليدية التى تعتبر مهدا لفلسفة التعاون والتضامن من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكانها .

شجعنى على تسجيل هذه الأفكار المنهجية والنظرية عن السكن الريفى والقريةالفلاحية عدة اعتبارات منها : أن هذا الموضوع يعتبر من المشكلات التى يعنى بها علم الاجتماع ، والعاملون فى ميادين التنمية الاجتماعية ، ولا شك أن القارىء الكريم ، قد تابع ، أو على الأقل ، قد سمع بما دار فى ندوة « السكن الريفى » التى انعقدت فى الجزائر بين (20 & 24) من شهر مارس سنة 1973 ومنذ عشر سنوات تقريبا (أى من 7 إلى 12) من شهر ديسمبر سنة 1963 انعقد فى القاهرة « المؤتمر الإفريقى الآسيوى للإسكان » وكان موضوعه « الإسكان لذوى الدخل المتوسط والمحدود » ، وقد أعطى المؤتمرون أهمية خاصة لمشكلات السكن الريفى ، ناقشها مجموعة من المتخصصين فى هذا الميدان ، فى أبحاث قيمة ، تناولت تخطيط الإسكان فى الريف والمدينة الريفية ، والطاقة البشرية ودورها فى حل مشكلة الإسكان ، كما سبقت وأن عقدت فى القاهرة (بين 22 نوفمبر و 14 ديسمبر 1950) « حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية » ، تحت إشراف جامعة الدول العربية ، اعتنت بمشكلة تخطيط القرية فى الوطن العربى ، وتناولت فيما تناولت مشاريع القرى النموذجية ، وتخطيط القرية ومرافقها ، وإنشاء القرية الحديثة .

هذه الخلفية الفكرية المتكاملة عن دراسة السكن الريفى ، بالإضافة إلى الواقع الاجتماعى الذى نعيشه اليوم فى ريفنا ، بعد أن لاحت فى الأفق إنجازات أولية فى مشروع الألف قرية فلاحية ، دفعتنى إلى تسجيل هذه الملاحظات عن أهمية السكن فى المجتمع الجزائرى المعاصر ، وانطلاقا من أنّ الجزائر بلد زراعى فى ماضيه ومستقبله ، وإن أخذ بسياسة التصنيع ، لا بد وأن يجعل من القرية نواة صالحة فى تكوين قطاع ريفى — زراعى جديد ، يعكس التحول الثورى فى المجتمع الجزائرى المستقل .

د ـــ البناء المورفولوجى للقرية المنتظرة :

يعتبر الوقوف على البناء المورفولوجى للقرية من أهم ما يعنى به المهتمون بالتخطيط الاجتماعى بوجه عام والمختصون بدراسة المجتمع الريفى بوجه خاص ، والمقصود بالبناء المورفولوجى هنا : الموقع الجغرافى والطوبوغرافى فى القرية ، ونوع التربة وحالة الرى ، حالة السكن وإمكانيات التوسع فيها فى المستقبل ، المرافق العامة والخاصة ، ومدى كفايتها ، ووسائل الاتصال المادى والفكرى .

فمما لا شك فيه أن الموقع الجغرافى للقرية الجديدة يلعب دورا بالغ الأهمية فى تجديد أنماط الحياة بها ، وتسهيل تقديم الخدمات الاجتماعية لسكانها ، فقد يعوق الموقع الجغرافى أيضا عمليات التخطيط للمشروعات العمرانية والاجتماعية فى المستقبل ، أو قد يساعد فى تحديد إمكانيات التوسع والانتشار ، كأن توجه منطقة الإسكان نحو الأماكن المرتفعة أو غير الصالحة للزراعة ، وبذلك نأمن على السكن الريفى من كوارث الفيضانات والرطوبة أو تأثير المياه الجوفية خصوصا فى مواسم سقوط الأمطار .

أما الموقع الطوبوغرافى فالمقصود به هنا ، وضع القرية الفلاحية بالنسبة لمجموعة المناطق الريفية وغير الريفية المحيطة بها ، وإشعاعات هذا الموقع فى تحديد أهمية مراكز التجمع فيها ، بالإضافة إلى تحديد موقع دور العبادة ومراكز التسويق ودور الحكومة والمدارس على مختلف مستوياتها .

هـ ـــ أشياء لا بد منها :

يكاد يتفق المختصون فى السكن الريفى حول العوامل التى تحكم موقع القرية وإمكانية التوسع فيها فى المستقبل . نلخص أهمها فيما يلى :

1) كل مكان جديد وكل توسع فى المستقبل ، لأية قرية فلاحية جديدة ، يجب أن يراعى فيه الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالقرية ، بمعنى أن هناك أعمالا زراعية وصناعات ريفية وشئوناً اجتماعية قروية يجب أن تكون نقطة انطلاق عند كل تخطيط للقرية الجديدة .

2) إن اختلاف الطقس ، ومواد البناء حسب المناطق المتباينة فى الجزائر (جبال ـــ سهول ـــ مناطق حارة...إلخ) سيحدد حتما شكل البناء والمواد المستعملة فيه .

3) كل مشروع للقرية الفلاحية الجديدة يجب أن يراعى التغير فى حجم القرية فى المستقبل ، لكى تستوعب ما يزيد من السكان ، كما أن انفصال العائلة الواحدة يتطلب زيادة فى عدد المساكن .

4) مراعاة قواعد الصحة العامة ، فمثلا يجب توفير مياه الشرب الصحية ، وصرف أوساخ القرية خارجها بالطرق العلمية .

و ــ السكن الريفى بين التقليد والتجديد :

نظراً للبحوث الكثيرة التى أجريت فى إطار علم الاجتماع الريفى ، والتى أمكن التوصل من خلال نتائجها إلى تحديد مدى ارتباط الفلاحين بمساكنهم التقليدية ، فقد بدأنا نلاحظ تطور اتجاه جديد مؤداه : أن الأنماط التقليدية للسكن الريفى لا تتعارض مع روح أو مغزى الآراء الحديثة فى النظريات المعمارية الجديدة ، والأمثلة فى هذا المجال كثيرة ، فالملاحظ فى القرى الأوروبية أنها مصممة حسب نظام واحد مبسط وصحى ، بل إن كثيرا من المهندسين المعماريين فى مختلف أنحاء العالم بدأوا يعطون الكثير من اهتمامهم لدراسة نمط السكن الريفى التقليدى ، وفى مقدمة هؤلاء المهندس المعمارى العالمى « كوربوزيه » الذى اهتم بدراسة الحلول القديمة للأوضاع المختلفة للسكن الريفى ، كما ظهرت مجلدات ضخمة أعدها « البروفيسور باجانو » حول أنماط السكن الريفى فى إيطاليا .

عندما يتعمد بعض المهندسين عدم الالتفات إلى ما تركه الفلاح الجزائرى على مر الأجيال من تجارب مختلفة ، حينما فكر فى بناء مسكنه (من أدرار غربا إلى الوادى شرقا ، ومن أقصى الجنوب ببلاد الطوارق وحتى سواحل البحر المتوسط شمالا ، ومن أعلى قمم جبال الأوراس وجرجرة والنمامشة إلى هضاب التيطرى وسهول متيجة ...) فربما يظن المهندس عندنا أنه بما اكتسب من دراسة فى فروع الهندسة ، والمهارة فى وضع الرسومات والمساقط الهندسية ، كفيل بأن يجعلنا قادرين على محو هذا التراث من تفكير الفلاحين ، لكن حقيقة الأمر أن مسكن الفلاح على ما هو عليه من تواضع ، ما هو إلا نتيجة لتجارب الأجيال المتعاقبة .

إننا لا نشك أننا فى الجزائر ، نريد القضاء على حياة البؤس والشقاء التى عاشها ريفنا

خلال فترات الاحتلال الأجنبى ، كما نريد أن نوازن بين المدينة والقرية ، حتى تتكامل الصورة فى المجتمع المستقل ، الذى تبنى الاشتراكية لتحقيق العدالة ، كما تبنى التخطيط فى سياسة التنمية ، لكن لا تخطيط بدون بحث ومعطيات سوسيولوجية ، تتخذ من الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للريف الجزائرى منطلقا له ، وإلا فما هو نوع السكن وشكله ، المراد تصميمه للفلاح ، ويلبى متطلبات الطبيعة : الفيزيقية والاجتماعية مع مراعاة القيم التى تحكم علاقات الفلاح بأسرته وبجيرانه وبحيواناته ؟ هل « نستورد » تصميما قد سبق وأن طبق فى مجتمعات تختلف عنا فى قيمها الثقافية والاجتماعية وحتى فى أنشطتها الاقتصادية ؟ لكن ليس معنى هذا أننا لا نريد أن نأخذ فى الاعتبار التجارب العالمية والمشاكل التى اعترضتها فى هذا الميدان .

إننا نحبذ الانطلاق ، عند بناء قريتنا الفلاحية النموذجية ، من واقع نمط السكن الريفى التقليدى ، مع تطويره فى قالب حديث ، بحيث يصبح وسطا ملائما صحيا واجتماعيا واقتصاديا للمواطن ، بمعنى يجب أن لا تطغى فكرة النقل « الفيزيقى » للفلاحين إلى مساكن أحسن وأنظف . وإنما علينا أن نراعى جانبا أعمق ، فبالإضافة إلى النقل الجسمانى ، هناك نقل يستغرق الجوانب الصحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للفلاح ، أى نراعى مختلف عناصر البناء الاجتماعى والقيم الروحية للفلاح الجزائرى .

ز ــ القيم الروحية وتخطيط القرية الفلاحية :

من الأمور المسلم بها فى الريف الجزائرى أن المركز الدينى والروحى فى القرية له المكانة الرئيسية ، يقتضى اختيار المكان الملائم له ، ويراعى فى هذا الشأن توسطه لقلب القرية ، وإمكانية جعله ضمن ميدان وحديقة خاصة ، تتفرع عنه الشوارع ، ويكون محورا تتجه إليه أغلب شوارع القرية ، فمكانته المعمارية ، وبرج منارته العالية يمكن أن تكون مركزاً ختاميا للشوارع نحو مركز القرية ، وبهذا يمكن تأمين تنسيق الشوارع وتنظيمها فنيا ، لذلك فحاجة القرية إلى المسجد تتطلبها ضرورتان هامتان : أولاهما الضرورة الاجتماعية ــ وثانيهما الضرورة التنظيمية ، ونقصد بالضرورة الاجتماعية افتقار القرية فى انتظام حياتها الروحية إليه ، أما الضرورة التنظيمية فتعنى أهميته فى هداية السكان نحو مركز القرية ، كما أن علّو منارته يسهل مهمة القيام بالواجب الدينى والأذان بالإضافة إلى توسطه منازل المواطنين .

حـ ـــ الجهود الذاتية فى بناء القرية فى نطاق الإسكان الذاتى الموجه :

يعتمد هذا النوع من المشاريع الإسكانية على فكرة تعاون الحكومة مع أفراد المجتمع المعنى ، للوصول إلى حل إيجابى لمشكلة الإسكان ، ففى المجتمع تكمن طاقة بشرية هائلة ، ينقصها التنظيم لكى توجه نحو المساهمة فى مجال البناء ، وإن كان هذا الاتجاه قد ثبت نجاحه فى الدول الأوروبية والأمريكية ، فمن الممكن أن يكون أكثر نجاحاً فى عملية الإسكان الريفى فى البلدان النامية .

تتحدد طريقة تطبيق الإسكان الذاتى فى استغلال أوقات الفراغ المتوفرة بين المزارعين ، بالإضافة إلى أعمال التطوع فى صورة جماعية بواسطة تشكيلات تعاونية تشرف عليها السلطات المحلية (البلديات مثلا) . تشارك فى مشروعات الإسكان الخاصة بالمنطقة الواحدة .

وبالرغم من أن هذا البرنامج يجنب كثيرا من المصاعب ، فإنه كثيرا ما تصحبه تعقيدات إضافية ، فبجانب المشاكل العادية الخاصة بالتنظيم الحكومى للمشروع ، والنقص فى الأيدى الفنية ، والصعوبة فى التصميم والتخطيط ، توجد صعوبة نشر الوعى بين من سيستفيدون من هذا المشروع ، وبهذا الصدد تبرز أهمية استغلال عواطف الريفيين وعاداتهم الاجتماعية التى تقوم على العمل التعاونى الجماعى ، والمتمثلة فى مبدأ « التويزة » المعروفة فى الريف الجزائرى ، كتنظيم تعاونى تلقائى يتم بين الريفيين فى بناء مساكنهم وحصد إنتاجهم وتقليب أراضيهم ... إلخ .

لقد أصبح استخدام النشاط الجماعى فى مشاريع الإسكان الذاتى من الأمور المؤكد عليها فى التجارب العالمية التى سبقتنا ، إلى درجة أن المختصين بقضايا السكن الريفى يعتقدون أن الشاط الجماعى التعاونى هو الطريقة المثلى فى بناء المساكن بواسطة الإسكان الذاتى .

كما لا يمكننا أن نتجاهل هنا دور العائلة كوحدة اجتماعية فى بناء مسكنها ، ولا يعنى هذا تجاهل التعاون الجماعى الغير رسمى القائم على « التويزة » وذلك عندما يساعد الأقارب والجيران بعضهم البعض فى بناء المساكن ، على أن يكون للعائلة الدور الكبير فى هذا النشاط .

فاليونان طبقت برنامج الإسكان الذاتى ، حيث تركت فيه المسئولية كاملة على عاتق العائلة ، وذلك عندما قامت (40 ألف) عائلة ببناء مساكنها التى دمرت خلال الحرب العالمية الثانية ، وبعد ثورة سنة 1950 ، كما طبقت السويد نفس الطريقة ، فأعطى التنظيم العائلى نتائج إيجابية .

ط ــ القرية ليست هى المدينة :

إذا كنا نتطلع إلى تحديث الريف الجزائرى عن طريق تحديث القرية بواسطة النظام التعاونى والإسكان الملائم ، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن فى وسطه الريفى . فإن هذا يعنى أيضا أن تبقى القرية مكانا للنشاط الزراعى بأرضها وإنسانها وثروتها الحيوانية ، فحظائر الحيوانات ، ومعاصر الزيوت ، ومطاحن القمح تشكل جزءا من البناء الاقتصادى للريف ، وإن كنا نتطلع إلى اكتساب الفلاح عادات صحية جديدة فى تربية ثروته الحيوانية ، فعلينا أن ندرك أنه من غير الميسور تحويله فجأة عن عاداته فى وضع حظيرة الماشية داخل مسكنه ، وبجانب غرفة نومه (خصوصا فى المساكن المعزولة) ، فالفلاح يشعر بأن حياته ووجوده مرتبطان (بماله) أى بثروته الحيوانية ، ولهذا فهو لا يريد أن تكون بعيدة عنه ، وفى هذه الحالة قد لا تجدى الإرشادات الصحية فى فصله عن حيواناته .

لذلك كان من الضرورى أن نعطى اعتباراً كبيرا لهذا الرباط الحيوى وأن يوليه المهندسون للقرية الفلاحية ، فى المستقبل ، عناية خاصة ، على أساس أن أى تجديد لنمط السكن الريفى يترتب عليه عزل الفلاح عن ماشيته ، لن يحقق الهدف المرجو منه ، إذ من المهم أن ينطلق البناء الجديد ليؤكد للفلاح الطمأنينة على ماشيته وعائلته ، بأن يوفر له حظيرة بجانب المسكن ، وتشكل جزءا منه ، على أن تبنى بطريقة صحية لا تؤثر فى حالة الفلاح الصحية ولا تحرمه فى ذات الوقت من ماشيته .

ثــالثــا : الاتحادات الفلاحية كأداة للتنمية فى الريف الجزائرى :

لا شك أن حث الفلاح على تحقيق حياة أفضل ، انطلاقا من استغلال جهوده الذاتية ، سوف ينمى فيه الرغبة فى معرفة السبيل الذى سيسلكه فى هذا الميدان باستخدام التوجيه المنظم والتوعية السياسية المستمرة ، ليشعر بذاته ، وبمدى أهميته في بناء نفسه ،

بمجتمعه وذلك باشتراكه فى وضع المشروعات الخاصة بترقية حياته ، وتحمل مسئوليات أكبر فى مجال بناء مستقبل وطنه .

إن العمل التعاونى ، وأخلاقيات التعاون ، تعتبر فى مقدمة الأنماط السلوكية التى يجب أن تسود جميع المناشط الحيوية فى مجتمعنا الريفى ، ومن ثم يتجلى الدور المنتظر من الاتحادات الفلاحية لتعميق فهم وتطبيق المبدأ التعاونى والسلوك التعاونى فى القطاع الريفى .

ولا بد أن نشير هنا إلى أن الثورة الجزائرية قد أدركت تمام الإدراك ضرورة توجيه مزيد من التوعية السياسية إلى القاعدة الريفية ، لأن التغيير المنتظر فى نطاق التنظيم التعاونى للعمل وفى نطاق السكن الجماعى فى القرى الفلاحية ، لن يتحقق بصورة فعالة ما لم يمس هذه القاعدة تحول عميق وواع فى القيم والمفاهيم والمواقف والتصورات تجاه الانجازات الثورية المتتابعة على مستوى الريف وعلى مستوى الوطن .

وقد تجلى هذا الأسلوب فى اتجاه السلطة إلى إتاحة الفرصة لأبناء الريف لتحمل المسئولية الكاملة فى بناء مستقبلهم ، بما أتاحته لهم من منجزات ثورية خلصتهم من خلالها من استغلال دام طيلة قرون عديدة ، وبصفة خاصة مع بداية الاحتلال الفرنسى .

أ ـــ فلسفة الاتحادات الفلاحية :

عندما تبنى الفلاحون مبادىء جبهة التحرير الوطنى ، وحملوا السلاح فى جيش التحرير بهدف تحرير الوطن ، كان يحدوهم فى ذلك أيضا التطلع إلى بناء مجتمع عادل (لا مكان فيه لاستغلال أو ظلم) ، ولم يكن استرجاع أراضى المعمرين وتسليمها للفلاحين لتسييرها بأنفسهم ، إلا خطوة أولى لإنصاف الفلاح وإعادة الاعتبار إليه ، لهذا فلا غرابة أن تلت تجربة التسيير الذاتى الزراعى عمليات ثورية أخرى كان محورها وهدفها الفلاح .

وحتى يمكن لسياسة تنمية الريف الجزائرى أن تحقق أهدافها كاملة ، خصوصا بعد تطبيق الثورة الزراعية مع بداية السبعينات . كان لا بد من إيجاد تنظيم قوى يؤمن تحقيق التنمية ويعمل على تجنب عثراتها وآثارها السلبية ، وهذا ما استدعى إنشاء « الاتحادات الوطنية الفلاحية الجزائرية » إلى جانب المنظمات الوطنية الأخرى ، وذلك بهدف تنمية

الوعى السياسى للفلاحين المحرومين ، لكى يتمكنوا من القيام بدورهم عن وعى ووضوح ، والعمل على بلورة المضمون السياسى والاجتماعى للوطن الجزائرى فى فكر الفلاح .. وأخيرا العمل على تكتيل الجهود المبعثرة للفلاحين لكى تتحول إلى قوة فعالة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحتضنها ويساندها حزب جبهة التحرير .

ب ــ بين وظيفة الاتحاد وبنائه :

تتلخص الأسس التنظيمية والوظيفية للاتحادات الفلاحية فيما يلى :

فمن حيث الانخراط ــ تنص المادة (2) من القانون الأساسى للاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين ، على أن ينضم إليه « الفلاحون بدون أرض » ، « وصغار الفلاحين الذين يستفيدون من أراضى الثورة الزراعية » و « الفلاحون بدون أرض الذين ترتبط دخولهم سواء فى الزراعة أو تربية المواشى أو استغلال الغابات وحقول الحلفة » و « الفلاحون الذين يعملون مباشرة أو شخصيا فى أراضيهم والذين لا تمسهم أحكام الأمر المتضمن للثورة الزراعية والمتعلق بتأميم الأراضى ، كليا أو جزئيا » و « أصحاب المواشى الذين يرعون بأنفسهم مواشيهم والذين لا تمسهم الأحكام المذكورة الخاصة بتحديد عدد المواشى » .

تهدف الاتحادات الفلاحية ، بالدرجة الأولى ، إلى تحقيق أهداف جبهة التحرير فى الأرياف ، ضمن إطار الثورة الزراعية ، وتتمثل هذه الأهداف فى محاربة استغلال الإنسان للإنسان فى الريف الجزائرى مع ضمان التربية السياسية للفلاحين ، كما تعمل الاتحادات الفلاحية على إدخال الوسائل العصرية فى بناء المجتمع الريفى الجديد ، وتغيير ظروف حياته المتخلفة ، من أجل إعداده للمساهمة فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تحقيقها .

كما تبرز أهمية الاتحادات الفلاحية فى تشكيلها وتنظيمها للتعاونيات فى مختلف مجالات النشاط الفلاحى والرعوى والغابى ، وفيما يتعلق بالإنتاج والتسويق والتموين ... إلخ . ولا يقتصر دورها على هذا ، بل يتعداه إلى استصلاح الأراضى المستحدثة ، وتطوير المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الريف (الرى ــ المدارس ــ عمليات التشجير ــ شق الطرقات ــ بناء القرى ... إلخ) .

ومن حيث الأسس التنظيمية ، تقوم الاتحادات الفلاحية على فئات أربع هى : الفوج ، والاتحاد الفلاحى البلدى ، والاتحاد الفلاحى الولائى ، ثم الاتحاد الفلاحى الوطنى .

فأما الفوج فيمثل الوحدة الأساسية التى يقوم عليها بناء الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين ، أما أعضاؤه فيتراوح عددهم من (10 إلى 50 عضوا) ، يليه الاتحاد الفلاحى البلدى الذى يعتبر المنظمة القاعدية التى تنسق وتوجه وتراقب مختلف نشاطات الاتحاد ، وهو عبارة عن مجموع الأفواج الموجودة على مستوى البلدية ، ومجموع الاتحادات الفلاحية البلدية تشكل الاتحاد الفلاحى للولاية ، وهى جميعها تنضوى تحت الاتحاد الوطنى للفلاحين على مستوى الوطن الجزائرى .

جـ ـــ بين الحاضر وآفاق المستقبل :

بعد مباشرة تشكيل هذه الاتحادات ، لوحظ إقبال واسع عليها من طرف الفلاحين ، وتشير الإحصاءات الأولية إلى أنه حتى تاريخ (23 مارس 1973) تم انخراط حوالى (500 ألف) فلاح فيها ، والأمل معقود على أن تعطى الدولة ممثلة فى الحزب والسلطات المحلية ، أهمية خاصة للاتحادات الفلاحية على نحو يكفل لها فاعليتها لتحقيق أهدافها فى الوسط الريفى ، وحبذا لو مكنت هذه الاتحادات من وسائل التوعية ومحو الأمية إلى جانب وظائفها الاقتصادية والسياسية ، مما سيتيح لها فرصة تبصير الفلاحين بالإنجازات الثورية ، وتبسط لهم مختلف التشريعات التى سنتها الثورة لصالح القطاع الريفى .

وهذا من شأنه أن يجعل الاتحادات الفلاحية مراكز إشعاع داخل القرى فإلى جانب دورها الاقتصادى والسياسى ، ستشمل الجوانب الثقافية والعلمية والاجتماعية ، وبالتالى ستعوض ما حاق بالفلاح الجزائرى من ظلم اجتماعى ، على اعتبار أنها شكلت أساسا لاختزال مرحلة التحول فى البناء السياسى والوعى الثقافى للمجتمع الريفى المتخلف ، والذى يتطلع إلى النظام التعاونى فى الإنتاج .

رابعـا : التغيير الثقافى كأداة للتنمية فى الريف :

يمثل الريف اليوم قمة التحدى للثورة الجزائرية ، ففى مجتمع كالمجتمع الجزائرى ، أكثر من ثلثى سكانه يعيشون فى الريف ، لا بد وأن نتصور مدى ضخامة المسئولية الملقاه

على الدولة لكى تتجه نحو القطاع الريفى بكل إمكانياتها ومن عايش سكان الريف أو نشأ فى أحضان القرية ، لا يشك يوما فى أن الهوة السحيقة بين المدينة والقرية ، هوة ثقافية واقتصادية ، وأن جدية بناء مجتمع متوازن تسوده المساواة ، يتطلب القضاء أولا على هذه الهوة الثقافية الفاصلة بين المواطنين ، ريفا وحضراً :

أ ــ أبعاد التخلف الثقافى :

يرى علماء الاجتماع أن ثقافة الفرد أو المجتمع هى جزء منه ، فالتقاليد والعادات والاتجاهات الفكرية والمعتقدات وغيرها من عناصر الثقافة بمفهومها المتكامل .. تشكل حياتنا وتلون سلوكنا بلون خاص ، نتمسك به ، ونحافظ عليه ، لأنه جزء منا ، لكن المجتمع قد يتعرض فى فترة من فترات حياته ، إلى تغييرات قد تتناول عناصر بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فقد يتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى ، أو من مجتمع زراعى يعتمد على الإنتاج إلى مجتمع يعتمد على النظام التعاونى . وإذا بقيت الأفكار والأنماط الثقافية على حالها ، وتجمدت القيم ، ولم تتغير الاتجاهات لتلائم الظروف الجديدة ، اختل ــ هنا ــ التوازن ، وحدث ما نسميه « بالتخلف الثقافى » ، أى أن التغير قد يصيب بعض الأنماط بنسبة أكثر مما يصيب البعض الآخر ، والثقافة ، كما هو معروف ، تتألف من الجوانب المادية (مبانى ــ مصانع ــ آلات ــ تكنولوجية ... إلخ .) والجوانب المعنوية (عادات اجتماعية ــ نظم طرق تفكير ــ قيم ... إلخ) .

والتغير السريع فى بعض الجوانب الثقافية ، لا ينتج تخلفا فى الشكل العام للثقافة فحسب ، بل يؤدى إلى أنواع من الصراع الاجتماعى ، وإلى مشاكل أخرى متعددة ، كما يلاحظ أن بعض الأنماط الثقافية تعيش وتستمر بعد أن يزول الغرض الذى وجدت من أجله ، وتظل هكذا حتى تصبح فى فترة ما غير ملائمة للظروف والحاجات الاجتماعية الجديدة ، مما يتسبب فى ظهور أنواع من التخلف الثقافى ، تؤدى بدورها إلى أنواع من الصراع الاجتماعى .

تتجلى صور التخلف الثقافى فى الريف الجزائرى فى مجالات شتى وأنشطة مختلفة ، فالريف لا يزال يستخدم الطب الشعبى فى العلاج ، علاج الإنسان والحيوان والنبات ،

وينظر نظرة احتقار لساكن المدينة الذى سمح للبنت بالتعلم .. قد يحبذ استخدام آلة حديثة فى الزراعة كالمضخة أو المحراث ، ولكن عندما تتوقف أو تصاب بعطب ، يفسر ذلك فى ضوء تفكيره التقليدى .. عين جاره الحاسدة هى التى عطلت آلته ... والذين سمعوا بوفرة لبن بقرته أو عنزته هم الذين « شهقوا » حسدا « فغزرت » البقرة أو العنزة وجف لبنها ، فيهرع إلى « الحجاب » أو « التميمة » ليزيل خطر « العين » التى سببت له كل هذا .

ظواهر تتحكم فى أكثر المواقف التى يتعرض لها ، من مرض أو أزمات اقتصادية واجتماعية ، يلجأ إليها عسى أن تخرجه من مشكلته ، أما الخرافات التى يتوارثها ، دون نقاش ، فتمثل عناصر ثقافية هامة ، تنتقل إليه من جيل إلى جيل فالبئر المهجورة ، مسكونة لا يمكن الاقتراب منها أو الاستفادة من مائها ، وهكذا يتحدد سلوكه وتتوقف كثير من أنشطته الحيوية .

ب ـــ فلسفة التغيير الثقافى :

تتجلى فلسفة التغيير الثقافى فى كونه الركيزة الأساسية التى لا غنى عنها فى عمليات التنمية ، بمعناها الاجتماعى الواسع ، الذى يضم ـــ إلى جانب المفهوم الاقتصادى ـــ كافة الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية والثقافية ، وهى الطاقات المحركة لقوى التغير ، فكلما تعمقت جذور التغيير الثقافى إلى النظم والأدوار والوظائف الاجتماعية ، واتسعت أبعاده إلى أنماط أشكال ومظاهر العلاقات فى صورها الإنسانية ، كان أقرب إلى أن يكون أداة إيجابية فى إحداث التنمية .

إن التغيير الثقافى ـــ يعنى فى أبسط مظاهره ـــ تعديل الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة ، كما يعنى فى مدلوله العميق تعديل الإطار الأيديولوجى وتوسيع عملية التفاعل الفكرى لدى الإنسان كجزء منتمى وملتحم بجماعات الواقع التى يجد نفسه واحدا فى كل من بنائها المادى والفكرى والروحى .

لكن تظهر صعوبة التغير الثقافى فى المجتمع الريفى ، خصوصا وأنها عملية تعديل فى الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة ، فالروابط الاجتماعية فى القرية تتميز بالمشاركة

الجماعية في قيم واحدة ، وتكامل المسئوليات والالتزامات الجماعية ، وعلى هذا فإن أى تغيير لن يتناول أفراداً بقدر ما يتناول « وحدات » تشتد صلاحيتها أو تخف مقاومتها بحسب تمسك هذه الوحدات بالأفكار والعادات التقليدية ، أكثر من تمسكها بالمؤثرات العقلية والنماذج الفكرية الجديدة ، التى تنشرها وسائل الاتصال الحديثة .

يرى بعض السوسيولوجيين المختصين فى الدراسات الريفية ، أن التضامن والانسجام الاجتماعى الوثيق داخل المجتمعات الريفية ، قد يجعل من عملية التغير عملية سهلة وإيجابية ــ إلى حد كبير ــ لو أمكن الكشف عن مصادر الإشعاع والتأثير الروحى والأخلاقى والثقافى فى هذه الجماعات ، أى فهم طبيعة الجماعات الريفية ، واحتياجاتها من جهة ، وتحديد مسارات التأثير (من حيث الاتصال ومصادر نشر المعلومات) . والعناية الخاصة التى يجب توجيهها إلى القضايا المتشابهة والقضايا المتباينة فى الجماعات القروية .

يقول الفيلسوف الساخر (برنارد شو) : « يمكنك أن تسوق الحصان وتدفع به إلى مورد المياه ، ولكن لا يمكنك ــ بأى حال من الأحوال ، أن تدفعه إلى الشرب » هذه العبارة قد تحدد لنا معانٍ كثيرة ودلالات عميقة لمغزى التغيير الثقافى فى المجتمع الإنسانى ، حيث لا يمكن أن نسوق الناس إلى غير ما يتطلعون إليه ، أو توجيههم إلى مسالك لم يختاروها بإرادتهم الواعية ، ولهذا فإن التغير الثقافى المرتكز على القانون ، أو الأساليب الإلزامية ، أو حتى تلك التى تتخذ من الأنماط والعادات والأساليب القديمة مظاهر للسخرية ــ بقصد إثارة النفور والكراهية نحوها ــ للتخلى عنها إلى الأنماط الجديدة الوافدة المستحدثة ، كل هذه المحاولات لا تحدث آثارها الآيجابية ، ولا تجدى فى كثير من المواقف ، إلا فى إثارة أنواع من الشكوك وعدم الثقة فى السلطة وممثليها ، لأنها نفذت إليهم من غير مسالكها السوية ذات القداسة والأهمية الوجدانية عندهم .

جـ ــ اعتبارات منهجية لا بد منها :

إن أى تخطيط يستهدف تغيير جانب أو أكثر من الثقافة الريفية ، لا بد وأن يضع فى الاعتبار ما يلى :

1) أن الجماعات الريفية ، وحتى تلك التى تعتبر بمعزل عن المراكز الحضرية لا يمكن أن تكون بعيدة أو معزولة عن تأثير التيارات الثقافية الحديثة ، وذلك بفضل سهولة

وسائل الاتصال ، وفى هذه الحالة يجب ألا نتجاهل أثر الشائعات والمؤثرات المضادة ، كما يجب ألا نتصور وجود فراغ فكرى أو جمود ثقافى عند القروى إلى حد يجعلنا نهمل تلك المقومات التى تتصل بالاتجاهات والميول والأذواق وأنماط السلوك والتفكير عنده ، وقد نخطىء فى تفكيرنا إذا نحن اعتقدنا أن المجتمع الريفى يعانى تخلفا ثقافيا بصورة مسبقة وشاملة لأننا ــ منهجيا ــ لا يمكن أن نقيس القروى بمقاييس الحضرى ، أو تقييم عادات وأفكار ومعتقدات الأسرة الريفية بمقاييس الأسرة الحضرية .

2) أن أى محاولة للتغير الثقافى ، فى أى مجتمع ريفى ، ينبغى أن ترتكز على فلسفة الترابط الكامل بين الإنسان والحيوان والأرض فى هذا المجتمع ، وعدم معالجة جانب منها بعيدا عن الجانبين الآخرين ، ذلك أن أى محاولة لتعديل الأفكار والعادات والقيم توجه إلى الإنسان الريفى بمعزل عن بقية العناصر الأخرى ، إنما تحطم الحلقة الأساسية للتغيير الثقافى فى الريف (مثل مراعاة السكن الريفى المخطط للبناء الاجتماعى للأسرة ولأنشطتها الاقتصادية وعلاقاتها الاجتماعية ... إلخ) .

كما لا ننسى أن أى تغيير ثقافى يستهدف القطاع الريفى يجب أن يأخذ فى الاعتبار أن ذوى النفوذ من القادة المحليين يمثلون عنصرا هاما فى التأثير الجماعى فى المجتمع المحلى ، ويتجلى هنا دور رجال الدين وكبار السن ، والمثقفون المحليون ، إلى جانب شيخ البلدية ، الذين يشكلون فى مجموعهم الأداة الأساسية فى أية تنمية اجتماعية ــ ثقافية فى الريف .

□ الفصـــل الســـادس □

البداوة ومشكلات التوطين والتكامل

أولا : تأملات سوسيولوجية فى مشكلة البداوة العربية :

تمر المجتمعات العربية (البترولية) الآن بمرحلة تغيير سريعة ، خصوصا قطاعاتها الريفية والبدوية ، كما هو الحال فى الجزائر وليبيا والكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ... وغيرها ، ولا شك أن هذه المجتمعات فى أمس الحاجة إلى أن تستعين بالدراسات الاجتماعية وبخبرة علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا العرب ، قبل أن تقدم على تنفيذ مشروعات التنمية وبرامج التغيير المخططة ، فى أى مجتمع إقليمى أو محلى ، وذلك حتى يقوم التخطيط على أساس من الفهم الدقيق للنواحى الفنية ، إلى جانب النواحى الاجتماعية والقيم التقليدية ، فمثلا تغيير شكل الملكية الزراعية بإحداث تعاونيات رعوية ، قد لا تكون له آثاره على الحياة الاقتصادية فحسب ، وإنما قد تمتد آثاره إلى شكل العائلة والعلاقات القرابية أيضا .

ومع هذا ، فمن الواضح أن الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية للبداوة العربية ، رغم تقدمها الملموس ، بعد الستينات ، فى بعض البلاد العربية ، إلا أنها لم ترق ، فى مجموعها ، إلى مستوى حجم مشكلة القطاع البدوى ، الذى تتقاسمه البلاد العربية ، ويبدو أن هذا النقص فى الدراسات والبحوث البدوية راجع إلى عدة عوامل ، من أهمها[1] :

أولا : النقص الواضح فى مصادر المعلومات والبيانات الإحصائية التى تناولت الحياة البدوية العربية ، بل إن الإحصاءات التى تعتبر ضرورة علمية لأية دراسة أولية ، لا تتوفر بصورة مقنعة من الناحية العلمية . ولهذا تبدو المشكلة أكثر تعقيدا وصعوبة عند افتقاد الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية عن القطاع البدوى ، بالإضافة إلى ما تكلفه مثل هذه الدراسات من مال وإعداد فنى .

ثانيا : إن علم الاجتماع الريفى ، وهو العلم الذى ينبغى أن يدرس أيضا موضوع البدو ، كثيرا ما تصوره الباحثون على أنه علم خاص بالمجتمع الزراعى فقط ، ويعود هذا التصور إلى التقسيم التقليدى الذى يتبعه علماء الاجتماع فى أوروبا وأمريكا ، والذى تأثرت به

---

(1) مكى الجميل ، البدو والبداوة فى البلاد العربية ، سرس الليان ، 1962 ، ص 30 - 31 .

الدراسات والبحوث فى الوطن العربي ، والمشكلة تكمن فى أن القطاع البدوى فى الوطن العربى لا يوجد مثيله فى أوروبا وأمريكا ، ولهذا عندما يدرسون المجتمع الريفى ، فإنهم يدرسون التجمعات الزراعية فقط .

ثالثا : إن الدراسات الأنثروبولوجية التى سبق وأن قام بها بعض الباحثين الأوروبيين عن البدو فى الوطن العربى كانت تستهدف بالدرجة الأولى التعرف على وسائل إخضاع الجماعات البدوية لنظام السلطة الاستعمارية ، دون الاستفادة من هذه الدراسات فى وضع سياسات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تستهدف نقل الجماعات من حالة التخلف إلى حالة أكثر تطورا ، وبالتالى العمل على إدماجهم فى المجتمع الكلى .

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة ، تتطلب دراسة البداوة فى الوطن العربى ، تأسيس نظرية متكاملة فى دراسة القطاع البدوى أو (الظاهرة البدوية) ، تستمد مفاهيمها الأساسية من الدراسات الميدانية للجماعات البدوية فى الوقت الحاضر ، آخذة فى الاعتبار التصور الفكرى للعلامة العربى عبد الرحمن بن خلدون ، الذى حلل ظاهرة البداوة ، متخذا من البناء الاجتماعى والسياسى للبدو أساسا لنظريته .

ومن الآراء العربية المعاصرة التى أثرت هذا الفرع التخصصى من الدراسات الاجتماعية ، دعوة كل من د . محيى الدين صابر ود . لويس كامل مليكة ، إلى ضرورة إيجاد بناء فكرى ومنهجى لنظرية عامة فى علم الاجتماع البدوى ، على أن يراعى فى بنائها عدة اعتبارات من أهمها[2] :

أ ــ أن تستوعب هذه النظرية بيانات من أكثر من مصدر وبأكثر من أداة من أدوات الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس .

ب ــ لن تكون هذه النظرية ذات قيمة علمية إنْ هى لم تأخذ فى الاعتبار الإطار التاريخى للبداوة العربية ، وخصائصها الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما أنها لن تكون ذات نفع يذكر إنْ هى تجاهلت تأثير الظروف الطبيعية فى تشكيل حياة الإنسان

---

(2) - لويس كامل مليكة ، « مشكلات البحوث النفسية والاجتماعية فى ميدان البداوة العربية » بحث فى د . محيى الدين صابر ود . لويس كامل مليكة ، البدو والبداوة ــ مفاهيم ومناهج ، سرس الليان ، 1966 ، ص 160 - 163 .

البدوي ، من حرارة ورطوبة وتربة ومصادر للمياه ، كما لا يمكن أن تكون نظريته متكاملة إن هي تجاهلت الطرق التي يكيف بها البدوى نفسه لهذه الظروف ، سواء على المستوى الأيكولوجى أو على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وهكذا يتضح أن بناء نظرية متكاملة فى علم الاجتماع البدوى سوف تساعد على دراسة وتحليل البناء الاجتماعى للجماعات البدوية ، كما تلقى الضوء على المصاعب التى قد تقف فى طريق تنفيذ المشروعات المخططة وخاصة مشروعات التوظيف التى تستهدف تطوير القطاع البدوى والعمل على تكامله فى المجتمع القومى .

أما المفهوم العام للبداوة فحدده البعض بأنه : « نمط الحياة القائم على التنقل الدائم للإنسان فى طلب الرزق حول مراكز مؤقتة ، يتوقف مدى الاستقرار عليها على كمية الموارد المعيشية المتاحة فيها ، من ناحية ، وعلى كفاية الوسائل الفنية المستعملة فى استغلالها من ناحية ثانية ، وعلى مدى الأمن الاجتماعى والطبيعى الذى يمكن أن يتوافر فيها من ناحية ثالثة[3] » .

ولا شك أن العامل الحاسم الذى يقف وراء التنقلات السنوية والموسمية للبدو هو حاجات قطعانهم للغذاء ، حيث يرحلون داخل الصحراء أثناء فصل الشتاء الممطر ، ويستقرون قريبا من مصادر المياه ، وعند أطراف الصحارى ، خلال شهور الصيف الجافة .

وقد كان ابن خلدون سباقا إلى تصنيف أنواع البدو عندما وضعهم فى مستويات ثلاثة تبعا لدرجة ظعنهم وبعدهم عن الحضارة ، فهناك البدو الذين يعتمدون على الإبل فى معاشهم ، ويطلق عليهم ابن خلدون اسم « الأبالة » أى رعاة الإبل ، ويليهم فى الترتيب « الشاوية » أى أصحاب الشاة ، وهم رعاة الضأن وقد وضع معهم على نفس الدرجة « البقارة » أى رعاة البقر ، ويأتى فى أسفل السلم المتهنون للزراعة ، وهم الذين مارسوا نوعا من أنواع الاستقرار فى الواحات وحول الآبار والوديان أو عند المراكز الحضرية القريبة[4] .

---

(3) - محيى الدين صابر ، « عوامل التغير الحضارى فى نمط الحياة البدوية » بحث فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم) ، القاهرة ، 1965 ، ص 318 .

(4) - صلاح مصطفى الفوال ، علم الاجتماع البدوى ، القاهرة ، دار نافع للطباعة ، 1974 ، ص 163 .

أما الترحال الذى تقوم عليه البداوة فهو ترحال أو تنقل « كمى » ولا يعد بحال من الأحوال تنقلا « نوعيا » كما يرى الدكتور محيى الدين صابر ، فى حين نجد أن التنقل الذى تقوم عليه الهجرة ، أو يحدث فى نطاق الهجرة ، تنقل نوعى فى الغالب ، حيث ينتقل فى إطاره المهاجر من نمط حياة إلى نمط آخر ، أو من نوع من العلاقات إلى نوع آخر ، إذ تفرض الهجرة فى أدنى مستوياتها لونا من الاحتكاك الثقافى ـــ الاجتماعى لمجموعة اجتماعية وثقافية أخرى ، تقوم أثناءه حالات الأخذ والعطاء والتكيف ، بينما نجد نمط البداوة ـــ كنمط حياة ـــ يدور فى أفق ثقافى واحد متماثل ، لأن المجتمع بمقوماته من البشر ، وبمقوماته الاجتماعية من نظم قرابية وقبلية وغيرها ، ينتقل أو يرتحل[5] .

وهذا ما يؤكده (كلود بلونجرنوف) الذى يرى أن بدو الطوارق ـــ على سبيل المثال ـــ لا يتبعون مقتضيات الهجرة ، بمعناها العلمى ، لأنهم فى فترة الجفاف يرحلون بمواشيهم نحو المراعى الخصبة فى مالى والنيجر ، فى حين يتركون وراءهم الخيام وقطعان الماعز فى منطقة الهجار ، أى فى مواطنهم الأصلية ، مما يدل أن الطوارق كبدو هم من أكثر سكان الصحراء تنقلا ، ولكنهم ليسوا بأكثرهم هجرة[6] .

هناك ظاهرة تستحق الدراسة والبحث الميدانى ، والمقارنة، وهى ظاهرة الترحال والتنقل عند القبائل البدوية فى شمال الصحراء الجزائرية ، ذلك أن بدو شمال الصحراء يكون تحركهم وتنقلهم جماعيا ، يشمل الإنسان والحيوان والخيام ، أى أن التنقل يشمل كل شىء ، دون ترك شىء وراءهم بالرغم من أن لهم « بلدية » خاصة بهم ، وحدودا إدارية ، هذه البلدية تسمى « بلدية الأرباع » أو بلدية البدو الرُّحَّل . وهى البلدية التى لا يكاد ينطبق عليها تعريف البلدية حسب التنظيم البلدى فى الجزائر ، وذلك على أساس أنها : « الجماعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية » ذلك أن بلدية « الأرباع » لا يلتزم سكانها بإقليمها ، أما إدارتها فتجد صعوبات عديدة فى تتبع تحركات مواطنيها ، وما يطرأ عليهم من تغير ديموغرافى : كالوفاة والميلاد والزواج والطلاق وغير

---

(5) - محيى الدين صابر ، « عوامل التغير الحضارى » ، مرجع سابق ، ص 319 .

(6) - Blanguernon, Claud, le Hoggar, Paris, Arthaud, 1965, p. 97.

ذلك ، أما اقتصادها فمرتبط بسكانها فى حلهم وترحالهم ، لأن استقرارهم أو تنقلهم مرتبط بكمية الأمطار ، وبنقاط المياه الكافية ، وهى ظواهر تسببت فى دفعهم إلى الحركة الدائمة والتنقل فى فصول معينة ، فيتجمعون فى المناطق الصحراوية فى فصل الشتاء ، ونحو « التل » فى فصل الصيف ، بحيث يصل معدل ما يقطعه البدوى سنويا حوالى ألفى كيلو متر .

ويبرز دور السلطة الإدارية للبلدية فى تعيين فرق من الإداريين ينتقلون مع مخيمات البدو ، مهمتهم الأساسية العمل على ترتيب الإجراءات الإدارية اللازمة مع البلديات الأخرى التى يمر بها البدو أثناء ترحالهم ، أو التى ينوون الإقامة بأراضيها من أجل الرعى ، بالإضافة إلى تسجيل حالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق ، واستدعاء من ينطبق عليهم شرط الخدمة العسكرية ، وتسجيل الأطفال الذين وصلوا سن الدراسة ، إلى غير ذلك من الإجراءات الإدارية .

وهكذا يتبين لنا مرة أخرى ، أن التنقل أو الترحال الذى تقوم عليه البداوة تنقل « كمى » وليس تنقلا « نوعي »[7] ، فى حين يكون التنقل الذى تقوم عليه هجرة الأفراد تنقلا نوعيا ، ذلك لأن المهاجر يغير وسطه الاجتماعى إلى وسط اجتماعى آخر جديد ، وهنا يجد نفسه أمام مشكلة « تكيفه » مع هذا الوسط الجديد ، بعكس البدوى الذى ينتقل وهو فى وسطه الاجتماعى ، أو كما قال العلامة الأنثروبولوجى (رالف لنتون) : « لا يتعدى انتقال القبائل مجرد انتقال القرية برمتها من مكان إلى آخر[8] » .

تكامل البدو الرُّحَّل فى إطار الدولة الحديثة :

يرى الكتور محيى الدين صابر أن البداوة أصبحت تمثل نمطا شاذا فى المجتمع الحديث ، وقطاعا متخلفا فى ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، فالجماعات البدوية وجدت نفسها داخل أوطان سياسية وقوميات متعددة ، وأصبحت القبيلة بالتالى موزعة بين عدد من الوحدات السياسية ذات الحدود الدولية ، كما حدث بين جمهوريات

---

(7) - محيى الدين صابر ، « عوامل التغير الحضارى » ، مرجع سابق ، 319 .

(8) - لنتون ، رالف ، دراسة الإنسان ، ترجمة عبد الملك الناشف ، صيدا ، بيروت ، المكتبة العصرية ، 1964 ، ص 269 .

الجزائر ومالى والنيجر وليبيا وموريتانيا ، وبين المجموعات السياسية فى الجزيرة العربية ، فقد وجد البدو أنفسهم داخل حدود لم تعد فيها وحدتهم القبلية ومسارحهم الجغرافية تمثل الإطار الاجتماعى والسياسى المميز[9] .

وهكذا فإن نشأة القوميات المستقلة ، وطبيعة تكوين الدولة الحديثة ذات النفوذ الإدارى ــ كانت من أهم عوامل التغير الاجتماعى فى القطاع البدوى ، ذلك لأن الدولة الحديثة بما تمتلكه من قوة وفرتها لها التكنولوجيا الحديثة ، قضت على عزلة البدوى ، وحدت من قدرته على الإفلات من سلطتها ، كما قضت على وظيفة البدوى « التقليدية » فى حراسة الصحراء[10] ، وبالتالى وجد نفسه جزءا من « كل » هو الوطن القومى المستقل ، مثله مثل بقية المواطنين ، تتقاضى منه الدولة الضرائب المقررة ، وهو الذى كان يفرضها على سكان الصحراء والقوافل العابرة لها ، كما أجبرته على الامتثال للإجراءات الإدارية المحددة[11] ، وعلى خدمة العلم وأداء واجب الانتخابات ، إلى غير ذلك من الواجبات والحقوق التى حملها المجتمع السياسى القومى إلى البداوة .

ولا ننسى عاملا آخر ، يتطلب البحث والدراسة ، قلب حياة الجماعات البدوية جذريا ، ألا وهو تفجر النفط والغاز الطبيعى فى الصحراء العربية ، وقيام الصناعات النفطية ، مما ساعد على ظهور بيئة حضرية جديدة فى قلب الوسط البدوى ، أصبحت تمثل حلقة اتصال بين البدوى والحضارة التكنولوجية الحديثة الآتية من المدن . ومن ثم لم يعد البدوى يجد مجالا للمقارنة بين جفاف وقساوة الحياة فى البادية ، وبين رفاهية الحياة فى المراكز الحضرية الصناعية ، وبالتالى بدأ يتطلع إلى المجتمعات الجديدة لإشباع حاجاته الجديدة .

---

(9) - محيى الدين صابر ، و د . لويس كامل مليكة ، البدو والبداوة ، سرس الليان ، 1966 ، ص 19 .

(10) - نفس المرجع ، ص 66 .

وانظر : بيرجر ، مورو ، العالم العربى اليوم ، ترجمة محيى الدين محمد ، بيروت ، دار مجلة شعر ، 1963 ، ص 65 .

(11) - محيى الدين صابر ، « عوامل التغير الحضارى ... » ، مرجع سابق ، ص 325 .

ثـانيـا : البداوة بين الماضى والحاضر :

لن يتأتى للحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة والمواطنين أن تتحقق أو أن تمارس ، إلا فى نطاق الوحدة والنظرة الشمولية ، حيث تتكامل مجموع الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والسياسية ، ولا شك أن البدو ، باعتبارهم مواطنين (رعايا) فى دولة مستقلة ، يعيشون على رقعة من الأرض هى الصحراء ، والتى تعتبر جزءا من الوطن ، فقد أصبح وصل هذا الجزء المترامى الأطراف بباقى المجتمع الجزائرى الكلى ضرورة وطنية تمليها مبادىء الثورة ، والتى حافظت على كل شبر من الجزائر المستقلة .

يرى المختصون فى الدراسات البدوية أن أى تصور عملى لحل مشكلة البداوة ، أو ما تعانيه الجماعات البدوية ، يجب أن يبدأ باستئصال أسباب المشكلة جذريا ، وذلك فى نطاق ما يطلقون عليه بعملية « التوطين » . وهى عملية إنشائية متكاملة ، تتضمن إحداث تغيير فى الظروف الطبيعية والثقافية القائمة ، بهدف تنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعى وتحقيق التكامل الوطنى ، وذلك عن طريق إدماج المجموعات البدوية ذات الثقافة الرعوية التقليدية بشكل جماعى فى الوحدة السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الكلى ، هذه العملية هى التى نطلق عليها « عملية التوطين » .

يمكن اعتبار « التوطين » اليوم فى الجزائر جزءا من الحرب السلمية ضد عوامل الطبيعة القاسية فى الصحراء ، لأنها حرب تعمير ، يفرضها منطق الثورة الجزائرية ، التى لا تهتم بالحلول الموضعية المؤقتة ، بقدر ما تهتم بالحلول الجذرية ومن هذه الزاوية ، فإن كل التوطين يعنى تغييرا فى الظروف الطبيعية القائمة واستغلالا اقتصاديا للثروة ، فهو لا يعنى النقل (الفيزيقى) من مكان إلى مكان آخر ، أو نقل البدو من المناطق الصحراوية القاحلة إلى الواحات أو إلى المراكز الزراعية المستحدثة ، لأن عمليات التوطين أعمق من هذا ، فهى ذات طبيعة « ثورية » لأنها عملية إنشاء تمس بناء المجتمع ، وبالتالى فهى تتطلب تطوير علاقات جديدة ، سواء فى أسلوب العمل أو فى طريقة الحياة .

وحتى لا يتعرض القطاع البدوى إلى انقطاع بين قيمه ونظمه الثقافية ، الأمر الذى قد يفرغ عملية التوطين من محتواها ، يجب أن تقوم مشروعات التوطين « القرية الرعوية »

أو « القرية الرعوية ــ الفلاحية » ، على هدى من المعطيات الثقافية والخلقية للبدو الرحل ، مع الرقابة المتواصلة والتتبع المستمر لتطور وتكيف هذه الجماعات مع الوسط الجديد .

أ ــ الثقافة التقليدية والعامل التكنولوجى :

يرى علماء الأنثروبولوجيا أن احتقار البدو الرحّل للأعمال اليدوية والزراعية ، ناشىء من تصورهم لفضائل الرجل البدوى ولقيمه ومركزه الاجتماعى بين جماعته ، فالبدو الذين يعملون ــ مثلا ــ فى صناعة النفط ، يتخيرون أعمالاً معينة ذات علاقة بوظيفتهم التقليدية ، أو تقوم كبديل عنها ، فالجزاء الاقتصادى الذى يعود من العمل ليس هو المعيار فى هذا التفضيل والإيثار ، ولكنه يعود إلى تصورهم لطبيعة العمل ومكانته بحسب القيم المرجعية لهم ، فاختيارهم الأول كثيرا ما يتجه لقيادة السيارة ، لأن المكان والمسافة هما العدو التقليدى للبدو ، والسيارة هى البديل عن الجمل ، الذى يمكنه من غايته .

يفضل البدوى أن يعمل حارسا فى شركات التنقيب عن النفط والمعادن ، لأن الحراسة ، فى نظره ، استمرار لوظيفة البدوى حامى الصحراء ، فالبدوى (من الطوارق) يفضل أن يعمل دليلا لمهندسى شركات النفط فى مجاهل الصحراء ومسالكها الصعبة ، لأن الصحراء علمته اليقظة والانتباه ، فالغفلة فى الصحراء معناها الضياع أو الموت عطشا تحت لهيب الشمس ، علمته الصحراء كيف يستطيع أن يرسم على الرمال بأصبعه النحيلة خريطة مفصلة للمكان المراد الوصول إليه ، لأن معرفته مسالك الصحراء تعنى الحياة .. فهو يعرف عن طريق آثار القدم من أى القبائل كان صاحب هذه القدم ، وربما تمكن من معرفة من هو بالذات ، كما يفعل رجل الشرطة حين يريد الكشف عن المتهمين وأصحاب السوابق ، فيفحص بصمات أصابعهم .

هذا مثل واحد من أمثلة كثيرة ، تخص مختلف ألوان النشاط والسلوك الأدائى للبدوى ، وهو يكفى لتكوين فكرة أولية عن أبعاد مشكلة التوطين فى القطاع الصحراوى .

ب ــ عودة إلى الماضى :

إذا كان سكان الواحات والقصور والمراكز الزراعية الصغيرة على حافة الأودية فى

الصحراء الجزائرية ، يحيون حياة دون المستوى اللائق للمواطن ، فلأن مجهودهم قد استنفد فى سبيل الآخرين ، ولأكثر من نصف قرن ، فمعاناتهم من نقص مياه الشرب ورى الزراعة يدفعهم إلى حفر « الفجارات » كما هو الحال بناحية « تيديكلت » أو بحفر آبار عميقة ، كما هو الحال بناحية ورقلة وميزاب ، ولهذا نجد أن ما يحصل عليه الفلاح الخمّاس من سكان الواحات يمثل نصيب المغبون المغلوب على أمره .

ولو عدنا قليلا إلى الوراء ، لوجدنا أن الصحراء الجزائرية لم تقع نهائيا تحت سيطرة الاستعمار إلا فى بداية القرن العشرين ، وبعد مقاومة عنيفة وشاقة من سكانها ، لهذا لم يجد الاستعمار أمامه إلا سياسة التجميد للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة فى الصحراء ، حيث اقتصر الحكم العسكرى على قمع وقهر سكانها لاستتباب الأمن ، فلا غرابة أن أخذت السياسة الاستعمارية ممثلة فى العسكريين تنظر إلى الصحراء وأبنائها على أنها مناطق يكتنفها سحر المجهول وغموضه ، وتحيا فى كنفها مجموعات من البشر تمثل خليطا عجيبا « لأجناس متباينة » بل واعتبروها « متحفا للأنثروبولوجيا » ، ثم قضوا على كل أثر يدل من قريب أو من بعيد عن إمكانيات الصحراء الاقتصادية ، ومواردها المختلفة ، وكان همهم هو تشجيع إصدار كتب الرحلات التى كانت ترتكز على « تشريح » عادات السكان غير المألوفة .. الغريبة .

جـ ــ إلى بلد الجمل والملح :

إلى عهد قريب ، كانت الثروة الوحيدة التى تخصصت فى نقلها القوافل عبر الصحراء الكبرى هى « الملح » تلك الثروة التى تستخرج من الشمال الشرقى لجبال الهجار ، لتصدر بعد ذلك إلى سكان ساحل غرب إفريقيا ، فتستبدل حمولة قافلة من الملح بأربعة أمثالها من محصول الذرة .

تتحرك القوافل خلال شهرى (أبريل ومايو) لاستخراج الملح حيث تستغرق الرحلة بين (600) كلم و (800) كلم ، وقد تصل هذه المسافة إلى (1.400) كلم أو (1.600) كلم أثناء الجمع ، والملاحظ أن القوافل تضم عدة مئات من الجمال (الإبل) ،

والإحصائيات المتوفرة تدل أن من (3.000 إلى 4.000) جمل تشترك فى عملية نقل الملح هذه[12] .

وإلى جانب تجارة الملح السابقة الذكر ، نجد تربية ورعى الإبل وبعض القطعان من الماعز ، وتمثل الإبل حوالى (12.000) رأسا ، وبما أن الرجال هم الذين يقودون قطعان الماشية نحو المراعى البعيدة ، فإن الزائر لخيم البدوى (من الطوارق) فى منطقة الهجار يلاحظ تغيب الرجل ، ليجد فى استقباله النساء والأطفال وكبار السن .

لكن قوافل الطوارق بدأت تفقد وظيفتها التقليدية كوسيلة للنقل ، وذلك بعد استخدام السيارات الشاحنة فى بعض المناطق . كما أدى الحد من تحركهم بين (مالى والنيجر وليبيا وموريتانيا والجزائر) إلى دفعهم نحو ممارسة أنشطة أخرى بديلة ، وخصوصا بعد أن ترك الفلاحون (الخمّاسون) مهنتهم فرارا من قسوتها ، واتجهوا وراء تخوم مواطنهم الأصلية للعمل فى شركات النفط وشركات الأبحاث الجيوفيزية .

هناك سؤال كثيرا ما طرح ، ولم يجد له جوابا حتى الآن وهو : هل يكفى استخراج المياه بطرق عصرية حديثة لكى يجعل من الصحراء جنة عامرة أو واحة كبيرة ؟ إن الدراسات التى تمت ، وحتى وقت قريب ، تؤكد أن المياه الجوفية للصحراء لا تكفى لقيام مجتمع زراعى كبير ، وإنما ينتظر منها أن تجعل مراكز العمران أكثر اتساعا وأكثر استقرارا فى المراكز الزراعية المستحْدثة ، ولتسد حاجة العاملين فى حقول التعدين .

د ــ آفاق المستقبل :

انتشرت بعد الاستقلال طرق مرصوفة أغلبها يمتد بين الشمال والجنوب ، ساهمت فى تنشيط العمران بين الواحات التى تمثل مراكز العمران القديمة ، كما ساعدت على هجرة أعداد من سكان الواحات نحو الشمال أو نحو مراكز استخراج النفط .

لكن هل من المتوقع أن تشرق شمس عصر جديد على سكان الصحراء خلال العشرية القادمة ، لنجد هؤلاء السكان أكثر أمنا على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ،

(12) - Gaudio, Attitio, les civisations du Sahara, Paris, Marabout Université, 1967, P. 91.

ويحيون حياة مرضية وأقل معاناة فى مجتمع العدالة ؟

لا شك أن تطبيق سياسة (القرى الرعوية) و (القرى الرعوية ـــ الفلاحية) فى البيئات الصحراوية ، مع دعمها باستمرار ، سيفتح آفاقا لنمو حياة أكثر رخاء واستقراراً ، فتحسين استغلال المياه الباطنية ، والكشف عن مصادر جديدة ، وتحسين طرق الزراعة فى الواحات ، ومتابعة الثروة الحيوانية بالمراقبة البيطرية ، وتوفير وسائل الاتصال مع تقديم الخدمات الأساسية والضرورية للمواطن من تعليم ورعاية صحية وخدمات إدارية وغيرها ، قد تساهم جميعها فى التخفيف من حدة الإقبال على الهجرة ، وترك العمل الزراعى . وحبذا لو بدأت مثل هذه المشروعات بأولئك السكان الذين يمارسون الزراعة المتقطعة أو الفصلية ، لكى يتسنى لهم الاستقرار والتوطن دون عناء ، ولكى يصبحوا المثل لغيرهم كخطوة أولى وناجحة نحو توطين واستقرار باقى الجماعات البدوية الأخرى .

ثــالثــا : نمط الحياة البدوية فى الجزائر :

أ ـــ بين الاستقرار والتوطين :

سبق وأن عرف أستاذنا المرحوم الدكتور أحمد الخشاب « التوطين » بأنه « هو العملية الاجتماعية المترتبة » على تهجير الأفراد من جهة إلى أخرى ، وهو يعنى إسكانهم فى قرى خاصة (أو مدن) فى مناطق الإصلاح الجديدة ، وتهيئة أحسن الظروف لهم ورعايتهم رعاية خاصة ، ضمانا لاستقرارهم فى المناطق التى هاجروا إليها خوفا من عودتهم إلى مواطنهم الأصلية ، وإلى أقاربهم وذويهم ، والتوطين عملية إنشاء وتعمير تتضمن تغييرا فى الظروف الطبيعية القائمة ، واستغلالاً اقتصادياً للثروة[13] .

أما الدكتور محيى الدين صابر فيعرف التوطين ـــ أى توطين البدو ـــ بأنه : « عملية إنشائية متكاملة تتضمن إحداث تغيير فى الظروف الطبيعية والحضارية القائمة ، بهدف تنمية الموارد البشرية والاقتصادية ، ورفع المستوى الاجتماعى ،

---

(13) - أحمد الخشاب ، سكان المجتمع العربى ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1964 ، ص 507 .

وتحقيق التكامل القومى عن طريق إدماج المجموعات البدوية ذات الحضارة الرعوية التقليدية بصورة جماعية فى الوحدة السياسية والقانونية والاقتصادية والفكرية للمجتمع القومى[14] » .

فى حين يرى الأستاذ مكى الجميل أن توطين البدو هو : « إقرار الجماعة البدوية فى وطنها وبيئتها ، فى إطار تقاليدها وقيمها ، وعاداتها ، وظروفها البيئية المختلفة ، وذلك كله بغرض تهيئة المناخ النفسى والاجتماعى للاستقرار » .

مما سبق يتضح أن عملية التوطين تبقى كعملية أكثر عمقا ودلالة من عملية الاستقرار ، لأنها تحمل فى طياتها معنى التحول فى الحياة البدوية ، ومن ثم فإن استخدام مفهوم استقرار البدو « كبديل لمفهوم توطين البدو ، لا يُعبّر فى حقيقته عن تغير حياة البدو ، وذلك بناء على ما يلى :

1 - أن تعبير « استقرار » لا يوحى بالتغيير الشامل لنمط الحياة البدوية .
2 - أن البدو مستقرون فعلا حسب نمط معيشتهم الخاصة ، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار تصورهم للمكان ، لأن المدى الجغرافى الذى يمارس فيه البدو هذا الاستقرار أفسح بكثير مما يتصوره سكان القرى والمدن[15] .

وعلى هذا ، فإن تعبير « الاستقرار » لا يعبر عن المعنى الحقيقى لعملية تنمية البدو وربطهم بالمجتمع الكلى ، ومن توجيه الولاء إلى الدولة وإلى الوطن ، وبالتالى تنمية وجدان جديد لديهم يربطهم بمساحة جغرافية محددة من الوطن ، يشعرون بالحنين إليها عند مغادرتها . وهنا تظهر أهمية التوطين بما يتضمنه من استقرار وممارسة لأنشطة جديدة من الحياة ، سواء كانت ذات طابع زراعى أم صناعى أم رعوى ـــ زراعى .

---

(14) - محيى الدين صابر ، « التوطين ومشروعاته » بحث فى د . محيى الدين صابر ، ود . لويس كامل مليكة ، البدو والبداوة ـــ مفاهيم ومناهج ، سرس الليان ، 1966 ، ص 42 .

(15) - نفس المرجع ، ص 43 - 44 .

ب ـــ تصنيف البداوة :

إذا كانت البداوة كظاهرة يتقاسمها الوطن العربى من موريتانيا غربا وحتى الإمارات العربية وعمان شرقا ، فإن الجزائر بدون شك تحتل نصيبا معتبرا من هذه الظاهرة ، ولو عدنا قليلا إلى الوراء لوجدنا أن البداوة كانت إلى حد ما تمثل النمط الأكثر سواداً فى الجزائر إبان عهد الاحتلال . فقد كانت البداوة تربط بين النشاط الزراعى والرعى فى أغلب مظاهرها . وتتحدد فى نصف سكان الجزائر ، فالنشاط الزراعى كان يمارس من طرف (45%) من السكان . فى حين كانت البداوة تتركز فى (50%) من السكان ، ولذلك كانت البداوة تقوم بدور هام فى الإنتاج والاستهلاك والنقل عبر الصحراء وتأمين طرق القوافل بين المناطق الشمالية الزراعية ومناطق الواحات الجنوبية المنتجة للتمور ، كما يمثل البدو نسبة عامة من حيث تربية الأغنام والإبل ، فقد ساهموا ـــ حتى وقت قريب ـــ فى تغطية السوق الوطنية من اللحوم والأصواف والجلود .

أما فى الوقت الحالى ، فلا يتجاوز عدد البدو (120 ألف) نسمة ، يعيشون على مساحة تقدر بحوالى (14 مليون) هكتار من المراعى الجيدة والفقيرة[16] .

ومن حيث تصنيف بدو الجزائر ، نجد أن البعض يصنفهم حسب تنقلاتهم ، بُعدا أو قربا ، كالبدو الذين يلجأون إلى الصحراء فى فصل الشتاء ، وإلى المناطق الشمالية (التل) فى فصل الصيف ، كما يصنف آخرون البدو بحسب امتلاكهم للثروة الحيوانية ، إذ هناك البدو الذين يربون الإبل أساسا ، ثم تأتى فى الأهمية تربية الأغنام والماعز . كما يوجد البدو الذين يربون الأغنام والماعز فى الأساس ثم تأتى تربية الإبل فى الدرجة الثانية . وهناك البدو الذين يربون الأغنام بالدرجة الأولى ثم الأبقار فى الدرجة الثانية .

وبناء على هذا التصنيف ، تتحدد تنقلات البدو ، وذلك بحسب نوع الثروة الحيوانية

---

(16) - M'Hamed BOUKHOBZA, et autres, "Element sur les structures socio - économiques de l'Algérie à travers l' étude de leur désarticulation par le développement du capitalisme - durant la période coloniale", In 24ème Congrés International de Sociologie, Alger, O.P.U. (25 - 30 Mars 1974) T.I.

التى تمتلكها الجماعة ، فتنقل رعاة الإبل أكثر وأوسع مدى من تنقل رعاة الأغنام والماعز ، كما يلاحظ أن كل نوع من هذه الأنواع يتحمل درجة حرارة معينة ، ويحتاج إلى فترة خاصة للتردد على المياه[17] .

ويرى (كابوت رى) أن أحسن تصنيف للبدو ذلك الذى يعتمد على تنقلات البدو من حيث المكان والزمان ونظام التنقل[18] . فى حين يصنف الباحث الجزائرى (محمد بوخبزه) بدو الجزائر حسب كمية الأمطار ، إذ هناك البداوة الرطبة (أكثر من 300 مم) والبداوة الجافة (أكثر من 100 مم وأقل من 300 مم) والبداوة القاحلة (أقل من 100 مم)[19] .

ومهما يكن من اختلاف بين التصنيفات السابقة ، فهى تنطلق أساسا من تأثير الظروف الطبيعية فى حياة البداوة ، فعلى سبيل المثال ، نجد أن التنقل الفصلى والارتحال طلبا للعشب والماء عملية يمارسها البدو وأنصاف البدو ، وإن اختلف هذا التنقل من حيث بعد المسافة أو قربها ، كما قد يكون التنقل لجميع أفراد القبيلة بما لهم من ثروة وإنسان وخيام ، وقد يكون مقتصرا على الرعاة فقط ، فى حين تمكث الأسرة وكبار السن فى مناطق القبيلة لممارسة أنواع من الزراعة المعيشية على ضفاف الأودية والآبار ، مع التنقل المحدود لرعى قطعان الماعز فى مناطق القبيلة .

يطلق على تنقل البدو فى فصل الصيف (العشابة) ، بمعنى أنهم يطلبون العشب لحيواناتهم فى منطقة دون أخرى بعد جفافها ، وغالبا ما يكون ذلك من الجنوب إلى الشمال ، فى حين يطلق على البدو الذين يتجهون من المناطق الشمالية إلى المناطق الجنوبية الصحراوية (العزابة) وذلك طلبا للدفء وتنوع أعشاب المناطق الجنوبية بعد سقوط الأمطار الشتوية فى الصحراء .

---

(17) - Capot - Rey, R., le Sahara Français, Paris, P.U.F. 1953, P. 251.

(18) - Ibid, P. 252.

(19) - M''Hamed BOUKHOBZA, ''Nomadisme et crise de la société pastorale en Algérie'', In actes du colloque international de l'Institut de recherches méditérrannéenes (Elevage en Méditérranée Occidentale) .

جـ ــ التنقل والارتحال[20] :

ينتقل بدو جنوب سفوح الأطلس الصحراوى ، وجنوب جبال الأوراس ، فى بداية الصيف ، نحو التل (الشمال) نظرا لأن مراعيهم تصبح قليلة العشب ، بالإضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة التى لا تتحملها قطعان الماعز والأغنام ، كما تنضب فى هذا الفصل ، أغلب الآبار أو يقل مستوى مياهها ، وهكذا تبدأ تنقلات البدو مع نهاية فصل الربيع ، وبعد حصاد الحبوب (القمح والشعير) وهى الحبوب التى غالبا ما تكون ضئيلة المردود نظرا لاعتمادها الكلى على مياه الأمطار المتذبذبة السقوط ، كما يكون البدو فى هذا الفصل قد انتهوا من « زج » صوف أغنامهم .

يبدأ بدو الأرباع (يأتى تفصيل تنقلهم بعد قليل) تنقلهم فى شهر مايو ، حيث تمر جماعاتهم بجبال الأطلس الصحراوى عبر (ممر العبور) الذى يقع بمنخفض تاجموت ــ زنينة (الأدريسية حاليا) ، وهو الممر الذى يفصل بين جبال العبور غربا وجبال أولاد نايل شرقا ، وبعد عبورهم لجبال الأطلس الصحراوى يجدون أنفسهم فى منطقة السهوب الفقيرة نسبيا ، حيث يمكثون فترة إلى أن يسمح لهم (أى العشابة) بالرعى فى مناطق زراعة الحبوب التى تم حصادها . كما يقوم البعض منهم بالعمل كأُجَراء عند أصحاب مزارع الحبوب ، أو يؤجرون حيواناتهم (الخيول والإبل) فى الحصاد والنقل ، بالإضافة إلى قيامهم ببيع منتجات الحيوانات من صوف وجلود ومشتقات الألبان ، فى حين يقوم البعض الآخر فى الاتّجار فى التمور التى نقلوها معهم من الواحات . ومن جهة أخرى يبتاعون الحبوب والملابس والكتان من المناطق الشمالية (التل) .

أما بدو أولاد نايل الذين ينتقلون أيضا إلى هذه المناطق ، فانتقالهم ليس من أجل رعى الحيوانات ، وإنما بهدف العمل كأُجَراء فى مزارع الحبوب ولهذا يكون تنقلهم فرديا وليس جماعيا ، وبدون حيوانات .

---

(20) - انظر : Despois, Jeans, l'Afrique Blanche, paris Edition P.U.F. 1964, P.P. 224 - 30 - T.II.

إن تنقل البدو وترحالهم ، كما تبين مما سبق ، مرتبط بكمية الأمطار ، توفرها أو ندرتها ، فإذا كان الموسم كثير الأمطار فى المناطق الأصلية للبدو فإنهم لا يرحونها ، ولكن من الملاحظ أن عملية التنقل والترحال بدأت تنكمش نتيجة لانتشار الآلات الزراعية الحديثة فى عمليات الحصاد وجنى محاصيل الحبوب واستعمال وسائل النقل كالشاحنات والجرارات ، ومع انكماش نشاط البدو فى هذا الميدان بشكل عام ، فإن قسما منهم طور نشاطه بشكل أو بآخر ، فاستغنى عن قسم من حيواناته ، واتخذ شاحنة أو أكثر لاستخدامها فى النقل العمومى فى الواحات أو فى نقل حيواناته عند الضرورة من الجنوب إلى الشمال أو العكس .

وفى الشرق الجزائرى نجد بدو منطقة الزاب وجنوب جبال الأوراس ، الذين يتجهون صيفا إلى مناطق الهضاب العليا بنواحي قسنطينة وسطيف وسوق أهراس . فحتى نهاية شهر مايو تظل الحيوانات ترعى فى الأودية ، فى حين تجرى عملية حصاد الحبوب فى منطقتى بسكرة وأولاد جلال ، وما أن تنتهى هذه العملية حتى يتجه البدو إلى المناطق الشمالية (التلية) ، أما بدو منطقة واحة توقرت فلا يمتهنون الزراعة (زراعة الحبوب) وإنما يتركز نشاطهم فى امتلاك حقول النخيل الواسعة ، والتى يقوم بالاعتناء بها نيابة عنهم مزارعون مستقرون فى الواحة .

وكما هو الحال بالنسبة لبدو الوسط الجزائرى ، فإن بدو الشرق ، عندما يرحلون إلى مناطق التل ، يشاركون فى عمليات الحصاد ، كما يؤجرون حيواناتهم لنقل الحبوب ، ويبيعون منتجات الحيوانات من أصواف وألبان ، وينقلون التمور من الواحات الجنوبية إلى المناطق الريفية الشمالية لتبادلها بسلع أخرى أو بيعها نقداً ، وتنتهى العملية بأن يبتاعوا الحبوب والألبسة والمواد الغذائية النادرة لتسويقها فى المناطق الجنوبية عند عودتهم ، والتى تكون غالبا مع نهاية شهر سبتمبر أو الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ، وهو تاريخ مناسب لجنى التمور والقيام بعمليات الحرث نظرا لأنها تمثل فترة سقوط الأمطار .

وهناك نوع من البداوة التى تقوم على التنقل المحدود ، وتقع مناطقها شمال مناطق البداوة الكاملة ، حيث ينتقل بعض أفراد القبيلة بصحبة قطعان من الأغنام والإبل للرعى فى المناطق المجاورة ثم العودة إلى المناطق الأصلية يحدث هذا عند قبائل النمامشة (شرقا) وأولاد نايل (الوسط الجزائرى) .

رابعا : بدو « الأرباع » نموذج لنمط البداوة الكاملة[21] :

أ ـــ من هم بدو « الأرباع » ؟ :

يقال بأن أصل بدو الأرباع يعود إلى الهلاليين الذين استقروا فى الخط الشمالى من الصحراء بناحية (الزاب) ، وكانوا آنذاك عبارة عن أربعة من القبائل البدوية أو (العروش) ، هم : (العمامرة ـــ الحجاج ـــ أولاد زيد ـــ أولاد صالح) ثم زحفوا نحو الأغواط نتيجة لضغط قبائل أولاد جلال عليهم ، وأثناء تنقلهم هذا ضموا إليهم قبائل أخرى منها (أولاد سيدى عطا الله من تاجموت) والحرازلية (من مسعد) وأولاد زيد (الذين مكثوا فى الزاب) .

أما اليوم فيشكل الأرباع حوالى (عشرة قبائل) أو عروش ، هم : (أولاد سيدى سليمان ـــ أولاد بن شاعة (أو الحرازلية) ـــ الحجاج ـــ الزكازكة ـــ العمامرة ـــ المخاليف الجرب ـــ العبابدة صفران ـــ أولاد صالح ـــ أولاد زيان ـــ أولاد سيدى عطاالله) .

وهناك حادثة تاريخية ذات طابع سياسى (تجاهلها أغلب الكتاب الفرنسيين الذين كتبوا عن قبائل الأرباع) إذ يرى كبار السن من الأرباع كيف قررت السلطات الاستعمارية الفرنسية تقسيم قبائل الأرباع إلى فروع عديدة ، وذلك أثر ثورة أولاد سيدى الشيخ سنة 1866 خوفا من امتداد ثورتهم نحو الأغواط .

يعتبر بدو الأرباع من أكثر البدو تنقلا فى الجزائر ومن أكثرهم عددا إذا قيسوا بغيرهم ، فقد بلغ عددهم سنة 1948 حوالى (22.000) نسمة من البدو ، و (5.500) نسمة من أنصاف البدو . غير أن عدد البدو لم يتطور إلا بنسبة ضئيلة خلال اثنتى عشرة سنة ، حيث وصل عددهم سنة 1965 حوالى (22.800) نسمة ، أما فى سنة 1966 وحسب أول إحصاء سكانى رسمى جرى فى الجزائر بعد الاستقلال فقد أثبت أن مجموع

---

(21) - انظر : محمد السويدى ، « الأرباع ـــ البلدية هنا ، والمواطنون خارج حدودها » ، بحث فى مجلة « المجاهد » اللسان المركزى لحزب جبهة التحرير الوطنى ، الجزائر ، عدد 705 ، مارس 1974 .

عدد السكان الذين تشرف عليهم بلدية الأرباع ، من البدو وسكان القرى الصغيرة من أنصاف البدو بلغ حوالى (22.498) نسمة .

ب ــ الوسط الجغرافى لبدو الأرباع :

يعيش بدو الأرباع على أرض بلديتهم التى تسمى باسمهم (بلدية الأرباع) ، وهى بلدية متداخلة مع بلدية الأغواط ، فهى أكبرمنها مساحة ، ولكنها أقل من حيث عدد السكان والنشاط الاقتصادى والإدارى والاجتماعى ، وتعتبر بلدية الأرباع من بلديات القطاع الريفى ، لكنها تختلف عن الريف فى أن (95%) من سكانها من البدو الرحل ، يقوم نشاطهم الاقتصادى على تربية الأغنام ، ويغادرها ما بين (60 و 70%) عند التنقل طلبا للكلأ لأغنامهم بين الشمال والجنوب .

لهذه البلدية حدود إدارية أوسع من حدود بلدية الأغواط ، إذ تمتد جنوبا حتى حدود بلديات متليلى وبريان والقرارة ، وتحدها من الشمال ولاية الجلفة ، ومن الشمال الغربى دائرة آفلو ، أى أنها تمتد من الشمال إلى الجنوب بما يقدر بـ (240) كلم ، ومن الشرق إلى الغرب بـ (200) كلم ، وتبلغ مساحتها الإجمالية (بعد حذف مساحة بلدية الأغواط) حوالى (1.6) مليون هكتار ، تمثل فى مجموعها مناطق صحراوية تعتمد على أمطار فصل الشتاء ومياه الآبار والعيون على ضفاف بعض الأودية .

جـ ــ النشاط الاقتصادى :

مواطنو بلدية الأرباع مرتبطون فى حياتهم ، وفى استقرارهم أو تنقلهم ، بكمية الأمطار ، وبنقاط المياه الكافية ، وهى ظواهر تسببت فى دفعهم إلى الحركة الدائمة والتنقل من مكان إلى آخر ، بصفة دائمة أو فى فصول معينة (فى الشتاء والصيف) بين الصحراء والتل ، حيث يقطع البعض حوالى (2.000 كيلو) سنويا ، وفى أثناء هذا التنقل قد تعبر قوافل الأرباع ، بإنسانها ومخيماتها وحيواناتها ، مخيمات قبائل أخرى قد تكون هى بدورها فى حالة ترحال محدود ، وهنا يحدث تبادل اقتصادى ، فالأرباع يبيعون التمر والصوف والأغنام والإبل ، ومنتجاتها ، ويشترون الحبوب والملابس والأدوات المصنعة ، وهى عملية تحدث فى شبه سوق (أو معرض) كما هو الحال فى المدن الكبرى .

وعندما يبتاع الأرباع السلع المذكورة يصبح من الصعب عليهم حملها معهم إلى منطقة التل ، ولأنهم فى أول مرحلة من تنقلهم إلى الشمال ، لهذا يضطرون إلى تخزين هذه المواد عند سكان القرى الصحراوية والقصور مثل (قصر الحيران ـــ العسفية ـــ الدلاعة ـــ الحويطة ـــ تاجموت ـــ عين ماضى إلخ) . إذ من المعروف أن البدو يتخذون أصدقاء ومعارف لهم فى القرى والواحات ، يتعاملون معهم فى التجارة والتبادل ، أو فى خزن بعض المواد الغذائية والحبوب .

د ـــ التنقل والترحال :

عندما ينتقل بدو الأرباع إلى منطقة التل فى فصل الصيف ، يطلق عليهم (العشابة) ، أى الذين يطلبون العشب لحيواناتهم ، بعد أن تكون مراعيهم الأصلية قد أجدبت لعدم سقوط الأمطار فى فصل الصيف ، والملاحظ أن تنقل بدو الأرباع هذا تنقل كمى ، لأن الانتقال والترحال هنا يشمل مجموع أفراد المجتمع بمخيماتهم وحيواناتهم وأدواتهم ، أى أن البدوى (الريفى) عندما ينتقل من مكان إلى آخر لا يغير من علاقاته الاجتماعية وأنماط سلوكه ، بعكس الحال فى المهاجر الذى يغير بيئته الحضارية والثقافية فى غالب الأحيان ، ومن ثم يضطر لتكييف نفسه للوسط الجديد .

ولهذا نجد فى حالة بدو الأرباع أن المجتمع بأسره ينتقل من منطقة إلى أخرى ، دون أن يغير الفرد من وسطه الاجتماعى والثقافى إلى حد بعيد ، ومن هنا تنطرح مشكلة الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية التى تقوم بها سلطات بلدية الأرباع تجاههم ، فعند حلول موسم التنقل الفصلى من الجنوب إلى الشمال ، تقوم البلدية بدور يختلف عن الدور التقليدى الذى تقوم به عادة البلديات العادية ، إذ بالنسبة لبدو الأرباع لابد أن ترافقهم عند تنقلهم ، فرق من الإداريين وعلى رأسهم مسئول ، وتتمركز مهمتهم فى ترتيب الإجراءات الإدارية اللازمة مع البلديات التى تخترقها قوافل العشابة ، أو مع البلديات التى تعتزم البقاء فيها بعض الوقت ، كما تعمل هذه الفرق على إيجاد مكاتب مؤقتة تسهر على هؤلاء البدو أثناء إقامتهم فى إحدى البلديات الشمالية ، طلبا للمرعى ، وتظهر أهمية هذه الخدمات الإدارية إذا علمنا أن أكثر من نصف مواطنى بلدية الأرباع (12 ألف) نسمة يمثلون العشابة ، يضاف إليهم العشابة من بلديات أخرى من

الجنوب ، والذين كثيرا ما يصل مجموع عددهم (30 ألف) نسمة ، تقدم لهم هذه الفرق الإدارية خدماتها .

والجدول التالى يوضح حركة تنقل العشابة خلال سنة 1973 بما فيهم عشابة بلدية الأرباع :

الإنســان	29.865
الخيــام	2.565
الأغنــام	107.620
الماعــز	27.551
الإبــل	7.360
الخيــول	1.148
الحميــر	3.184

وفيما يلى منطقة تحرك بدو الأرباع التى تمتد من الجنوب إلى الشمال . ويكون عبور جبال الأطلس الصحراوى من خلال ممر ضيق يسمى (ممر العبور) يفصل بين ولايتي (الأغواط والجلفة) .

تمتد منطقة تحرك الأرباع شمالا حتى مدن تيارت وثنية الحد وغاليزان وقصر البخارى والشلالة . وجنوبا فى غرداية والقرارة .

هـ ـــ سياسة توطين البدو فى الجزائر :

ارتبطت سياسة توطين البدو فى الجزائر بناء على النصوص المتعلقة بتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية التى قامت أساسا على مبدأ ترقية سكان الريف والعمل على دمجهم فى عملية التنمية .

إن البدوى الذى دفعته الحاجة إلى النزوح إلى المدينة ، قد يجد فى انتظاره مختلف المشاكل التى تقف فى طريق اندماجه فى الوسط الجديد (المدينة) ، فلا هو قادر على الرجوع إلى وسطه القديم ، ولا بقادر على التكيف مع الوسط الجديد . ومن هذه الزاوية تظهر جليا أهمية سياسة توطين البدو وبشكل تدريجى ومخطط .

ولهذا وضعت نصوص المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية لهذا الغرض ، أى تركيز الاهتمام على البدو الرحل ، والعمل على ترقيتهم فى مختلف الميادين ، إلا أن هذا الهدف يصعب تحقيقه ما لم يحدث نوع من الاستقرار فى الحياة البدوية . ولهذا نصت المادة (71) المتعلقة بتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية (17 جوان 1975) على ما يلى : « يكون تحضير مربى الماشية محل تشجيع من الدولة ، ولا سيما بإنشاء القرى الرعوية » ولكى لا يحدث هذا على شكل طفرات ، فقد أشار ميثاق وقانون الرعى إلى كيفية التدرج فى عملية توطين البدو الرحل ، بحيث يحدث ذلك دون ظهور مشاكل حادة خصوصا فى الميادين التالية : القضاء على استغلال صغار الرعاة ، المحافظة على الوسط السهبى ، وصيانة المراعى من الاستغلال المكثف وغير المنظم ، زيادة نقاط المياه الضرورية ، إنشاء التعاونيات الزراعية المتعددة الخدمات للبلدية ، بحيث يكون دور هذه التعاونيات المساهمة فى بث ودعم روح التعاون بين البدو ، والاستفادة من مختلف الخدمات التى تقدمها البلدية ، مع الالتزام بتعليمات النظام التعاونى .

إن النواة التى تنشأ حولها القرية الرعوية هى المدرسة والمسجد والمركز الصحى والمركز البيطرى ومخزن الأعلاف ، هذه المؤسسات تمثل المركز ، وتحيط به مساكن المستفيدين .

والملاحظ أنه حتى سنة 1981 تم إنشاء (63) قرية رعوية أو فلاحية رعوية فى عشر ولايات من مجموع (17) ولاية ، ذات طابع رعوى أو فلاحى رعوى .

والجدول التالى يوضح توزيع القرى الرعوية والفلاحية الرعوية حسب الولايات ، وذلك حتى سنة 1980 .

الولايــة	قرى فلاحية رعوية	قرى رعوية
أم البواقــى	4	
المديــة	4	
البويــرة	10	
تيــارت	13	
سعيــدة	13	
سيــدى بلعبــاس	8	
تلمســان		1
تبســة		2
المسيلــة	6	
الأغــواط	2	
المجمــوع	60	3
المجمــوع الكلــى	63	

استفادت بلدية الأرباع من قرية فلاحية رعوية (قرية الناصر بن شهرة ــ الرف حاليا) وتقع إلى الجنوب الشرقى من مدينة الأغواط (17 كلم) على أرض بلدية الأرباع ، بُدىء فى بنائها سنة 1972 . ولم تنجز إلا سنة 1977 ، يبلغ عدد سكانها (938) نسمة تضمهم (142) أسرة موزعة على (120) منزلا . منها (108) منزلا مخصصا للمستفيدين . إلا أنه بعد مرور ثلاث سنوات انقلب التوازن داخل القرية وأصبح (45%) من سكانها لا يمارسون أى نشاط فلاحى أو رعوى . وهذه ولا شك ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل .

□ الفصـــل الســـابــع □

البـداوة فى أقصـى الجنـوب
بـدو الطــوارق

أولا ـــ النمو والتنشئة عند بدو الطوارق[1] :

يدخل الطارق إلى الحياة تحت خيمة ... وعلى رمال نظيفة خالية من الجراثيم ، فالطفل عندما يولد يوضع فى فراشه فوق الرمل الذى يعتبر أول مهد يتلقاه فى الحياة ... عندما تشعر المرأة بآلام الوضع ، عند بعض الجماعات من الطوارق ، فإنها تغادر المخيم متجهة نحو الوادى القريب ذى الرمال الذهبية النظيفة ... فتضع مولودها هناك دون مساعدة ، أو قابلة ، ثم تعود إلى المخيم حاملة طفلها بين ذراعيها ... إنها تفضل عدم إظهار آلامها لمن هن أقل منها منزلة اجتماعية .

تبدأ المرأة الطارقية فى وقاية طفلها الصغير من العين الحاسدة والأرواح الشريرة ... كما تعتقد الكثيرات من الطارقيات أن المرأة قد تصبح عاقرا إذا ما تعرضت لضربة من ذنب (ورن) ، ولا يتوقف الأمر على النساء وحدهن ، وإنما يتعداه إلى جنس الرجال أيضا .

وعندما يبلغ الطفل يومه السابع ، يقام له حفل بمناسبة تسميته ، وتتحدد الطريقة فى وضع الاسم الجديد بأن يطلقوا عدة أسماء على مجموعة من عيدان التبن أو القش ، ثم يتم سحب أحدها ، والاسم الذى يحمله هو الذى يطلق على المولود . وعند البعض ، إذا ما وقع سوء تفاهم حول التسمية ، يؤتى ببعض العنزات .. حيث يطلق على كل واحدة منها اسم معين ، ثم تقدم هذه العنزات إلى أم الطفل لتختار عنزة منها ، ومن ثم يحمل الطفل اسم العنزة .

والملاحظ فى الأسماء التقليدية عند بدو الطوارق ، قبل تأثرهم بالحضارة الحديثة خصوصا بالإسلام ، كانت أسماء متنوعة جدا ، وغريبة فى نفس الوقت ، فالعالم الأنثروبولوجى (هنرى لوت) المتخصص فى دراسة طوارق الجزائر ، يروى بأنه شاهد مناسبة تسمية طفلة صغيرة حيث أطلق عليها أسم « البرد » ، وسبب هذه التسمية ، كما يرى ، يرجع ببساطة إلى سقوط « البرد » فى اللحظة التى ولدت فيها تلك الطفلة ،

---

(1) - انظر : a - Gast, (M), "Matériaux pour une étude de l' organisation sociale chez les kel - Ahaggar" In Lybica, C.R.A.P.E. Alger, 1974, T. 22.

b - Lhote (Henri), les Touareg du Hoggar, Paris, Payot, 1955, P.P.327 - 28 .

c - Blanguernon, (C.), le Hoggar, Paris, Arthaud, 1965, P.P.142 - 43 .

كما يحمل بعض أبناء الطوارق أسماء حيوانات معروفة برشاقتها أو دماثتها أو شجاعتها كالغزال والسبع والذئب والنمر والجربوع ... ، وهى أسماء كما تبدو منتشرة أيضا فى بعض المناطق من الوطن الجزائرى ، كأسماء (الغزال ، والذئب ، والسبع ، والببغاء ... إلخ) ، لكن هذا لا يمنع من وجود أنواع أخرى من الأسماء عند الطوارق مثل (فرحون ، ومحمد ، وموسى ، ويونس ... إلخ) .

وعندما يبلغ الطفل حوالى خمس سنوات من العمر ، يبدأ فى مرافقة إخوته لحراسة قطيع من الماعز ... كما يبدأ فى التعرف على وطنه وما فيه من آثار وحيوانات وحشرات إلخ . كما يتعلم الطريقة التى يميز بها آثار الحيوانات على الرمال كالغزال والجمل وغيرها ، أما العصفور ذو اللون الأسود والأبيض « المولا مولا » فلا يجب قتله ، لأنه عصفور يجلب الخير معه ويبشر به عندما يغرد لنا من بعيد ، وإذا غرد فقد يعنى أن أحد الأحباب أو الأقارب سوف يصل من سفر بعيد ، أو أن شيئا ثمينا سوف نجده بعد أن افتقدناه ، أو أنه يحذرنا من خطر قد يتهددنا ... لهذا لا بد من معرفة لغته .

أما القصص الشعبية والشعر واللهجة التمهاقية والموسيقى فيتعلمها من والدته ... لأن المرأة الطارقية هى الحافظة للتراث الشعبى ، بالإضافة إلى أنها الأديبة والمغنية والشاعرة .

وإذا ما بلغ الطفل السادسة من العمر ، يبدأ فى ارتداء الملابس حيث تقام له حفلة خاصة يحضرها الأقارب والأصدقاء ، وهى بمناسبة انتقال الطفل من مرحلة الحياة داخل المخيم (مع والدته) إلى حياة أكثر شمولية .. فيبدأ فى تعلم تفصيل ملابسه ، والتحكم فى صناعة الأشياء من الجلود .. أما البنت فتلازم والدتها لكى تتعلم الحياكة وغيرها ، كما تدربها لكى تصبح فى المستقبل « الحارسة المفترسة » داخل خيمتها ، وهذا يعود إلى أن الرجال ـــ هم فى الغالب ـــ فى حالة تنقل بعيدا عن المخيمات .

كما يبدأ الولد فى مرافقة والده فى رحلاته الطويلة نحو السودان وموريتانيا والنيجر ومالى وليبيا ، حيث يتدرب على معرفة مسالك الطرق الغير معبدة فى متاهات الصحراء الكبرى ، وبين صخورها ووديانها .

وعندما يبلغ السادسة عشرة من العمر ، يبدأ فى ارتداء اللثام بصفة دائمة ، وتقام له بهذه المناسبة حفلة خاصة يتلقى فيها بعض الهدايا ، فى مقدمتها خنجر ولثام أزرق ، ويعتبر ارتداء اللثام مرحلة انتقال من عالم الطفولة والمسئولية المحدودة إلى عالم الرجال بما فيه من إتعاب وتحرك عبر الصحراء .

والملاحظ عند الطوارق أن الفتى نادرا ما يتزوج قبل بلوغه سن الثلاثين ، والفتاه قبل بلوغها السادسة والعشرين ، كما يلاحظ ظاهرة أخرى لها تأثيرها على تركيب وبناء الأسرة ، وهى التحكم فى عدد المواليد المرغوب فيهم للموازنة بين حجم السكان فى الهجار والإمكانيات الاقتصادية التى تكفل لهم الحياة . وهى سياسة نجحت إلى حد كبير ، وتمكنوا بواسطتها من إيجاد العدد « الأمثل » من السكان الذى يمكن تغذيته فى كل الظروف ، يضاف إلى ذلك أن الطارقى لا يعدد — فى الغالب — زوجاته ، إذ يكتفى بزوجة واحدة .

من عايش الطوارق على الطبيعة ، يلاحظ أنهم اشتراكيون بالفطرة ، كما هى حال سكان الصحراء عادة ، فإذا ذبح أحدهم ذبيحة أطعم منها جيرانه بأقسام متساوية ، وإذا تقدم السن بأحدهم اشترك جميع أفراد المخيم فى تحمل نفقات معيشته ، فيمدونه بالسكر والشاى واللحم والملابس إلخ .. ولهذا لا يُعْرَف طارقيٍ يمد يده متسولا .

ونتيجة لهذا التضامن الاجتماعى ، والذى عمقه فيهم الدين الإسلامى وسماحة طبيعة سكان الصحراء ، اختفت ظاهرة السرقة ، وإن حدث وارتكب أحدهم جريمة سرقة ، فإنه يعاقب بالطرد والنبذ والمقاطعة الكاملة من طرف الجماعة ، لأنه بذلك سوف يهدد القيم الأخلاقية التى توحد بينهم ، ومن ثم يهدد سلامة البنيان الاجتماعى ويعطل أداءه لوظائفه الطبيعية .

يمتثل الطوارق لتعاليم الدين الإسلامى — عكس ما يدعيه بعض الأوروبيين من هواة المغامرات — سواء فى الزواج أو الطلاق ، أو فى معاملاتهم اليومية ، كما لا يتعاطون الخمور رغم التغير الذى طرأ على حياتهم نتيجة لزحف الحضارة الحديثة خصوصا فى أماكن التعدين واستخراج النفط أو فى الأماكن السياحية بمنطقة الهجار ، فقد ظل الدين الإسلامى هو رمز المقاومة ضد الاستعمار وضد حملات التبشير التى ركزت عليهم طيلة قرن ونصف من الزمان .

ثانيــا : البداوة والحكم المحلى :

أ ــ تطور الإدارة المحلية بتامنراست :

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها فى سنة 1962 ، تم وضع حد للنظام الإدارى الخاص ، الذى كانت تدار به منطقة الهجار أثناء فترة الاحتلال ، وأصبح الهجار يشكل جزءا من الوطن الجزائرى ، مع بقاء التقسيم الإدارى الذى كان معمولا به قبل الاستقلال (بلديتان ودائرة واحدة) ، ولكن بتاريخ 28 اكتوبر 1963 ، وبمقتضى الأمر رقم (63 - 421) الذى نص على إعادة تنظيم الأراضى الوطنية على مستوى البلديات ، أدمجت بلديتا البدو الرحل وتامراست فى بلدية واحدة هى (بلدية تامنراست) .

وقد وجدت منطقة الهجار نفسها فى وضع متخلف على جميع المستويات وذلك من حيث التنظيم الإدارى والمصالح العمومية والإطارات والأجهزة المالية والتجهيزات الأساسية ، ولهذا كان أول شيء قامت به البلدية الجديدة هو إحداث مصلحة الحالة المدنية التى بواسطتها تمكن المواطنون بمنطقة تامنراست من استخراج البطاقات الشخصية (بطاقات التعريف) حيث كانوا قبل الاستقلال لا يحملون أية هوية تثبت انتماءهم للوطن الجزائرى . كما قامت البلدية بإحداث ملحقيات لها سنة 1967 ، فى عدد من المراكز الحضرية الصغيرة فى الهجار ، منها ما كان يبعد عن تامنراست بأكثر من (700 كلم) مثل مركز (تيمياوين) جنوب غربى تامنراست .

وقد أدت الملحقيات السابقة الذكر ، دوراً إيجابيا فيما يتعلق بتسجيل المواليد وحالات الزواج وغيرها ، كما ساعدت على إحصاء السكان وتحديد مناطق تحركاتهم وتجمعاتهم ، بالإضافة إلى أنها ساعدت البدو الرحل من الطوارق على إلحاق أبنائهم بالتعليم . وذلك بأخذهم من مخيماتهم ووضعهم فى داخلية أبناء البدو الرحل فى تامنراست ، كما قامت هذه الملحقيات بتقديم مختلف الخدمات للمواطنين سواء فى الميدان الصحى أو الاقتصادى أو غيرها .

وفى 7 فبراير سنة 1967 نظمت أولى الانتخابات البلدية لاختيار رؤساء المجالس

الشعبية البلدية ، ومنذ هذا التاريخ أخذت بلدية تامنراست دورها كاملا ضمن إطار التنظيم البلدى فى الجزائر ، بالإضافة إلى وضعها كدائرة تابعة لولاية الواحات (مقرها مدينة ورقلة) وذلك حتى سنة 1974 .

وبمقتضى القرار رقم (74- 69) الصادر فى الجريدة الرسمية بتاريخ 2 جوليت 1974 أنشئت ولاية تامنراست التى تضم دائرتين : دائرة تامنراست ، ودائرة عين صالح ، والملاحظ أن دائرة تامنراست تمتد على جميع منطقة الهجار الشاسعة (تماثل مساحة فرنسا) ، وبما أن هذه الدائرة كانت شبه معزولة عن مقر ولاية الواحات (سابقا) وللعمل على تقريب الخدمات الإدارية للمواطنين ، أنشىء بها مقر الولاية الجديدة (ولاية تامنراست) .

تحد ولاية تامنراست من الغرب ولاية أدرار ، ومن الشرق دائرة جانت ، ومن الشمال ولاية الأغواط ، ومن الجنوب الغربى جمهورية مالى ، ومن الجنوب الشرقى جمهورية النيجر ، أما سكانها فمعظمهم موزعون بين تامنراست والمراكز الزراعية القريبة منها ، ولهذا شهدت واحة تامراست (مقر الولاية) نموا سريعا فى المصالح الإدارية المختلفة كمصلحة الاشغال العمومية ، والمياه والرى ، ومديرية الفلاحة ، ومفتشية التعليم الابتدائى والثانوى ، والديوان الوطنى للتجارة ، وغيرها .

والملاحظ أن من أهم القرارات الإدارية التى اتخذتها السلطات المحلية فى تامنراست ــ بعد الاستقلال ــ قراران استهدفا تحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير البناء الاجتماعى التقليدى القائم على التبعية ، وقد تمثلا فى :

1 ــ إلغاء نظام العبودية العتيق رسميا وعمليا .

2 ــ إلغاء نظام الخماسة فى الزراعة .

أما الأهداف التى قام عليها التقسيم الولائى الجديد فقد تحددت فى النقاط التالية

1 ــ تمكين الولايات من فرص التنمية خصوصا تلك الولايات التى تعانى من التخلف والعزلة الجغرافية ، مثل ولاية تامنراست ، عن طريق تخصيص « البرامج الخاصة » لكى تتمكن من اللحاق بباقى الولايات الوطنية الأكثر تطورا .

2 ــ العمل على تكامل الاقتصاد الوطنى ، ولن يكون ذلك إلا بتكامل مختلف الأنشطة الاقتصادية الجهوية .

3 — تقريب الخدمات الإدارية للمواطنين .

4 — إفساح المجال للمواطنين للمشاركة فى الحكم المحلى وفى الحياة الوطنية .

ب — إستقرار البدو ... المشكلة رقم واحد :

أما دور الإدارة المحلية تجاه البدو الرحل فيكمن أساسا فى عملية الاستقرار المخطط ، وهى عملية اتخذت ، حتى الآن (1978) شكلا عشوائيا غير مخطط فى تامنراست وضواحيها ، فيما عدا بعض الإجراءات الخاصة بالتعاونيات الزراعية ، لأن الإدارة المختنقة بالأعمال من جهة ، ونقص الإطارات المدربة من جهة أخرى ، جعلها تعانى من قصور فى الأداء .

إن عملية استقرار بدو الطوارق تقوم على عاملين أساسيين هما : توفير العمل المناسب ، والسكن الملائم لنمط الحياة البدوية . وحتى سنة 1978 لم يتوفر أى من هذين العاملين ، ما عدا بعض الأعمال المحدودة ، فجماعات من بدو الطوارق استقرت فى تامنراست وضواحيها خصوصا بعد أزمة الجفاف (أدريان — تابراكت — صورو) وظهرت نتيجة لهذا أحياء من الأكواخ والخيام ، وأصبحت المشكلة تزداد تعقيدا أمام الإدارة المحلية .

ولا شك أن الحل يكمن فى إيجاد سياسة محكمة لاستقرار البدو فى المراكز الزراعية القريبة ، وليس عن طريق العمل فى الورشات داخل المراكز الحضرية ، لأن استقرار البدو فى الأراضى ، هم وأسرهم وقطعان ماشيتهم ، يساعد على إلحاق أبنائهم بالتعليم ، وهذه عملية جوهرية فى تغيير فكرة البدوى ومساعدته على التحضر والاستقرار . وبالتالى تغيير نمط الحياة البدوية تدريجيا ، فقد أثبتت الوقائع أن توفير العمل وحده للبدوى لا يحل المشكلة ، إذ قد يضطر البدوى ، تحت ضغط الحاجة ، إلى العمل ، فى حين يترك زوجته وأطفاله فى المخيم بعيدا عن الواحة أو مكان العمل .

لقد سبق أن حدثت — بعد الاستقلال — عملية استقرار (محدودة) فى الأراضى الزراعية فى (ايسليسكين) بالقرب من (آبليسة) . حيث احترف بعض البدو مهنة الزراعة ، كما قام بعض الرعاة بناحية تامنراست بممارسة نوع من تربية الماشية القائم على الاستقرار . كما شهدت بعض التعاونيات الزراعية المزاوجة بين الرعى والزراعة ، قام فيها قدماء الخمّاسين بزراعة الأرض ، فى حين قام البدو برعى قطعان الماعز .

ذكر الأستاذ « مارسوجاست » كيف أن عملية الاستقرار العشوائى فى حى تاهجارت بواحة تامنراست ، مع انخفاض مستوى معيشة سكانه ، أدت إلى ظهور حالات عديدة لانحراف الأحداث والبغاء ، وهى ظواهر غريبة عن مجتمع واحة تامنراست ، بالإضافة إلى بعض حوادث القتل والسرقة ... فالاختلاط ، والسكن الغير ملائم ، وضعف التغذية ، وتذبذب المستوى الاقتصادى للأسرة كلها ، أدت إلى ظهور طبقة عاملة معدمة ، أصبحت تشكل وسطا ملائما للانحراف .

جـ ـــ إدارة مرهقة :

من أهم المشكلات التى تواجه أجهزة ولاية تامنراست الجديدة ـــ حتى نهاية السبعينات ـــ النقص الملحوظ فى الإداريين المدربين الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة فى الأعمال الإدارية ، والندرة النسبية فى الأشخاص الذين يرغبون فى شغل الوظائف الجديدة التى نشأت نتيجة لاتساع مجالات العمل فى الولاية الجديدة .

وحتى مجموعة الإداريين الذين تقوم عليهم أجهزة الولاية يلاحظ عليهم الإرهاق بالأعمال والمسئوليات لدرجة أن فعالياتهم وجهودهم تكون متشتتة ، يضاف إلى هذا ضعف مستويات الإنتاج فى الزراعة وفى قطاع الخدمات ، وعدم تناسق الطاقات الإنتاجية مع زيادة القوة البشرية فى الواحة ، كما أن الوظائف الإدارية الحكومية ، بقلة راتبها نسبيا ، وقلة ما توفره من الامتيازات الأخرى لا تغرى على الالتحاق بها ، إذا ما قورنت بما تقدمه الشركة الوطنية والأجنبية فى استخراج النفط والمناجم ، والمياه والرى وغيرها ، الأمر الذى يقلل من الروح المعنوية ، ويؤدى بالتالى إلى عدم التزام النزاهة والنظام فى العمل ، مما يتسبب عنه ، فى الأخير ، انخفاض فى مستوى الخدمات التى تقدمها الإدارة للمواطنين .

ثالثا : الهجرة إلى تامنراست ـــ أسبابها ونتائجها :

مما لا شك فيه أن الهجرة الداخلية فى إفريقيا ، تعكس مدى التحول الذى أصاب البناء الاجتماعى والاقتصادى التقليدى ، فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسى فى تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة فى المجتمعات الإفريقية النامية ، فالمزارع أو البدوى الذى يغادر مكان إقامته باتجاه المناجم والمراكز الصناعية ، ويقطع مسافات كبيرة فى سبيل ذلك ،

يقوم بهذا من أجل العمل لفترة قصيرة ، ثم يعود إلى بيته أو مخيمه ، لكى يعاود الهجرة مرة أخرى . وقد لخص الباحث الاجتماعى الألمانى « رودولفو شتافنهاغن » خصائص هجرة العمال الإفريقيين فيما يلى[2] :

1 ــ أن المهاجرين يتألفون من الذكور البالغين .
2 ــ يجرى تشغيل العمال بوجه عام لفترة محدودة .
3 ــ تتكرر الهجرة عدة مرات فى حياة العامل الريفى .
4 ــ يجتاز العمال بوجه عام مسافات كبيرة سيرا على الأقدام .
5 ــ كثيرا ما تحدث هذه الهجرات على نطاق واسع ، لدرجة أنها تسبب اضطرابا بين سكان المدن والأرياف ، كما تحدث أزمة زراعية نظرا لفقد القطاع الريفى لأهم عناصره الحيوية فى العمل ، وفضلا عن ذلك فإن عدم استقرار اليد العاملة وحركية الأعمال فى هذا النوع من الهجرات ، يجعل من الصعب تأهيل اليد العاملة .

كما تتغير الهجرة فى البلاد النامية بأنها هجرة باتجاه واحد من الريف إلى المدينة ، ولهذا فهى تتسبب فى مشاكل عمرانية فى ضواحى المدن مثل نمو الأحياء القصديرية والعشوائية ، وما يترتب على ذلك من مشكلات عديدة ، إذ هى تقلل من عدد الأيدى العاملة فى الزراعة ، مما يؤدى بالتالى إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين ، كما تؤدى إلى ازدحام المراكز الحضرية بالسكان ، الأمر الذى يعوق البناء الاجتماعى عن أداء وظيفته الأساسية[3] .

والملاحظ أن من أهم عوامل هجرة البدو الرحل من الطوارق إلى واحة تامنراست العمل فى ورش البناء والأشغال العمومية وفى أعمال الحراسة ، ولا شك أن انتقال البدوى إلى المراكز الحضرية حيث تختلف الظروف والعلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة فيها ، يعنى انتقاله إلى بيئة معقدة بمواصفاتها وخصائصها ،

---

(2) - شتافنهاجن ، رودولفو ، الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، ترجمة ناجى أبو خليل ، بيروت ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، 1972 ، ط 1 ،ص 58 - 59 .

(3) - Remy - Jean, et Liliane Voyé, la Ville et l'Urbanisation, Gembloux, Edition J. Duculot, 1974, P.119.

ولهذا تعددت المشكلات التى يتعرض لها المهاجر ، ومنها[4] :

1 ــ الإحساس بالفردية بين أفراد الوسط الجديد ، مما يشعر المهاجر بالضيق .
2 ــ الإحساس بالغربة بسبب الانفصال عن العائلة القرابية ، مما يسبب للمهاجر توترا نفسيا ينعكس فى صورة صراع مع المجتمع الحضرى الجديد .
3 ــ عدم استقرار المهاجر فى عمله إلى حين ، مما يؤدى إلى التنقل وكثرة التحول من عمل إلى آخر ، ويرجع هذا إلى تعدد ميادين النشاط الاقتصادى فى المدينة ، كما سبق شرح ذلك .
4 ــ سعة المسافة بين جيل الآباء المهاجرين وبين الأبناء أمام السمات الحضارية الجديدة فى المدينة .
5 ــ صراع الأنماط الثقافية التقليدية للمهاجر مع الأنماط الثقافية التى يواجهها فى المجتمع الحديث .

وفى الصحراء الجزائرية تضاعفت الهجرة الداخلية خلال العشر سنوات السابقة على الاستقلال ، وذلك مع بداية عمليات التنقيب عن النفط والمعادن ، وهى العملية التى انعكست آثارها على النشاط الزراعى فى المراكز الزراعية القريبة من تامنراست ، فكثير من المزارعين انتقلوا إلى أماكن بعيدة طلبا للعمل بأجر مرتفع ، خصوصا وأن العامل الزراعى فى تلك الفترة لم يكن دخله اليومى يزيد عن (1 فرنك فرنسى جديد) مما أدى به إلى ترك عمله التقليدى ، للعمل فى ورشات التنقيب عن النفط ، التى تقدم أجرا يوميا للعامل غير المؤهل يقدر بـ (6 فرنكات جديدة) منذ أكثر من عشرين سنة . يضاف إليها الأكل والنوم والخدمات الصحية والنقل[5] .

وقد بدأت مظاهر هذا التغير على سكان واحة جانت الذين اتجهوا نحو آبار النفط فى (جيلى) بمنطقة (التناسيلى) على الحدود الليبية ، كما تأثرت واحات توات وتيديكلت

---

(4) - أحمد كمال وآخرون ، علم الاجتماع الحضرى ، القاهرة ، دار الجيل ، 1976 ، ص 101 .

(5) Verlet (Bruno), le Sahara, Paris, P.U.F., 1962, P. 50.

وتامنراست وايدلس بقاعدة (رجان) للتجارب النووية ، وبمركز الأبحاث النووية بعين ايكر ، وببعض الشركات التى قامت بالبحث عن النفط والمعادن .

اتخذت الهجرة الداخلية إلى واحة تامنراست مظهرين :

1 ـــ هجرة مؤقتة للعناصر الشابة من الرجال ، وذلك نحو تامنراست والمراكز المحيطة بها بحثا عن عمل بأجر ، فى حين يبقى مجموع أفراد الأسرة فى المخيم للقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية البسيطة كتربية قطعان من الماعز أو القيام ببعض الأعمال المزرعية المحدودة . وفى بعض الأحيان تقوم النساء بصناعة الأدوات التقليدية من جلود الماعز كالمحافظ والأكياس وغيرها .

2 ـــ هجرة البدو أو المزارعين نحو تامنراست بصفة نهائية ، وفى هذا النوع من الهجرة يصطحب رب الأسرة جميع أفراد أسرته ، ويدخل هذا فى نطاق « النزوح الريفى » الذى يؤدى بالتالى إلى الاستقرار . لأن وجود الزوجة والأطفال فى الواحة هو أحد العوامل العامة للاستقرار ونمو شعور الفرد بالاستقلال والانفصال عن بيئته الأصلية ، مما يؤدى فى النهاية إلى ضعف ارتباطه بها ، وعلى هذا الأساس فإن بقاء الزوجة والأطفال فى الموطن الأصلى يمثل أحد العوامل الأساسية لاستمرار ولاء الفرد لجماعته القرابية ، لأن استقرار الريفى وتحضره ، هو الحالة التى يصبح فيها متحررا من ولائه لقبيلته ، وغير معتمد عليها اقتصاديا واجتماعيا إلا فى حدود ضيقة ، ويصبح بالتالى مواطنا فى الدولة كأى مواطن آخر ، وليس كعضو فى القبيلة التى ينتمى إليها .

والملاحظ أنه لا تتوفر إحصاءات دقيقة على مستوى أجهزة الإدارة المحلية ، تحدد عدد المهاجرين إلى واحة تامنراست من البدو الرحل أو من المزارعين الذين استقروا فيها ، ولكن الملاحظة التى يمكن تسجيلها ، هى أن موجات الاستقرار خلال السنوات الأخيرة فى الواحة تركزت بشكل عام فى منطقتين متميزتين :

1 ـــ تتمثل أولاها فى المنطقة الحضرية داخل الواحة حيث تتركز المساكن الحديثة ومدارس التعليم والفنادق والسينما والمؤسسات الإدارية والمستشفى والمقاهى والمتاجر وغيرها .

2 ــ وتتمثل الثانية فى المنطقة الواقعة بين الواحة والبرارى المحيطة بها ، وتتميز بتجمعات سكانية متناثرة تقوم على الأكواخ والخيام والزرائب ، حيث يسود نمط الحياة التقليدية .

وجاء فى دراسة لـ « رايموند جوس » عن (مشاكل تحسين الهجار والنمو الحضرى فى تامنراست) ، أنه منذ سنة 1964 بدأت الهجرة الداخلية إلى تامنراست بشكل مكثف ، ويبدو أن هذا التاريخ يمثل بداية الصراع بين جماعات (الإيموهار) فى (أدرار ـن ــ إيفوغاس) وبين سلطات جمهورية مالى فى باماكو ، وكان من نتيجة ذلك لجوء كثير من طوارق (الإيموهار) ألى واحة تامنراست ، وتشير بعض الإحصاءات البلدية أنه تم خلال سنة 1966 استقرار حوالى (100) أسرة من البدو ، أما دراسة (ر . جوس) فقد أوضحت أنه تم خلال سنة 1970 استقرار (200) أسرة ، أى (من 1000 إلى 1200 نسمة) من البدو ، أو ما يعادل ربع سكان واحة تامنراست آنذاك[6] .

أما فى سنة 1972 فمن الصعب إعطاء إحصاءات دقيقة للبدو المستقرين بالواحة ، ويعود ذلك إلى نزوح جماعات كبيرة من « اللاجئين » من بلدان الساحل الإفريقى بسبب أزمة الجفاف الذى تعرضت له الصحراء الكبرى ، مما أدى إلى نزوح عدة آلاف منهم إلى ضواحى تامنراست ، وقد قدر عددهم سنة 1974 بين (8.000 و 10.000) نسمة ، وفى سنة 1975 دلت إحصاءات مصلحة الصحة بتامنراست أن عدد هؤلاء قد تناقص كثيرا بعد أن خفت وطأة الجفاف ، إذ وصل عددهم بين (3.000 و 4.000) نسمة ، يتلقون معونة غذائية ورعاية صحية من السلطات البلدية بتامنراست[7] .

رابعا : النشاط الاقتصادى وتفكك أنظمة الإنتاج التقليدية :

أ ــ تفكك أنظمة الإنتاج التقليدية :

سار المجتمع البدوى الطارق بخطى سريعة نحو تغيير نمط حياته التقليدية ، فعلى المستوى السياسى يمثل « الأمينوكال » بدو الطوارق على مستوى الإدارة الجزائرية ، واختفت

---

(6) - Josse, Raymond, ''Problèmes de mise en valeur du Hoggar et de croissance urbaine à Tamanrasset'' In cahier d' outre Mer, Bordeaux, 1971, P.276.

(7) - Courrier de l' U.N.E.S.C.O.,N°d'Avril, 1976, P.12.

وظيفته « كسلطان » تقليدى ، ليصبح (شيخا) للبلدية ، منتخبا من طرف الطوارق وسكان المراكز الحضرية على مستوى منطقة الهجار .

ومنذ سنة 1962 لم تعد قبائل الصحراء تدفع « التيوسى أو الجزية » للأمينوكال ، الذى أصبح يتمتع بمرتب شهرى مقابل وظيفته كنائب فى الجمعية الوطنية (بعد الاستقلال) أو فى المجلس الشعبى الوطنى فى السنوات الأخيرة ، كما رفض المزارعون (الخمّاسون) دفع نصف الإنتاج أو أربعة أخماسه ، لأصحاب الأرض التقليديين ، إذ بعد اعلان استقلال الجزائر أعلنت السلطات المحلية بتامنراست مبدأ « الأرض لمن يخدمها » ولهذا ، وتحت هذا الشعار ، رفض المزارعون العمل بنظام (الخماسة) واستولى البعض منهم على المزارع التى بحوزتهم ، كما قام آخرون باستصلاح أراضٍ جديدة على ضفاف الأودية عن طريق حفر آبار جديدة .

وهكذا تخلص الخمّاسون من نظام اقتصادى تقليدى استمر أكثر من خمس وخمسين سنة ، مطبقا فى منطقة الهجار .

وقد انتقل بعض المزارعين والخدم إلى واحة تامنراست هم وأسرهم ، التحق كثيرون منهم بأعمال البناء والنقل وغيرها ، وأحدثوا أحياء سكنية فى تامنراست ، تكاملوا بواسطتها مع الطبقة العاملة ، وقد غلب على هذه الأحياء النمط (القصديرى) القائم على أكواخ القصدير والزرائب التى تفتقر إلى المرافق الصحية الأساسية ، كالمياه والمجارى والإنارة وغيرها ، وتعكس فى نفس الوقت مدى انخفاض مستوى معيشة أصحابها ، كما ساعدت على انتشار هذاالنوع من الأحياء أزمة الجفاف التى شهدتها المنطقة فى السنوات الأخيرة ، وكان من نتائجها نزوح عدد كبير من الطوارق إلى المراكز الحضرية بمنطقة الهجار وإلى واحة تامنراست بالذات ، طلبا لمعونة السلطات المحلية (حوالى 4.000 نسمة سنة 1974) .

وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص نتيجتين ، أولاهما : أن قوة البداوة الرعوية بدأت تتجه نحو الانكماش منذ بداية القرن العشرين ، فالغطاء النباتى لم يعد يتحمل عملية الاستغلال المتتابعة ، مما قضى على عدد كبير من المواشى فى منطقة الهجار ، وبهذا لم تعد البداوة مصدرا للثروة بقدر ما أصبحت مصدرا للفاقة والتخلف . وثانيهما : ضعف الزراعة بوجه عام فى المراكز الزراعية المنتشرة فى الهجار ، إذ لا تتعدى فى معظمها

البستنة الصغيرة المحدودة المساحة ، التى تعتمد على الدعم الخارجى (بذور ــ أسمدة ــ آلات رى وحرث ــ تسليف إلخ ..) .

وبناء على النتيجتين السابقتين ، تبرز مشكلة تنمية المجتمع البدوى التقليدى ، وضرورة العمل على تكامله مع بقية الفئات الاجتماعية فى المجتمع الجزائرى ، فالتخلف الاقتصادى لمنطقة الهجار يستلزم إيجاد خطة مدروسة ، لأن التصنيع فى الوقت الحالى ــ على الأقل ــ لا يزال أمرا صعبا ، كما أن ضعف الاستغلالات الزراعية ، وندرة الأراضى الصالحة للزراعة ، وندرة المياه ، تجعل مستقبل التنمية الزراعية والاعتماد عليها كحل وحيد ، غير مضمونة النتائج ــ على الأقل ــ فى الوقت الحالى .

وهكذا ، يمكن القول ، أن البداوة فى المجتمع الجزائرى المستقل تشكل قطاعا متخلفا ، يتطلب سياسة مدروسة للتنمية ، وتستهدف بالدرجة الأولى استقراره وتكامله فى نطاق المجتمع الكلى الجزائرى ، وهى السياسة التى عارضها كثير من الأوروبيين من ذوى النزعة الاستعمارية والذين كثيرا ما نادوا فى كتاباتهم بضرورة الإبقاء على بدو الطوارق على طبيعتهم ، ينتقلون من دول الساحل الإفريقى ، بعيدون عن الخدمات التى يتمتع بها سكان الواحات والمدن الجزائرية ، وبالتالى انتماؤهم للوطن الجزائرى شكليا ، ومن أمثلة هذه البحوث ما كتبه النقيب الفرنسى (لوكوانتر) سنة 1953 تحت عنوان : « طوارق الهجار ــ مجتمع بربرى صغير فى مواجهة الإسلام والعالم العربى » .

وقد تصدى بعض الكتاب الإفريقيين للرد على هذه النزعة التى استهدفت تمزيق الشعوب الإفريقية عن طريق إحياء الفكرة « الرسية » ، فقد كتب الباحث النيجيرى « بوبوحمة » مبينا أهمية تكامل سكان الصحراء الكبرى من البيض والسود فى مجتمعاتهم الكلية ، فقال[9] : « ... إن مفهوم (الطوارق) أصبح يعنى مفهوم (العرب) وذلك كحقيقة ثقافية للشعوب التى لها نفس الثقافة العامة ونفس الدين ... ففكرة الجنس الواحد لم تكن لها أهمية فى النوبة القديمة ... كما أن العرب اليوم هم من البيض والسود ،

(9) - Hama (Boubou), ''Recherches sur l'histoire des Touareg Sahariens et Soudanaix'', In Etudes Nigériennes, Niamey, 1963, N° 9, P. 320.

وفى مصر الحالية شعب عربى واحد ... » .

ب ـــ النظام الزراعى التعاونى فى منطقة الهجار :

مع بداية سنة 1966 شهدت منطقة الهجار أول تطبيق للنظام التعاونى التدريجى فى الأراضى الزراعية ، والذى يقوم أساسا على تغيير علاقات العمل التقليدية التى كان يقوم عليها النظام الزراعى العتيق ، كما كانت انطلاقة النظام التعاونى كبداية لعملية الاستقرار على أسس منظمة وعادلة ، استفاد منها المزارعون (الخمّاسون) والذين كانت بحوزتهم مساحات صغيرة من الأراضى ، بالإضافة إلى بعض الشباب من الطوارق .

استهدف النظام التعاونى ، منذ البداية ، تنفيذ مخطط اقتصادى فى الميدان الزراعى وتقدر مساحته بحوالى (120) هكتارا ، حيث تم تجميع (25 مزرعة) فى منطقة الهجار فى (15 تعاونية) ، منها تعاونيات إنتاجية وأخرى استصلاحية ، تضم حوالى (383) متعاونا ، أغلبهم من الخمّاسين السابقين[10] ، أما البدو من الطوارق ، فقد تراجع بعضهم عن العمل فى الأرض ، وفضلوا تربية قطعان الماعز وبعض رؤوس الضأن ، وذلك فى نطاق انضمامهم لبعض التعاونيات .

ولكن بالرغم من تدعيم السلطات المحلية للتعاونيات فقد تناقص عددها تحت تأثير عدد من العوامل ، لخصها « ج . كينان » فى[11] :

1 - العوامل الطبيعية والفنية ، وتتمثل فى نقص المياه والآلات والفنيين لتسيير المؤسسات التعاونية ، بالإضافة إلى نقص تكوين المتعاونين لاستعمال المضخات الحديثة وصيانتها .

2 - أزمة الجفاف التى حلت بالمنطقة ابتداء من سنة 1968 ، والتى أدت فيما بعد إلى نقص المياه والقضاء على الغطاء النباتى للمراعى .

---

(10) - Bourgeot(A), ''Rapport esclavagistes et conditions d' affran chissement, chez les Imuher-Twareg Kel-Ahaggar'', In esclavage en Afrique pré-colonial, Paris, Maspéro, 1975, p. 96.

(11) - Keenan (Jéremy), ''Social Change Among the twareg of Ahagar Algéria'', In Arabs and Berbers, London, Ed. By Gellner and Ch. Micand, 1973, p. 359.

أما القطاع الرعوى فقد أصيب بهزات عنيفة تعود لعدة أسباب بعضها طبيعى والبعض الآخر سياسى بشرى ، وفيما يلى بعضا منها :

1 - التغيرات الاجتماعية ـــ الاقتصادية التى شهدها بدو الطوارق والتى أثرت فى العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفئات التقليدية ، كما أثر تغير نظام الملكية القائم على الخماسية إلى النظام التعاونى ، بالإضافة إلى انتشار التعامل بالنقودبدل المقايضة والتبادل .

2 - التلف الذى أصاب الغطاء النباتى نتيجة للجفاف الذى حل بالصحراء الكبرى فى الفترة من 1968 إلى 1974 ، وكانت نتائجه عميقة على المجتمع البدوى ، لأنه أصاب مجموع بلاد الساحل الإفريقى ، وهو الأمر الذى لم يتمكن معه الطوارق من تغيير وسطهم الطبيعى إلى وسط آخر أكثر خصبا ، كما كان يحدث فى حالات الجفاف المحدود ، يضاف إلى ذلك أن النظام الاجتماعى التقليدى أوجد نوعا من التوازن الأيكولوجى فى فترات الجفاف ، بأن سمح لأفراده بمزاولة التعرض للقوافل العابرة للصحراء الكبرى .

وقد سجل المجلس الشعبى البلدى لتامنراست فى تقرير له بتاريخ (9 / 1 / 1974) أن[12] : « ... القحط قد أدى إلى القضاء على العدد الأكبر من قطعان الماشية التى تشكل الثروة الأساسية للبدو فى المنطقة ، ولهذا فإن التخفيف من وطأة هذه الأزمة يستلزم الإسراع فى عمليات الإسكان الريفى المخطط لهؤلاء البدو فى نطاق عملية الاستقرار » .

جـ ـــ العمل المأجور وتغير البناء الاجتماعى التقليدى لبدو الطوارق :

يرى الدكتور محيى الدين صابر أن دوافع العمل فى المجتمعات التقليدية تثير مشكلة حيوية فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة الاستخراجية كالنفط والتعدين ، لأن العامل فى هذه المجتمعات يترك العمل حين يجد المال الذى يسد به حاجاته العاجلة ، ذلك أن فكرة « تجميع الثروة » غير قائمة لديه فضلا عن أن الثروة نفسها لا تثير فى ذهنه الصورة التى تثيرها فى ذهن عامل فى المجتمع الصناعى[13] .

---

(12) - Rapport de l' A.P.C. de Tamanrasset, 9 Janvier 1974.

(13) - محيى الدين صابر ، التغير الحضارى وتنمية المجتمع ، سرس الليان ، ص 232 .

وإن كان العامل بأجر قد أدى إلى ظهور تغيرات فى البناء الطبقى للمجتمع الريفى فى البلاد النامية ، فإن طبيعة هذه التغيرات تختلف من مجتمع إلى آخر ، ولكن الظاهرة الملاحظة هى أن العمل بأجر فى هذه البلاد ، قد أضعف من قوة الجماعات التقليدية الحاكمة[14] ، كما هو الحال عند بدو الطوارق ، فقد ذهب البدوى منهم إلى الواحة ليعمل بأجر عند ساكنها الذى كان يحتقره ، تحت تأثير الحاجة ، كما عملت المشروعات الزراعية الكبيرة والمخططة ، التى تبنتها بعض الدول على انكماش مسارح البداوة ، وتحكمت فى تحركات البدو[15] .
كما حدث فى الجزائر نتيجة لتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية فى القطاع البدوى (فى نوفمبر 1975) .

أما موقف البدوى من العمل اليدوى ومدى استجابته له ، فيقوم على تصوره لفضائل الرجل البدوى ولوظيفته فى المجتمع ، وعلى تصوراته الخاصة بالعرض والشرف والكرم والنخوة ، وتصوره للزمن وللملكية وللقيادة ، وهى تصورات لا تتجاوب مع التنظيم الفنى للأعمال الإنتاجية الحديثة ، وهى الأعمال التى تقوم أساسا على الدقة والطاعة والالتزام بوقت محدد ، وعلى تسلسل الأوامر والمسئوليات وغير ذلك .

وبالنسبة لمفهوم العمل فى الزمان « المستمر » عند بدو الطوارق نجد أن المستقرين منهم فى واحات الهجار كانوا ـــ فى فترة سابقة لا تزيد عن عشرين سنة ـــ يكرهون العمل اليدوى ، ويحتقرون من يقبل على العمل لمدة معينة ، أو من يربط نفسه بوقت محدد لأداء عمل يدوى معين ، لأن العامل بأجر ـــ كما يرون ـــ هو الشخص الذى لا يملك نفسه ، وبالتالى فهم يفسرون « ارتباط العمل بالزمان » على أنه نوع معين من « السجن » وتقييد الحرية ، أو أنه مرادف لمفهوم العبودية .

---

(14) - Rambaud (placide), Société Rurale et l'Urbanisation, paris. Editions du Seuil, 1974, p.p. 83 - 90.
وانظر : د . السيد الحسنى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، 1974 ، ط 1 ، ص 390 .
(15) - محيى الدين صابر ، « مقدمة فى علم الاجتماع البدوى » بحث فى د . مكى الجميل ، البدو فى البلاد العربية ، سرس الليان ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، 1962 ، ص 22 - 23 .

إن طلب العمل عند بدو الطوارق ، فى منطقة الهجار ، ليس ظاهرة فردية ، وإنما يكون على مستوى الجماعة القرابية التى ينتمى إليها الفرد ، فالجماعة هى التى تتخذ القرار مما إذا كان من الضرورى أن يلتحق أحد أفرادها بنوع معين من العمل أم لا ، لأن الجماعة تعتبر أن هذا الفرد سوف يمثلها (خارجيا) ـــ فى الواحة ـــ كما أن الأجر الذى يحصل عليه ليس ملكا له وحده ، وهكذا فإن هجرة الطارقى إلى الواحة تتسم بتضامن العائلة (الأمزاغ) وتدخلها فى تنظيم الهجرة من أجل العمل بأجر ، لأنها هى التى تحدد من يهاجر من أفرادها ، ومتى يهاجر ، ومتى يعود ، ليأخذ مكانه فرد آخر من العائلة ، والذى غالبا ما يحل محل الأول وفى نفس العمل ، سواء كان حراسة أو غيرها ، كما يلاحظ اقتصار هجرة الطوارق إلى الواحة على الذكور دون الإناث ، لأن من يهاجر بزوجته وأطفاله ، معناه الاستقرار فى واحة تامنراست بصفة دائمة .

وإذا كان الطارقى كبدوى ، يكره العمل اليدوى المرتبط بالزمان والمكان ، فإنه مع ذلك يقتنع بأهمية العمل إذا طلب منه رؤساء الجماعة القرابية ذلك ، كما أن الجماعة إذا قررت أن ينقطع أفرادها عن العمل فإنهم ينقطعون دون إبداء الأسباب ، وهذا ما عانت منه شركات البحث عن النفط والمعادن منذ سنة 1952 ، إذ كثيرا ما تنقطع مجموعة من العمال تنفيذا لقرار الجماعة القرابية(16) .

ومهما يكن الأمر ، فإن الملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا ، هى أن نسبة البدو العاملين إلى مجموع العمال بمنطقة الهجار لا تتعدى (10%) وهى ظاهرة لها مدلولها ، إذا اعتبرنا

---

(16) انظر: a - Riffault (Marie Cécile), ''Salariat et Culture tra ditionnelle une application à partir du Sud Algérien'': In revue Tunisienne des Sciences Sociales, Tunis, C. E.R.E.S., 1974, n° 33 à 36, 11ème année, p.p.212 - 16.

b - Bourgeot(A), ''Nomadisme et sédentarisation - le processus de l' intégration chez les kel - Ahaggar'', In Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerrannée, Aix - en - provence 1972, N° 11.

c - Gast(Marceau), ''Alimentation des populations de l'Ahaggar'',Résumé par H.Lhote, In l'Anthrologie, paris, 1970, Tome 74 P.127,

إذا اعتبرنا أن العمل المأجور فى المجتمع التقليدى يعتبر من أهم العوامل المساعدة على الاستقرار ، والأخذ بأسباب الحياة الحديثة .

خامسا : التعليم كأداة للتنمية الاجتماعية فى الوسط البدوى :

إلى وقت قريب كانت المرأة فى الأسرة الطارقية تمثل دور المدرسة لأطفالها ، إذ هى التى تعلمهم اللهجة « المتهاقية » كما تعلمهم القراءة والشعر والعزف على آلة الأمزاد الوترية ، بالإضافة إلى حفظ شجرة الأنساب يساعدها فى ذلك (الطالب) الذى يقوم بتعليم أطفال المخيم مبادىء الدين واللغة العربية وبعض السور من القرآن .

ولكن مع تعقد الحياة فى منطقة الهجار ، واتجاهها فى التخصص ، انسلخت من الأسرة الطارقية المستقرة بعض هذه الوظائف ، وأصبح التعليم والتربية فى الواحة من اختصاص المؤسسة التعليمية الحديثة ، وإذا كانت الطريقة التقليدية فى التعليم لا يزال معمولا بها إلى جانب التعليم الحديث ، حيث يرسل الآباء أبناءهم فى الصباح الباكر إلى (الطالب) لقراءة القرآن ومبادىء الدين ، ثم يتجهون بعد ذلك إلى المدرسة الحكومية لتعلم اللغة ومختلف العلوم الحديثة .

وبالرجوع إلى تاريخ دخول التعليم الحديث إلى منطقة الهجار ، نلاحظ أن هذا النوع من التعليم رافقته فكرة نشر الثقافة الفرنسية (لغة وتاريخا وآدابا ...) وذلك بواسطة إحداث أقسام مدرسية بدوية ، منذ سنة 1947 ، تقوم على أساس تنقل المعلم مع المخيم ، دون فصل التلميذ عن وسطه وعائلته ، ومع هذا فقد لاقت هذه التجربة صعوبات عديدة من أهمها : أن الطفل البدوى لم يكن متفرغا للدراسة كما هو الحال فى المجتمع الحضرى ، لأن المجتمع التقليدى ، يفرض على أفراده ، منذ الصغر ، القيام بأدوار مختلفة على مستوى المجتمع والأسرة ، الأمر الذى يصعب معه الاستمرار فى الدراسة ، ولهذا لم يستفد من التعليم فى منطقة الهجار سوى مجموعة قليلة من أبناء المستقرين خصوصا فى واحة تامزاست .

وإن كانت الجزائر لم تشجع ، بعد استقلالها ، هذا النوع من التعليم المتنقل ، نظرا للصعوبات العديدة التى تعترض تطبيقه (صعوبة التموين ــ نقص الخبرة ــ نقص الإطارات اللازمة ــ ضعف التجهيزات وغيرها) فإنها أنشأت داخليات لأبناء البدو

الحضرية الكبيرة فى الصحراء ، منها (متليلى ـــ ورقلة ـــ عين صالح ـــ تامنراست ـــ جانت ايدلس ـــ أبليسة ـــ الأغواط)[17] .

وبالنسبة لمنطقة الهجار ، فقد أنشأت الدولة ثلاث داخليات سنة 1965 فى واحات تامنراست ، وايدلس وآبليسة ، وذلك بهدف التغلب على مختلف الصعوبات التى تعترض نشر التعليم بين أبناء البدو الرحل[18] ، وفى نفس الوقت الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية التى تتوفر عليها المراكز الحضرية من حيث المبانى الصحية وتوفر المياه والمواد الغذائية والملابس والأدوات المدرسية ، بالإضافة إلى وجود الإداريين والمستخدمين الذين يقوم عليهم سير هذه الداخليات .

أما دور هذه الداخليات فى التغير الاجتماعى فى الوسط البدوى ، فيظهر بوضوح عندما يزور ابن البدوى مخيم والديه فى أثناء العطلة الصيفية ، إذ يأتى وقد تغير سلوكه نتيجة احتكاكه بالثقافة الخارجية التى يتمثل بعض عناصرها ، وتصبح جزءا من سلوكه وتفكيره ، كما يحمل لأقاربه وأبناء عشيرته ، هذه العناصر الثقافية الجديدة ... « فهو يتمتع بتعليم منظم فى الزمان والمكان ، وينام على سرير نظيف ، ويتناول غذاءً متنوعا وصحيا ، ويمارس الرياضة مع أقرانه فى المدرسة ، كما يتلقى الرعاية الصحية المنظمة .. » ، إنها ميزات تكسبه اعتبارا اجتماعيا بين أبناء مخيمه .

ولتسهيل وظيفة هذه الداخليات ، تقوم السلطات البلدية بتامنراست ، بإلحاق أبناء البدو الرحل إجباريا بها ، إذ هى التى تأخذهم من مخيماتهم كما تتحمل مسئولية إعادتهم إلى مخيماتهم أثناء العطلة الصيفية .

لقد اصطدم التعليم بشكل عام عند بدو الطوارق ، بعدة صعوبات تعكس مدى ثبات التقاليد فى وجه أى تغير اجتماعى أو ثقافى ، ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات فيما يلى :

---

(17) محمد السويدى ، « مع أبناء البدو الرحل فى مدينة الأغواط » ، مجلة « المجاهد » اللسان المركزى لحزب جبهة التحرير الوطنى ، الجزائر ، عدد 691 ، نوفمبر 1973 .

(18) Rachid Aktouf, "Nomadisme et sédentarisation en Ahaggar" In Biologie des populations Sahariennes, colloque International, Alger, Institut de Santé Publique, (23 - 25 Octobre 1969) P. 127.

1 ــ وجود تنافر بين التعليم الحديث ونمط الحياة البدوية ، ذلك أن مكان المدرسة يوجد إما فى تامنراست أو فى أحد المراكز الحضرية الأخرى ، وهذا يتطلب من الطفل الطارقى أن يكون مستقرا ، وبالتالى لن يتمكن من الدراسة ما لم يجد مكانا للإقامة والغذاء ، وقد قامت السلطات المحلية بالمنطقة ، بالتعاون مع وزارة التعليم الابتدائى والثانوى ، بإحداث الداخليات الابتدائية ، وحفز آباء الأطفال على إلحاق أبنائهم بها ، ومع هذا فإن مجموع الداخليات بمنطقة الهجار الخاصة بأبناء البدو الرحل لا تستوعب سوى (300) تلميذ .

2 ــ عدم تساوى نسبة التعليم بين الذكور والإناث ، لأن بدو الطوارق يعتبرون أن ذهاب أبنائهم إلى المدرسة هو التغير بحد ذاته ، أى يصبح الطفل متنكرا لمجتمعه الأصلى ولثقافته . ولهذا ألزموا الفتاة بالبقاء بعيدة عن تأثير الثقافة الجديدة التى يتسبب فيها الذهاب إلى المدرسة ، فى حين بقى تعليم الذكور محدودا .

3 ــ أن إلحاق أطفال البدو بالمدرسة الحديثة يسبب للأسرة تكاليف لا تتحملها عموما ، أسرة من ذوى الدخل المحدود فى منطقة الهجار ، وذلك بالرغم من مجانية التعليم ووجود الداخليات الخاصة التى تتكفل بتعليم الأطفال ، بالإضافة إلى تغذيتهم وكسوتهم ونقلهم من مخيماتهم ، وإعادتهم إليها أثناء العطلة .

تشير إحصائيات مديرية التربية والثقافة والشباب بتامنراست ، أن عدد المدارس الابتدائية بمنطقة الهجار ــ سنة 1976 ــ بلغ 18 مدرسة ، بالإضافة إلى متوسطة واحدة (إعدادية) ، يؤمها حوالى (3.064) تلميذا وتلميذة ، منهم (2.233) من الذكور ، أو (74.9%) ، و (830) من الإناث أو (25.1%) ، ويفسر سبب انخفاض نسبة الإناث فى التعليم الابتدائى فى منطقة الهجار إلى العوامل التالية :

أ ــ سيطرة الفكرة التى مؤداها أن المسلمة يجب أن تبقى فى المنزل لتقوم بشئون البيت والأسرة ، لأن التعليم فى المدرسة مرتبط بالحياة الحديثة ، وهذا يعنى فى نظر البدوى ، خطرا يهدد كيان الأسرة التقليدية بالتفكك .

ب ــ اعتبار تعليم البنت لا فائدة من ورائه ، ما دامت غير مطالبة بأى نشاط اقتصادى معين خارج البيت .

جـ ــ أنه كلما تقدم السن بالبنت (12 سنة) زاد من احتمال فصلها عن التعليم ،

إذ تبين الإحصاءات أنه لا توجد بنت واحدة فى واحة تامنراست وصلت إلى مستوى الشهادة الابتدائية (سنة 1977) .

أما فيما يتعلق بالتعليم المتوسط (الإعدادى) فتضم منطقة الهجار مدرسة متوسطة واحدة بها (406) تلميذا خلال السنة الدراسية 75 - 1976 ، منها (36) تلميذة فقط ، أى بنسبة (11.9%) من الإناث ، مقابل (22.1%) من الذكور ، وهى نسبة لم تتغير كثيرا خلال سبع سنوات ، مع ملاحظة غياب البنت البدوية فى هذه المرحلة من التعليم .

يرى « ر . جوس » أن البدو لا يلحقون أبناءهم بالتعليم الحديث إلا بنسبة ضئيلة جدا ، ففى سنة 1978 لم تتعد نسبة أبناء الطوارق فى التعليم الابتدائى (10%) فقط من مجموع عدد الأطفال فى سن الدراسة ، كما بينت الإحصاءات التى تصدرها مديرية التربية بتامنراست ، أن معدل التردد على المدرسة بين أبناء البدو ظل ساكنا عدة سنوات دون تغير ملحوظ ، الأمر الذى يعمق من هامشية الجماعات البدوية ، خصوصا إذا علمنا أنهم حتى الآن (1977) لا يمثلون سوى نسبة (10%) من مجموع العمال فى منطقة الهجار كلها .

مراجــع الكتــاب
حســب الفصــول

ـ مراجع الفصلين : الأول والثانى ـ

1 - أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ــ ج 3 ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1975 .

2 - أحمد توفيق المدنى ، هذه الجزائر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1956 .

3 - أندريه فيليب ، من أجل اشتراكية إنسانية ، القاهرة ، دار المعرفة ، 1970 .

4 - أنور الجندى ، الفكر والثقافة المعاصرة فى شمال إفريقيا ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965 .

5 - جرمين تيلون ، حقائق عن الجزائر ، القاهرة ، الدار القومية ، د . ت .

6 - جرار شاليان ، مصاعب الاشتراكية فى الجزائر ، ترجمة جورج طرابيشى ، بيروت ، منشورات دار الطليعة ، 1964 .

7 - جمال الدين الألوسى ، الجزائر بلد المليون شهيد ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، 1970 .

8 - جوان جليسبى ، ثورة الجزائر ، ترجمة عبد الرحمن صدقى أبو طالب ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د . ت .

9 - رئاسة الجمهورية ، مديرية الإعلام ، وثائق الذكرى العشرين للثورة الجزائرية ، الجزائر ، نوفمبر 1974 .

10 - فرانزفانون ، سوسيولوجية ثورة ، ترجمة ذوقان قرقوط ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1970 .

11 - فرانزفانون ، معذبو الأرض ، ترجمة الدكتور سامى الدروبى والدكتور جمال الأتاسى ، بيروت دار الطليعة ، 1966 ، ط 2 .

12 - فيليب رفلة ، جمهورية الجزائر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1962 .

13 - صلاح العقاد ، الجزائر المعاصرة ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، 1964 .

14 - صلاح العقاد ، المغرب العربى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1966 .

15 - صلاح مؤيد ، الثورة فى الأدب الجزائرى ، الجزائر ، مكتبة الشركة الجزائرية ، 1963 .

16 - شريف حتاتة ، رحلة الربيع إلى الجزائر ، القاهرة ، (سلسلة من الشرق والغرب) .

17 - ليون فيكس ، الجزائر حتف الاستعمار ، ترجمة محمد عيتانى ، بيروت ، مكتبة المعارف ، ط 2 ، د . ت .

18 - المحافظة السياسية للجيش الوطنى الشعبى ، ثورة نوفمبر الخالدة ، الجزائر ، نوفمبر 1971 .

19 - « جهود السنوات العشر » الجزائر ، الطباعة الشعبية للجيش ، 1975 .

20 - « الجزائر » (مجموعة المحاضرات التى ألقيت بمعهد الدراسات الإسلامية فى الموسم الثقافى الثالث عام 1963 - 1964) ، القاهرة ، معهد الدراسات الإسلامية ، 1964 .

21 - علال الفاسى ، الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ط 1 ، 1948 .

22 - مسعود مجاهد ، أضواء على الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، عمان ، المطابع التعاونية ، 1960 .

23 - محمد ظريف الصباغ ، فى الطريق إلى الجزائر ، حلب ، مكتبة ـــ ربيع ، ط 2 ، د . ت .

24 - محمد صالح الصديق ، الجزائر بين الماضى والحاضر ، القاهرة ، الدار القومية ، د . ت .

25 - محمد البشير الإبراهيمى ، عيون البصائر ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، د . ت .

26 - محمد عبد المنعم الشرقاوى ، و د . محمد محمود الصياد ، ملامح المغرب العربى ، الإسكندرية ، منشأ المعارف ، 1959 .

27 - محمود قاسم ، الإمام عبد الحميد بن باديس ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، 1968 .

28 - محمد طه الحاجرى ، جوانب من الحياة العقلية والأدبية فى الجزائر ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1968 .

29 - وزارة الأخبار ، الجزائر ماضى وحاضر ، الجزائر ، 1969 .

30 - هنرى كلود ، وآخرون ، الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى ، ترجمة محمد عيتانى ، بيروت ، دار المعارف ، د . ت .

ـ مراجع الفصل الثالث ـ

أولا : مراجع ووثائق بالعربية :

1) حليمى عبد القادر على ، جغرافية الجزائر ، طبيعية ـ بشرية ـ اقتصادية ، دمشق ، مطبعة الإنشاء ، 1968 ، ط 2 .
2) حسن بهلول ، القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية فى الزراعة بالجزائر ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1976 .
3) فيليب رفلة ، جمهورية الجزائر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1966 .
4) عبد اللطيف بن أشنهو ، الهجرة الريفية فى الجزائر ، ترجمة عبد الحميد أتاسى ، الجزائر ، مركز الأبحاث ، فى الاقتصاد التطبيقى ، د . ت .
5) شتافنهاجن ، رودولفو ، الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، ترجمة ناجى أبو خليل ، بيروت ، دار الحقيقة ، 1972 ، ط 1 .
6) عبد الله جندى أيوب ، الاستيطان الفرنسى فى الجزائر - 1830 - 1919 ، (رسالة دكتوراه فى الآداب من قسم التاريخ) ، القاهرة ـ كلية الآداب ، 1969 .
7) كلود هونرى ، وآخرون ، الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى ، ترجمة محمد عيتانى ، بيروت ، دار المعارف ، د . ت .
8) محمد صفى الدين ، « بعض مشاكل السكان فى الجزائر » (مجموعة المحاضرات التى ألقيت بمعهد الدراسات الإسلامية ، فى الموسم الثقافى الثالث 1963 - 1964) ، القاهرة ، 1964 .
9) الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين ، إحصاءات عن القرى الفلاحية التى تم إنجازها حتى سنة 1979 .
10) جبهة التحرير الوطنى ، « الميثاق الوطنى » الجزائر ، 1976
11) رئاسة مجلس الوزراء ، « الثورة الزراعية » الجزائر ، المطبعة الرسمية ، 1971 .
12) وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعى ، « الملتقى الدولى للرعى » ، الجزائر من 22 إلى 27 ابريل 1974 .

ثانيا : مراجع ووثائق باللغة الفرنسية :

13 - Ageron, Ch. Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, P.U.F., 1970

14 - Annuaire statistique de l'Algérie (1963 - 1964) .

15 - Benatia, Farouk, L'Appropriation de l'espace à Alger après 1962. Alger, S.N.E.D., 1977.

16 - Bourdieu, Pierre, Sociologie de l'Algérie. paris, P.U.F., 1970.

17 - Boutefnouchet Mostefa, "L'urbanisation en Algérie" in Revue : Sciences Sociales. Alger, O.N.R.S. n° 2, décembre 1979.

18 - Boyer, Pierre. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, paris, Hachette, 1963.

19 - Djilali, Sari, "Les problèmes de restauration du monde rural", in Terre et progrès. Alger, M.A.R.A. n° 3, juin 1973.

20 - Lacheraf Mostefa. L'Algérie - Nation et Société. paris, François Maspéro. 1965.

21 - Lacoste A. et autres. L'Algérie passé et présent. paris, Editions sociales. 1960.

22 - Launey Michel. paysans algériens - La terre, la vigne et les hommes. paris, Editions du Seuil. 1963.

23 - M.A.R.A., Recensement des coopératives de la révolution agraie. Direction des études et de la planification. Alger, 1974.

24 - M.E.S.R.S. - O.N.R.S., "Villages socialistes et habitat rural". Alger, O.P.U., 1976.

25 - Prenant A. Essai d'analyse de croissance urbaine en Algérie de 1966 à 1974. Mars 1976.

26 - Rachid Sidi Boumédien. Urbanisation - Aménagement - Planification Urbaine - Décolonisation à propos d'Alger. (Thèse de Doctorat 3ème cycle en sociologie). Université des sciences sociales de Grenoble. 1979.

27 - secrétariat socialed'Alger. Monde rural et monde urbain. Alger. S.N.E.D., 1969.

28 - Tableau de l'Economie Algérienne. 1960.

ـ مراجع الفصل الرابع ـ

1 - جبهة التحرير الوطنى ، « ميثاق الجزائر » ، الجزائر ، مطبعة البعث ، 1964 .

2 - جبهة التحرير الوطنى ، « الميثاق الوطنى » ، الجزائر ، المعهد التربوى الجزائرى ، 1976 .

3 - رئاسة مجلس الوزراء ، « الثورة الزراعية » ، الجزائر ، المطبعة الرسمية ، 1971 .

4 - عبد اللطيف بن أشنهو ، التخطيط والتنمية فى الجزائر ، الجزائر ، 1980 .

5 - عبد اللطيف بن أشنهو ، الهجرة الريفية فى الجزائر ، ترجمة عبد الحميد أتاسى ، الجزائر ، مركز الأبحاث فى الاقتصاد التطبيقى ، د . ت .

6 - مصطفى عمر التير ، التنمية والتحديث ، طرابلس ، معهد الإنماء العربى ، 1980 .

7 - جهينة سلطان العيسى ، التحديث فى المجتمع القطرى المعاصر ، الكويت ، شركة كاظمة ، 1979 .

8 - مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، بيروت ، دار الشروق ، 1976 .

9 - Balandier, (G.), Sens et Puissance, PARIS, P.U.F., 1971.

10 - M.A.R.A., Recensement des coopératives de la Révolution Agraire, Alger, (Direction des Etudes), 1974.

11 - M.E.S.R.S., et O.N.R.S., ''Villages Socialistes et habitat rural'' Alger, O.P.U., 1976.

12 - Moore, (W.), les changements sociaux, Gembloux, Duculot, 1971.

الملحق

مراحل نمو سكان الجزائر من 1830 إلى 1990

السنــة	الجزائريــون	الأوروبيــون	المجمــوع
1830	3.000.000	—	3.000.000
1856	2.307.349	180.330	2.487.679
1866	2.652.072	251.942	2.904.104
1876	2.462.935	344.749	2.807.685
1886	3.287.000	465.000	3.752.000
1906	4.046.000	675.000	4.721.000
1926	4.615.700	828.600	5.444.300
1931	5.026.300	875.700	5.902.200
1936	5.570.100	939.500	6.509.600
1948	6.660.000	909.700	7.569.700
1954	7.840.000	971.100	8.811.200
1959	8.850.000	1.052.000	9.875.000
1966	12.150.000	—	12.150.000
1977	17.422.000	—	17.422.000
1990	26.000.000	—	26.000.000 (تقدير)

نمو المدن المائة ألفية حتى سنة 1977

السنة / المدينة	1954	1966	1977	نسبة النمو	
				66 — 54	77 — 66
الجزائر	449	897	1520	%99	%69
وهران	274	325	491	%18	%59
قسنطينة	111	240	325	%116	%35
عنابة	88	150	256	%69	%7
البليدة	—	86	161	—	%87
سطيف	—	88	044	—	%64
سيدى بلعباس	—	87	108	—	%33
باتنة	—	48	112	—	%133
سكيكدة	—	61	108	—	%77
الأصنام	—	49	106	—	%116
تلمسان	—	71	109	—	%53
مستغانم	—	63	101	—	%87

(الأعداد بالآلاف)

نمو المدن المتوسطة من 1966 إلى 1977

المدينـة / السنـة	1966	1977	معدل النمو	التوقع لسنـة1987
بجايـة	50	90	%80	155
بسكـرة	53	90	%70	150
ورقلـة	27	77	%185	135
توقـرت	84	75	—	—
بشـار	27	73	%170	125
تيزى وزو	26	73	%180	125
المديـة	36	72	%95	120
غردايـة	15	70	%306	120
تبسـة	40	67	%92	115
تيـارت	37	63	%70	105
سعيـدة	33	62	%82	104
معسكـر	37	62	%68	104
سوق أهراس	35	60	%71	102
قالمـة	36	60	%67	102
غاليـزان	39	60	%35	102
خميس مليانة	24	58	%142	100
بوسعادة	24	50	%108	100 - 85
مسيلـة	20	49	%145	100 - 84
المحمديـة	23	50	%118	100 - 85
مغنية	24	51	%112	100 - 86
الجلفـة	25	51	%104	100 - 86
تامزاسـت	—	23	—	50

(الأعداد بالآلاف)

التصنيف الاستدلالي للقرى الفلاحية

التجهيزات	القرية الفلاحية من الدرجـة الأولـى	القرية الفلاحية من الدرجـة الثانيـة	القرية الفلاحية من الدرجـة الثالثـة
المدرسـة	مجموعة من ستة فصول + مطعم	مجموعة من 12 فصلا + مطعم	عدة مجمعات مدرسية + مطعم (بحسب عدد السكان) + متوسطة (300 تلميذ)
التجهيزات الاجتماعية والثقافية	قاعة متعددة الوظائف الاجتماعية (اجتماعات ، أنشطة ثقافية ، ألعاب)	مماثلة لنفس القرية من الدرجة الأولى	مماثلة لنفس القرية من الدرجة الأولى + ملعب رياضي
التجهيزات الصحية	قاعة للعلاج	قاعة للعلاج	مستوصف
التجهيزات الإدارية	فرع إداري	فرع بلدي + وكالة بريدية	بلدية + قباضة بريدية + مركز للشرطة + وكالة مصرفية
التجهيزات التجارية	تغذية عامة ، تجارة ، صغيرة مكملة (حلاق جزار ، خباز إلخ)	مماثلة للقرية من الدرجة الأولى + محطة بنزين + مجمعات للاستغلالات الزراعية	مماثلة للقرية من الدرجة الأولى + تجارة متخصصة (حمام ، مقهى ، مطعم ، سوق)
التجهيزات التقنية	—	—	محطة بنزين + خدمات تعاونية زراعية + بلدية متعددة الوظائف
التجهيزات الدينية	مسجد	مسجد	مسجد
أنشطة اقتصادية أخرى	—	—	صناعات تحويلية للمعالجة والتصبير

ــ المصدر : - Ministère de l'Information et de la Culture. Révolution agraire : Les villages socialistes, coll. visage de l'algérie. Madrid. 1976, p. 40.

توزيع القرى الفلاحية حسب الولايات ، وعدد العائلات المستفيدة منها حتى سنة 1979

الولايــة	عدد القرى المنجزة	عدد العائلات المستفيدة	ملاحظــــات
سطيــف	7	865	
باتنــة	4	844	
جيجــل	3	569	
قسنطينــة	2	262	
ورقلــة	1	183	
عنابــة	8	1830	
البليــدة	4	—	لا توجد إحصاءات
تيــارت	14	2774	
سيــدى بلعبــاس	8	1154	
معسكــر	2	290	
بجايــة	2	325	
بويــرة	9	1193	
وهــران	2	195	
سعيــدة	11	742	3 قرى منها لا
أم البــواقــى	4	750	تتوفر عنها إحصاءات
الأصنــام	10	—	لا توجد إحصاءات
تلمســان	7	911	
المديــة	4	620	
تيزى وزو	5	650	
تبســة	3	224	
بشــار	5	688	
أدرار	1	150	
قالمــة	2	181	
الأغــواط	2	248	
المسيــلة	4	—	لا توجد إحصاءات
بسكــرة	3	492	
مستغانم	4	270	
سكيكــدة	1	32	
المجمــوع	131	17842	

المصدر : الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين .

فئات التجمعات الحضرية حسب إحصاءات سنة 1977

فئات التجمعات السكانية (الحضرية)	العـدد
200.000	4
بين 100.000 - 150.000	4
بين 50.000 - 100.000	17
بين 30.000 - 50.000	19
بين 15.000 - 30.000	44
بين 10.000 - 15.000	40
بين 5.000 - 10.000	62
المجمـــوع	190

المحتويـات

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثانى

الموضـوع	رقـم الصفحة

الموضـوع رقـم الصفحـة

الموضـوع	رقـم الصفحـة
و ــ بين المد والجزر	127
ز ــ أين الأرباح ؟	128
حـ ــ العمال وظروف العمل	129
ط ــ رعاية العمال ماديا ومعنويا	130
ثانيا : علم الاجتماع التطبيقى وبناء القرية النموذجية :	131
أ ــ التنمية عملية ثورية	131
ب ــ بين الأنثروبولوجيا وعلم اجتماع التنمية	133
جـ ــ علم الاجتماع التطبيقى والقرية الفلاحية	134
د ــ البناء المورفولوجى للقرية المنتظرة	136
هـ ــ أشياء لا بد منها	136
و ــ السكن الريفى بين التقليد والتجديد	137
ز ــ القيم الروحية وتخطيط القرية	138
ح ــ الجهود الذاتية فى بناء القرية	139
ط ــ القرية ليست هى المدينة	140
ثالثا : الاتحادات الفلاحية كأداة للتنمية فى الريف الجزائرى :	140
أ ــ فلسفة الاتحادات الفلاحية	141
ب ــ بين وظيفة الاتحاد وبنائه	142
جـ ــ بين الحاضر وآفاق المستقبل	143
رابعا : التغيير الثقافى كأداة للتنمية فى الريف :	143
أ ــ أبعاد التخلف الثقافى	144
ب ــ فلسفة التغيير الثقافى	145
جـ ــ اعتبارات منهجية لا بد منها	146

الموضــوع رقــم الصفحــة

الفصــل الســادس

الفصــل السابــع

الموضــوع رقــم الصفحــة

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية . بن عكنون
الجزائر